

احكام القضاء
واحكام القدر

مرافعات

حسن الجداوي

أحكام القضاء
وأحكام القدر

مرافعات
عبدالمجيد

غرض الكتاب

كنت قد اعتزمت أن أسمى هذا الكتاب : « أحكام القضاء وأحكام القدر » ، لأن هذا العنوان هو الذى اخترته لسلسلة مقالات كنت أكتبها فى « مجلتى » ولكنى ، وقد تقدم بى البحث ، الفيتنى مدفوعا الى أن أجعل من هذا الكتاب التكملة الضرورية للبحث الذى أصدرته منذ ثلاث سنين عن المرافعة وأساليبها وحقوق المترافعين وواجباتهم ، ووجدت الصلة بين الكتابين تزداد متانة وارتباطا فرأيت أن أضع الكتاب تحت هذين الاسمين .

وسيرى القراء اننى تخيرت مجموعة من القضايا الطريفة المختلفة ودرست كيف عالجها الاتهام أو الدفاع أو كلاهما ، وحاولت ، قدر استطاعتي ، أن أحتفظ لمرافعتيها ببلاغتها الأصلية ، من غير أن يكون أسلوبها العربى ناب أو غامض ، بحيث لو أنها كانت قضايا مصرية ، معروضة على محاكم مصرية ، لاستطاعت النيابة العمومية ، واستطاع الدفاع ، أن يتحدث كما يتحدث المترافعون فى هذا الكتاب

وقد يقول معترض ولم الالتجاء الى قضايا أجنبية ، حدثت حوادثها ، وتتابع وقائعها فى بلد أجنبى ، أخلاقه غير أخلاقنا ، وعاداته غير عاداتنا ؟ ان هذا المعترض ينسى أن القلب الانسانى هو هو ، لا يتبدل بتبدل الزمان أو المكان ، وأن كل قضية من القضايا التى ذكرتها لها مثيل ، أو من الممكن أن يكون لها مثيل ، عندنا .

بقى اعتراض ، لا أنكر ماله من قيمة ، ولكنى سأبدى فيه عذرى ،

وأشرح الدافع الىّ على اتباع الطريق الذى سلكته . ذلك الاعتراض هو
أولا : لماذا لم اختر مرافعات مصرية مترافعين مصريين ؟ وثانياً : لماذا
اقتصرت على ترجمة مرافعات فرنسية ولم ألتجأ إلى بلاد أخرى مع أنها
جميعها تعج بكبار المترافعين ؟

أما أنى لم أتخير مرافعات مصرية فلم يكن ذلك عن زهد أو نقص
فيها ، فان لكبار مترافعين المصريين السابقين والذين لا يزالون يشنفون
أسماعنا حتى اليوم ، من المرافعات ما يمكن وضعه بغير محاباة أو تعصب
في مصاف مرافعات كبار المترافعين الغربيين . ولكننى وجدت أن في
مقدور من يحب الاطلاع على هذه المرافعات أن يجدها في بطون
الصحف ، فضلا عن أن غيرى قد بدأ في جمع شتاتها وأصدر بالفعل
بعضها . أما المرافعات الأجنبية فتحتاج لتذوقها إلى إتقان للغات الأجنبية
ليس في تناول الجميع ، فضلا عن أن فيها ، ولا شك ، تعابير جديدة
وأساليب مبتكرة ، تغاير تعابيرنا وأساليبنا ، فالاطلاع عليها ، بغير نزاع ،
مجد ومفيد .

أما إقتصاري على ترجمة مرافعات فرنسية فمرجعه إلى أنى وجدت لدى
الفرنسيين بغيتى ، فهم ، ولا نزاع ، أساتذة المترافعين في العالم ، ولهم
بالشرقيين عامة صلة الاتفاق في قوة الخيال وانتقاء التعابير ، والتلاعب
بالألفاظ وبالمصريين خاصة ، ذلك الارتباط المتين الناشئ عن اقتباس
قوانيننا من قوانينهم .

ولقد كان في مقدورى أن أترجم بعض المرافعات الانجليزية . وقد
وجدت فيها قطعاً بمتازة حقاً ، ولكننى خشيت ، والخلاف كبير

بين تكويننا القضائي وتكوينهم ، وتفكيرنا القانوني وتفكيرهم ، خشيت أن لا يستسيغ القارىء المصرى تلك المرافعات ولا يقدرها حق قدرها . ولجئلى بما عدا هاتين اللغتين لم أشأ أن أبحث عن مرافعات أسبانية أو ألمانية أو إيطالية مترجمة ، لعلنى بما فى الترجمة ، وقد خبرتها ، من عنت وارهاق ، وخيانة للبنى الصحيح أحيانا ، وقديما قال الرومانيون المترجم خائن Traduttore traditore فأيت أن أحمل وزر الخيانتين .

ولقد ذكرت فى مقدمتى لكتاب المرافعة : « ان المرافعة ملكة قابلة للنماء والتحسين ، ووسيلة ذلك الا كثار من الاستماع لكبار المترافعين ، وقراءة المرافعات التاريخية الكبرى ، وتتبع مرافعات كبار النواب والمحامين ، وترويض النفس على التشبه بهم » ، وقد دلى إقبال القراء على ذلك الكتاب ورضاهم عنه على أن هذا النوع من التأليف مفيد وضرورى . لذلك جئت بهذه التكملة أضعها بين يدى القراء راجياً منهم أن تنال رضاهم وإقبالهم ؟

١٥ يناير سنة ١٩٣٦

— فهرست —

صفحة	
١	المرافعة
٥	حرية الدفاع
١٤	حرية الرأي
٢١	حرية الصحافة : مالها وما عليها
٣٥	خطأ قضائي
٥٥	عقوبة الاعدام
٦٧	جريمة جنكا كوريس
٧٧	القتل بدافع الشفقة
٩٨	القتل بدافع الغيرة
١٠٦	حرمة الدار أو الدفاع عن العرض
١١٦	محاكمة شارل الأول
١٢٥	خيانة زوجة
١٣١	جراحة التجميل : مالها وما عليها
١٦٣	مقتطفات : وصف امرأة
١٦٤	فتاة تصيد زوجها
١٦٧	فتاة أخرى
١٦٩	قضية طاعة
١٧٢	العقوبات البدنية
١٧٣	كرامة المحامي اخلاصه وصدقه
١٧٤	الشك يفسر لصالح المتهم
١٧٧	المضاربة في البورصة
١٧٩	الظروف المخففة
١٧٩	الرد خالص

فهرست الأعلام

صفحة		
١٦٩	Erard	إيرار
١٦٧	Patru	باترو
١١٢	Berryer	برييه
٨٨	Brun (Henri)	برون (وهنرى)
١٤	Bonzon (Jacques)	بونزون (جاك)
٧٨	Thomas	توماس
١٣١	Théry José	تيرى جوزيه
٢٧	Jaurès (Jean)	جوريس (جان)
١٦٣	Gaultier	جولتييه
٢١	Giraud Richard	جيرو ريشارد
٥٨	Suin	سوان
١٧٤	Chaix d'Est—Ange	شيه دى استانج
٦٧	Vaunois (Louis)	فنوا لويس
١٧٣	Ferrère	فيرير
٥	Cartier	كارتيه
١١٨	Cromwell	كرومويل
١١٠	Cresson	كريسون
١٧٩	Labori	لابورى
١٧٧	Lachaud	لاشو
١٧٢	Loyseau	لوازو
٣٩	Lefaverais	لوفافريه
٥٦	Hugo (Charles)	هيجو شارل
٥٩	Hugo (Victor)	هيجو فيكتور

المرافعة (١)

يحدّ عضو النيابة المحقق ويكدّ ، ويبحث في خفايا الأوراق ويفتش ما تحويه الصدور وما يخفيه الغرض في قلوب الشهود أو المتهمين ، ويستنطق الجناد ويستشف الآثار والقرائن ، ويعد القضية التي بين يديه بكل ما وهبه الله من حنكة ودراية وصبر ، ويبقى عمله مع ذلك خافيا ، ضعيف الأثر ، قليل الانتاج ، مالم يمنحه الله قدرة على التعبير يستطيع بها أن ينشر على قضائه ماضيه ملف القضية ، وان يبرز مافيه من حجج ، ويجلي ما بها من مكامن الضعف أو مواطن القوة .

ويسهر المحامي الليالي الطوال ، يسأل أوراق التحقيق اسرارها ، ويستلهمها خفاياها ، ويستنبط الحجج التي أعدها لصالح موكله ، ويعد لليوم الموعد ما استطاع من عدة وبيان ، ما بين شهود ينفي بهم الاتهام ، واسئلة محرّجة يقضى بها على شهود الاثبات ، ومستندات قاطعة في الدعوى ، قاصمة لأدلة الاتهام ، فاذا ما جاء يوم الفصل ، بحث عن لسانه فوجده يتعثّر في جوانب فيه ، لا يدري ما يقول ، وبحث عن الحجج التي أعدها فاذا بها قد تبخّرت وخلا منها بيانه ، ونظر إلى المستندات التي ظنها دامغة ، فاذا بها قد تحولت قصاصات لا قيمة لها في الدعوى ، ان لم تتحول الى مستندات عليه لا له .

ذلك لأن المرافعة في ساحة القضاء معركة ، أو إن شئت الدقة فقل هي مباراة ، تشرف عليها روح رياضية عالية ، يشترط فيها الصدق ، وعدم أخذ الخصم غيلة أو ختلا ، والالتجاء إلى سلاح شريف ، لا زائف ولا مسموم

(١) تفضل بطلب هذه القطعة منى حضرة صاحب السعادة مصطفى بك حفي وكيل وزارة الحفانية لتكون مقدمة لبعض المرافعات في الكتاب الحسنين للقضاء الاهلى ، وقد اطلع عليها حضرة صاحب المعالي عبد العزيز باشا فهمى رئيس محكمة النقض والابرار وأصلح بعض عباراتها ووافق على نشرها ، فلجسرتيهما شكرى الخالص على حسن تقديرهما وعطفهما .

مباراة اسلحتها الوحيدة المعتمدة قوة البيان ، وثبات الجنان ، وقرع الحجة ، والتدليل المنطقي والاستعانة ، ولكن بقدر ، بتأثير العاطفة واستدر رحمة الحكم - الذى هو القاضى - أو استئثاره غضبه واستنهاضه لتحقق واجبه كحام للهيئة الاجتماعية ، يدفع عنها عدوان المعتدين ، وكمليجاً للظلم وسند للمهضوم .

وهذه المباراة التى يتولى إدارتها دائماً قاض واحد ، أوقضاة ثلاثة واحد خمسة ، تجرى دائماً فى قاعات متشابهة الوضع وتنسيق يكاد يكون واحداً فالحكم يجلس فى رأس القاعة ، تحت صورة الملك الذى يصدر العدل باسمه وتشرف عليه تلك الحكمة الخالدة ، التى تبلى الدهور وهى لا تبلى ، وتتغير المبادئ واللازمة وهى ثابتة راسخة : « العدل أساس الملك » ، ويجلس إلى يمينه ممثل الاتهام ، وإلى يساره كاتب الجلسة المكلف بإثبات مايجرى أمامه ، ويدلى به المتبارون من دفع وحجج ، ويسجل لهم ما يربحون وما يخسرون وأمام القاضى يجلس المحامى ، إلى ناحية قفص الاتهام بجوار المتهم الذى جا ليدافع عنه ، أو إلى ناحية النائب الذى جاء يشد أزره فى طلب الاقتصاص من المتهم لانه يمثل الزوجة التى ائكلها المتهم زوجها ، أو الابن الذى حرم أباه ، ومن خلف هؤلاء جميعاً الجمهور - أو قل المتفرجون - أتوا لأنهم يتصلون إلى أحد الخصوم بسبب أو جاء بهم ميلهم لمشاهدة مظاهر العدل كيف تأخذ مجراها ، وسفينة الحق كيف تصل إلى مرساها .

فاذا بدأت المباراة ، وجب على كل من المتبارين أن يبذل قصارى جهده ليقنع الحكم بحقه ، وليعقد له لواء النصر . ولكن المباراة فى سبيل العدل لا يستعمل فيها إلا سلاح الحق والصدق ، تسمو فيها الروح الرياضية الحقاً فلا مداراة ولا مواربة ، ولكن كلمة الحق تقال وإن أضرت بقائلها ، وحجة الخصم يسلم له بها ، وإن خسرت المعركة بسببها ، فالنائب ، وإن جاء ليمثل الهيئة الاجتماعية ، لم يحى ليقص لها من المتهم وإن ثبتت له برأته ، أو

لينتقم منه بالعقوبة القاسية ، وان بدا له معذورا أو مدفوعا الى جرمه بعوامل لا قبل له على مقاومتها . والمحامي ، وواجبه الدفاع عن المتهم ، لا يفرض عليه أن يسعى لتبرأته وان كان مجرماً ، أو أن يجادل في إدانته وقد ثبتت لا تقبل جدلاً ، بل كل منهما مطالب بان يقر بالحق متى وضع له ، وان يسلم لخصمه قانعاً راضياً ، فالخاسر في هذه المباراة والكاسب سواء ، كل منهما يسعى لنصرة الحق وبها فاز . . .

وإذا كانت طبيعة وضع القضايا من شأنها أن تجعل كفة النيابة العمومية هي الراجحة ، لأنها لا تتقدم عادة الى القضاء إلا إذا استنفذت حقها في حفظ القضايا التي لم يوصل فيها التحقيق الى إدانة واضحة ، فأن هذا يدعو ممثل الاتهام الى أن يلتزم في مرافعته الايجاز والقصد في التعبير ، ولكن ذلك ليس عليه حتماً ، فقد يرى نفسه أمام هيئة من الدفاع لها بلاغة التعبير ، وقوة في الأدلاء بالحجة ، فمن مصلحة العدالة نفسها أن يكون هناك تفوق ظاهر للاتهام على الدفاع ، حين يقضى بالعقوبة ، حتى يطمئن الناس الى أن أحكام القضاء صادفت الحق والعدل ، اذ ليس أشق على سمعة العدالة من أن يقف ممثل الاتهام ، متلعثماً في اتهامه ، متعثراً في أقواله ، بينما القضية غنية بالأدلة والبراهين ، في حين يقف الدفاع مهاجماً حتى يخيل للسامعين أن القضية لا تستند الى أساس ، ولا تركز على حجج وبراهين ، وأن يأتي بعد ذلك الحكم بالادانة لثبوت الجريمة على المتهم ، بادلة لم يعرف ممثل الاتهام كيف يبيدها ، وحجج لم يوفق الى ابرازها .

ووضع القضايا هذا يتطلب أيضاً أن يترك للدفاع كامل حريته ، فالمحامي يقف غالباً ليدفع عن متهم أحاطته النيابة والبوليس بسياج متين من الأدلة والبراهين ، وأحاطه الرأي العام وصحفه وجرائده بحكم قاس سبق به حكم القضاء ، وليس للمتهم الاعزل إلا ذلك الرجل الذي وقف عليه وفضله ولسانه على الدفاع عنه ، فان نحن ضيقنا عليه الخناق ، وحاسبناه على كل لفظ

يفلت منه أو تعبير يسبق به لسانه ، لما مكناه من اداء واجبه . فحرية الدفاع ملك للمحامين ، أعطيت لهم للمصلحة العامة ، لمصلحة المواطنين جميعاً وليس لأحد ، أيا كان ، أن يعتدى عليها (شيه دى استانج) .

ولقد وقف محام فرنسى مشهور يترافع فى قضية ، فنسب الى النائب المترافع أنه قد لجأ فى مرافعته إلى استغلال الشهوات الضارة وان هذا ليس بالأمر الحسن ، فعد قوله هذا مخالفة تأديبية ، وحوكم من أجلها وكان دفاعه عن نفسه أن قال : « أما شخص النائب المترافع فمنفصل عن مرافعته كل الانفصال ، فشخصه محل اجلال واحترامى ولا أبيع لنفسى أن أهاجمه ولكنى أهاجم مرافعته ، فهى ملكى ، ومن حق أن أمزقها إربا ، وان أطأها بقدمى » . وقد أدانته محكمة الاستئناف بباريس وقالت « إن من حق المحامى أن يدافع عن موكله ولكن ليس من حقه أن يهاجم » فردت عليها محكمة النقض بأنه « لا دفاع بغير هجوم » .

اننا اذا ألزمت المحامى أن يقيس ألفاظه ومعانيه ، وأن يخشى ما قد يعطى لها من تفسير لم يقصد ، وأن يرهب ما قد تؤدى اليه من معان لم تخطر له ببال ، نكون قد قضينا على كل مرافعة ارتجالية ، وأطفأنا جذوة البلاغة القضائية ، لأنه لا مرافعة بغير ارتجال .

وانه ليسرنى أن أقرر أن العمل القضائى قد دل على أن حرية الدفاع فى المحاكم المصرية مكفولة الى أقصى حدودها ، وأن المحامى المصرى يجد فى سعة صدر قضاته ، وفى زمالة ممثلى الاتهام ، وفى قوة عقيدته ، ما يجعله مطمئناً ، واثقاً من أن أحداً لا يفكر فى أن يتسقط أخطاه ، أو يحاسبه على ألفاظه ؛ وإذا كان قد حدث ، فى تاريخنا القضائى بعض مشادات لا يخلو من مثلها تاريخ قضائى فى أى بلد من البلدان ، فهى - لقلتها - كقطعة الحجر تلقى فى الماء الهادى الصافى ، تحدث على وجهه بعض التموجات ، برهة وجيزة ، ثم لا يلبث الماء أن يسترد سابق هدوئه وصفائه .

حرية الدفاع

ترافع فيفياني ، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء فرنسا ، في إحدى قضايا الجناح أمام محكمة آلي ، فوصف الدعوى المرفوعة على موكله ، وكانت دعوى اهانة عمدة بسبب تأدية وظيفته ، بأنها « دعوى غريبة ، غير عادلة ، واستبدادية » فرفع وكيل النيابة الذي كان حاضرا الدعوى عليه باعتباره قد أهان المحكمة ، ولكن المحكمة برأته من تهمة الاهانة واعتبرته مسئولا تأديبياً وأوقفته لذلك شهراً .

استأنف فيفياني الحكم وتولى الدفاع عنه أمام الاستئناف الاستاذ كارتييه - نقيب المحامين اذ ذاك ، (جلسة ١٧ مايو سنة ١٨٩٤) قال :

لهذه القضية عندى أهميتان ، هى مهمة لأنها تتعلق بمصلحة فيفياني ، وهى أكثر أهمية لأنها تتعاق بحرية الدفاع ، وهى تذكرنى بقضية قديمة ، لأنها تتفق فى جميع نواحيها مع قضية أميل أوليفيه وتعود بذا كرتى إلى أيام شبابى ، وبدء اشتغالى بالمحاماة . لقد كنت من شهود تلك الجلسة .

كان ذلك فى منتصف أيام الامبراطورية الثانية ، وكانت القضية قد جمعت جمهوراً عظيماً ، جاء به إلى قاعة الجلسة سبيان ، كفاية المحامى الممتازة وانتشار صيته ، ومركز المتهم الخاص ، فقد كان المتهم هو الفيلسوف الكبير فاشيرو ، وكانت التهمة الكتاب الذى وضعه عن الديمقراطية .

وكان أميل أوليفيه بالرغم من صغر سنه قد اكتسب شهرة وصيتاً ، وكان محط أنظار شهود الجلسة جميعاً ، اصغى الى مرافعة الاتهام ، وكانت برغم اعتدال شكلها ، قاسية شديدة الوقع ، ثم وقف وهو لا يزال تحت وقع عبارات الاتهام وقال : « لقد استعان حضرة الافوكاتو العمومى فى مرافعته بالشهوات المهيجة والاهواء الضارة وهذا عمل سيء . آسف له » لم يكذب يقول ذلك حتى قاطعه رئيس الجلسة وقال له : « إن هذا الكلام لا يليق

و يجب أن تسحبه . ولكن اميل أوليفيه لم ير من واجبه ان يسحب ذلك الكلام . فخلت المحكمة للمداولة ثم عادت وقضت بايقاف المحامي ثلاثة أشهر . . . ليس في مقدورى أن أصف لكم كيف أستقبل ذلك الحكم (ومن حقى أن أقول لكم ذلك الآن بعد أن أصبحت تلك الوقائع من نصيب التاريخ) فقد كان أغلبنا من المحامين الشبان ، ووجدنا جميعا ان بالحكم قسوة ليس فى الأمر ما يبررها .

وعند ما قرأت محضر جلسة ١٧ مارس الماضى أمام محكمة آلبى سألت نفسى : أيراد بنا العودة إلى أيام الامبراطورية الثانية ؟ هل لا يزال يطالب المحامى - فى أيام الجمهورية - بأن يزن ألفاظه ويهتم لا بمدلولها الظاهر فحسب بل بالمعنى الخفى الذى يمكن أن يكتشف فى الصيغ التى قد يستعملها ؟ لذلك تستطيع المحكمة أن تدرك سبب تأثرى واهتمامى ، ولماذا أقف هنا الآن ، ولماذا اعتبرت من واجبى أن أقف بجوار فيفيانى ، أطالب باسمه باحترام مبدأ حرية الدفاع ، ذلك المبدأ العظيم ، الذى أساءت اليه محكمة آلبى بحكمها أيما اسامة .

ومابى حاجة لتبيان الوقائع ، فقد سمعتم تلخيصاً وافياً واضحاً من حضرة الرئيس ، تلخيصاً لم يترك واقعة إلا بينها ، ولا تفصيلاً الا وأحاط به . وأكتفى بأن أتناول الوقائع بالترتيب الذى حدثت به ، فهى تبعث فى نفسى ملاحظتين أما الملاحظة الأولى فانه - بعكس ما حدث فى قضية اميل أوليفيه - لم يعترض رئيس الجلسة ، ولم يقاطع فيفيانى .

لم ذلك ؟ رئيس الجلسة هو المشرف على نظامها ، المنوط به ادارتها والمحافظة على كرامة القضاء ، وهو مع ذلك لم يبد اعتراضاً . لماذا ؟ لأن الرئيس يصغى الينا عادة بروح العطف الأبوى ، فهو يقدر صعوبة الكلام العلنى ، ويعرف ما يحجر اليه الارتجال أحيانا من فلتات اللسان الرئيس لم يقل أى شىء إذاً . وكل ما أتخيله هو أنه رفع رأسه وقطب حاجبيه حين سمع تلك النعوت الثلاث التى تعرفونها ، والتى لا تحوى فى

الواقع أى خروج عن التعابير المقبولة فى محيطنا القضائى ، ولكن المهم هو أن رئيس الجلسة لم يعترض .

لا أريد أن أستخلص من موقف الرئيس انه قد أتمن على ما قيل ، ولكنى ألاحظ أنه لم يعترض ، ومعنى ذلك أنه قد سمع من قِبل ذلك الكثير وهو يعرف - كما تعرفون - أن إشارة غير محسوسة ، أو نظرة واحدة تكفى لاييقاف المحامى ، إذا اعتقدت المحكمة أنه ينزلق فى منحى وعر .

ولكن وكيل النيابة هو الذى وقف وأعلن أنه شعر بأنه أهين . ومن المسلم به أن وكيل النيابة كان فى حالة هياج غير متعمد (لعل سببه أنه توقع حصول اعتراض من غيره ، لم يحصل) فقد اندفع بعيدا فى التعبير عما أراد أن يقوله وانى أتلو عليكم من محضر الجلسة ، كما ذكرته إحدى الصحف .

« وكيل النيابة . . . هل أنا أهنت أو لم أهن ؟ هذا ما لا ريب فيه . ان شرف القاضى ونزاهته قد عرض بهما ، خصوصا فى القول بأن الدعوى استبدادية . ان النيابة العمومية قد أهينت ، إهانة صارخة (أصوات) ومن وصف الفعل فقد وصف الفاعل . »

والألاحظ أن مخبر الجريدة التى أنقل عنها - والذى أترك له مسئولية ما فيها - قد أثبت أن أصواتا حدثت عند كلام وكيل النيابة . ولا شك عندى أن وكيل النيابة قد غالى كثيرا ، عند ما وصف أقوال فيفيانى بأنها إهانة صارخة . . . وليت المسألة وقفت عند حد التغالى فى التعبير !!

ولكن حالة وكيل النيابة النفسية لقيت صداها فى حكم المحكمة . . . فقد طلب وكيل النيابة عقوبتين : عقوبة جنائية ، إهانة قاض أثناء تأدية وظيفته ، وعقوبة تأديبية . وقد استبعدت المحكمة أولى التهمتين . لماذا ؟ لأنه كان ظاهرا لكل ذى عينين ، ان فيفيانى لم يقصد إهانة قاض أثناء تأدية وظيفته . استبعدت العقوبة الجنائية إذا ، ولم تبق إلا العقوبة التأديبية ، وهى التى نطلب منكم رفعها عنا .

لست أدري إن كنت واهما ، ولكن يخيّل لي أن من الصعب التوفيق بين قرارى المحكمة . لماذا عوقب فيفيانى ؟ لقد ذكرنا حضرة الرئيس فى ملخصه بواجبات المحامى وبالا احترام الواجب للقضاء وقد حكم على فيفيانى لأنه لم يحترم النيابة العمومية .

ولكن المحكمة تقول فى حكمها عن التهمة الأولى بأن فيفيانى لم يهن النيابة العمومية ، فكيف تدينه فى التهمة الثانية وتقول له : « إنك لم تهن النيابة العمومية إهانة تكفى لتوقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٢ عقوبات ولكنك أهنتها لدرجة تسمح بإيقافك شهراً » ؟

ولاشك أن المحكمة تحس كما أحس أنا بالحالة النفسية التى وجدت محكمة آلى نفسها أمامها . لقد وجد القضاة أنفسهم بمحضر من زميل ، يبادلونه ويبادلهم المحبة والاحترام ، تربطهم به علاقات يومية . هذا الزميل يقول إنه أمين ، ويطلب منهم أن ينصفوه . وعندى أن القضاة قد خضعوا فى هذه الحالة إلى تأثير مشروع . لقد مالوا لجانب الزميل الذى يمضون حياتهم معه ، ويعترفون له بالعلم والفضل .

لا أرى — بغير هذا — سبيلا للتوفيق بين هذين الرأيين المتناقضين ، الصادرين فى يوم واحد ، وفى موضوع واحد .

والواقع أن الموضوع المعروض عليكم دقيق جداً . إنكم مطالبون بالتوفيق بين مبدأين كل منهما مقدس وجدير بالاحترام ، وأعنى بهما : احترام القضاء ، وحرية الدفاع . أمن الجائز الحد من تلك الحرية ؟ أمن الممكن وضع حد ، إذا تجاوزه الدفاع خرج عن الاستقلال ليصبح إهانة ؟ لقد حاولوا وضع ذلك الحد فى ظروف مشهورة من بينها قضية أميل أو ليفيه التى ذكرتها للمحكمة منذ لحظة . . لقد وجدت الحل فى مرافعة النائب العام شيه دى استانج ، الذى وضع لحرية الدفاع حدوداً فهو يقول : « إن حرية الدفاع ملك للمحامين ، يستعملونها للمصلحة العامة ، لمصلحة الجمهور وليس لأحد أن يعتدى عليها » .

هذه هي أقوال النائب العام ، ومن الصعب أن يعطى للدفاع مدى أوسع من ذلك ، ويظهر لي أن واجب المحكمة وواجبي قد أصبحا ، بعد ذلك ، من أبسط الأمور .

كل ما بقي علينا أن نتبينه هو ، هل أراد فيفياني في هذه القضية أن يهين شخص وكيل النيابة العمومية أو اقتصر على مهاجمة المبادئ التي قام وكيل النيابة العمومية يدافع عنها ؟

وهنا اسمحوالى أن أعود لأقارن قضيتنا بقضية أميل أوليفيه ، مادامت حالتنا تكاد تكون صورة طبق الأصل من تلك ، كأنها مرآة لها .

لقد كان الاعتراض الذى وجهه إلى أميل أوليفيه أنه هاجم النيابة العمومية ، فذكر أنها لجأت إلى العواطف المهيجة وأضاف بأن ذلك عمل سيء . فهو قد لام النيابة العمومية فى شخص يمثلها بالجلسة ، الأفوكاتو الامبراطورى ، فارتكب إذا خطأ تأديبياً .

وكان رد أميل أوليفيه على ذلك أنه قال : « إتنى أفرق بين الأفوكاتو الامبراطورى وبين مرافعته . أما شخصه فموضوع احترامى ، وأما مرافعته فمن حق أن أهاجمها » ، وكنص ألفاظه « المرافعة ملكى ، من حق أن أمزقها واطأها بقدمى » .

هذه هي النظرية الصحيحة يا حضرات القضاة ، ولقد أقرتها إلى حد ما محكمة النقض فى حكمها . فقد كانت محكمة الاستئناف قد قالت : « من حق المحامى أن يدافع عن موكله ولكن ليس له أن يهاجم » ، فقالت محكمة النقض : « لا يمكن أن يوجد دفاع بغير هجوم » . . . كما لو جاز فى مبارزة ، بالسلاح الأبيض ، أن يستعمل أحد المتبارزين السيف ، ويستعمل الآخر يديه بغير سلاح .

هذه هي إذا حدود الدفاع :

شخص القاضى يجب أن لا يمس .

فالأمر بالنسبة لكم إذا يتلخص فيما يأتى : هل أهان فيفياني شخص

وكيل النيابة ؟ أم اكتفى بمهاجمة آرائه وحججه والنظرية التي كان يتولى الدفاع عنها ؟

لقد سمعتم فيفياني ، وسمعتم احتجاجه بأن شخص وكيل النيابة كان دائماً موضع احترامه . وقد أعاد هذا القول اليوم أيضاً . ولقد كان هذا قوله دائماً ، فاذا رجعتم إلى جريدة المحاكم ، وجدتموها قد ذكرت على لسان فيفياني أنه قال : « ليس في فكري ، ولا في نيتي ، ولا في قصدي أن أهين حضرة وكيل النيابة »

فهو إذا - ودائماً - قد ترك شخص يمثل النيابة جانبا . لذلك أراني أسأل نفسي كيف أمكن - وهذا موقفه الذي لم يحد عنه أبدا - أن يصدر ضده حكما ؟ ولاكنني أجد التعليل من أقوال حضرة وكيل النيابة نفسه : « من نعت الفعل فقد نعت الفاعل » . . . وتجدون صدى تلك النظرية في الحكم .

فهل هذا حق ؟ هل هذه النظرية صحيحة ؟ اني أعتقد أن التسليم بها مستحيل . أي كلام هذا ؟ اذا وصفنا الفعل نكون قد وصفنا الفاعل ؟ ولاكننا نرى عكس ذلك في كل ساعة . ولنضرب مثلاً أحكام محكمة النقض التي كلما نقضت حكماً قالت بأن المحكمة التي أصدرته قد خالفت القانون . فهل القضاة الذين تنقض أحكامهم يصيبهم أي رشاش من ذلك ؟ لا . لماذا ؟ لأن الكل يسلم بحسن نيتهم . لقد أخطأوا .. هذا كل ما هو منسوب اليهم . إذا كان ذلك فلماذا تريدون أن يكون في وصف الدعوى بأنها استبدادية اهانة مقصودة ؟ لو أن فيفياني قال : لقد اشترك وكيل النيابة في دعوى خالفت ذمته أو شرفه ، لفهمت أن يستاء وكيل النيابة ، ولاكن فيفياني لم يقل من ذلك شيئاً ولا أراد .

والآن قد وصلت إلى صميم الدعوى ، ووجب عليّ أن أدرس معكم النعوت الثلاث التي استعملها فيفياني . أنه وصف الدعوى بأنها غريبة ، غير عادلة ، استبدادية .

أما النعتان الأولان فلا يكادان يحتملان مناقشة . حتى لقد بلغنى أن
حاضرة وكيل النيابة بمحكمة آلى نفسه ، لم يقيم لها وزناً ، ولم يتمسك بهما .
بقيت كلمة استبدادية . هل اللفظ ، أعنى الوصف ، هو الذى يكون
المخالفة التأديبية ؟ طبعاً لا . لو كان قد أُفسح فى الوقت لفيفىانى ، كما قال لكم
لشرح فكرته ، ولقال للمحكمة إنه قصد بذلك الوصف أن التهمة تخالف
القانون . فقد كان رأيه أن المادة ٢٢٢ المراد تطبيقها على موكله المسيو مارتى
لا تصلح ، ولا يجوز أن تحمى العمدة المجنى عليه ، لأنه تخطى سلطته الادارية .
هذا هو تفسير كلمة «استبدادية» . لقد أراد أن يقول إن الدعوى غير
قانونية ، وغير مشروعة ، وانها تستند على تفسير خاطئ للقانون . ولا أظن
أن أحدا يستطيع أن ينتقد مثل هذا التعبير .

وأتم تعرفون ذلك أكثر مما أعرف ، لأنكم ، فى كل يوم تطبقون هذه
النظريات القائلة بأن الجريمة تتكون من عنصرين : فعل مادى ، وقصد
جنائى .

والاستاذ فيفىانى يكرر القول بأنه لم يقصد مطلقاً إهانة وكيل النيابة . .
وأظن أن صدور مثل هذا القول منه ، وهو محام لدى محكمة استئناف
باريس ، وعضو بمجلس النواب عن مقاطعة السين ، يعتبر اعتذاراً كافياً
يجب أن يقنع به حاضرة وكيل النيابة ، فهو لم يقصد أن يهينه ، ولم يرد أن
يوجه له أى سب ، هو لم يقل إنه تصرف فى هذه الدعوى ضد ضميره ، ولا
قال إنه قاض متساهل أو مدفوع بعواطفه .

ما الذى يبغيه حاضرة وكيل النيابة فوق ذلك وما هو المعنى الخفى الذى يريد
أن يستخلصه من كلمة «استبدادية» ؟ فانكم لتعرفون أن هذا الوصف مستعمل
فى الحديث العادى بالمعنى الذى قصده الاستاذ فيفىانى . خذوا الجرائد مثلاً .
هاهى جريدة الماتان ، اننى أقرأ فيها هذه الجملة «قبض استبدادى» ،
عنوانا لمقال خاص بضبط البوليس لأحدى الآنسات لأنه حسبها من بنات

الرصيف ، رفعت دعوى وحكم لها بتعويض ثلاثة آلاف فرنك . هل
قصدت الجريدة بهذا الوصف أن تتهم حكمدار البوليس بأنه قد أخل
بواجبه ؟ !

لا شيء من ذلك ! ومع ذلك فالنعت موجود ، ولا فرق بينه وبين قول
فيفياني إن الدعوى استبدادية ، أى مخالفة للقانون ، أى غير مشروعة .
لا أريد أن أطيل فى هذا الشرح ، وأستطيع أن أستشهد لكم بأمثلة
عديدة تدل على جرأة فى التعبير لم تر المحاكم مع ذلك أنها تستحق أى عقوبة ،
وأستطيع أن أذكر لكم - على الأخص - ما قاله برييه فى قضية الثلاث
عشر :

« ان التهمة التى توجهونها لنا ، ان هى إلا ذر رماد فى الأعين .. إنها
غير جدية .. انكم غير حسنى النية ، وأستمحكم عذرا ، ولكنى لا أجد فيها
ما يدل على حسن النية

« ان القوانين لم تعد تطبق بل أصبحت تفسر ، وتفسر دائماً بالمعنى
الذى لا تدل عليه ، ولا اراده المشرع لها .. انهم يعذبون القوانين ليجعلوها
صالحة لتعذيب الناس »

لم يقل فيفياني من ذلك شيئا . ومع ذلك فلم يرتفع صوت بالاعتراض
على المحامى العظيم . ولماذا ؟ لأن القضية كانت قضية سياسية ، ولأن
العواطف كانت هائجة ، ولأنهم كانوا يدركون أن ألفاظ المحامى مع ما فى
ظاهرها من حدة وشدة ، تخفى فى باطنها احتراماً للقضاء لا يغيره مغير ..
لم يصل فيفياني الى هذا الحد فى التعبير . لقد حارب التهمة بسلاح
شريف وقال لكم رأيه بوضوح ، ولا أظن أحداً يشك فى صدقه وصراحته .
هل أحدثكم عن الظروف المشددة التى ذكرت فى التلخيص الذى
سمعتموه ؟

لقد قيل بأن فيفياني غير معذور ؛ لأنه لم يقل ما قال ، تحت دفعة

المناقشة وحدتها ، فقد ترفع في الأول ، وكانت الألفاظ التي حوكم من أجلها أول ما نطق به .

ليس هناك أسهل من الرد على ذلك !! فما دام فيفياني لم يكن مدفوعاً بحدة المناقشة ، ولم يكن محتدأً ، فلا يعقل أن يكون قد قصد بأقواله إهانة . لقد قصد أن يلخص قضيته في مجموعها ، أراد أن يصف قضيته وأن يضع عليها طابعها وعنوانها ، وليس من المعقول أن يكون قد فكر في أن يبدأ مرافعته باهانة يوجهها إلى أحد قضاته .

لقد قال لكم حضرة الرئيس في بداية هذه الجلسة ، بتلك المقدرة الفائقة التي عودنا أن نسمعها منه ، إنه يعرف أن الارتجال كثيراً ما يدفع إلى صدور كلمة خاطئة يجب أن تقابل بالتسامح والتساهل . فسمحوا لي أن أضيف إلى ذلك أنه لو سرت طريقة محكمة « آلي » لصارت المرافعة مستحيلة . فانكم إذا أجبرتم المحامي على أن يقيس كلماته كما يقيس السائر خطواته ، وأن يزن ألفاظه ، وأن يخشى التفسيرات التي قد تنسب لعباراته ، فانكم تكبتون الارتجال وتقضون على كل بلاغة .

ويقيني الثابت أن المحكمة لن تتردد لحظة في القضاء ببراءة الأستاذ فيفياني .

فى سبيل العقيدة

هريفة الرأى

مرافعة الأستاذ جاك بونزون Jacques Bonzon عن أشخاص اتهموا
باهانة الجيش فى منشور الصقوه على الحوائط (٢٤ يونيو سنة ١٩٠٧)

حضرات المستشارين

حضرات المحلفين

لنا الآن يومان ونحن تترافع عن رجال كل جريمتهم أنهم نظروا إلى
الجيش، النظرة التى نظرها من قلمهم، وكتبها، وخطبها الوزراء الذين يطلبون
محاكمتهم اليوم ، ولقد بين لكم زملائي المترافعون - كل منهم فى دوره -
أنكم لا تستطيعون أن تدينوا منشوراً يضم المقالات والخطب التى كتبها ،
وبشر بها كليمنصو وبريان . أما أنا ، فقد وقع فى نصيبى ان ادافع عن متهمة
تربطها بهذه القضية وثقى وشيجة ، وان لم تعلن كمتهمة ، ولم تقف ظاهرة فى
قفص الاتهام انى حاضر عن حرية الرأى . فأيا كانت الفكرة
الاجتماعية التى عبر عنها ذلك المنشور فهى رأى له حرية . وهى ، بهذا
الاعتبار ، فوق متناول كل هجوم ، ولا يجوز لأحد ، أيا كان ، أن يحكم
عليها أو يدينها .

وما دمنا - بناء على طلب العدالة وتحت ضغطها - مادمنا مطالبين بأن
تترافع وأن ندافع عن حرية الرأى ، فسأحاول ذلك مرة أخرى ، ولا
أحسننى بحاجة إلى مجهود كبير ، لأصل ما بين نفوسكم ونفسى .

ولكن ! ما هو السبيل للدفاع عن حرية الرأى دون الوقوع فى التكرار
الممل المضعف لكل دفاع ؟ من أين لى ان أجيئكم بحجج جديدة ، لم يسبق
لآذانكم أن سمعتها ، ولأعينكم أن قرأتها بدل المرة مرات ؟ .. انكم . ولا شك

تتوقعون أن تسمعوا مني استشهادا بتولستوى المحتوم في هذا المقام ، وباناتول فرانس الذى لا سبيل إلى تجنبه .

ولكننى آليت أن لأصنع آذانكم بشيء من ذلك ، أتيتمكم خلو اليدين ، لم آت معى بكتب ، ولا بمنشورات ، ولا بمطولات . . . إن مرجعى الوحيد هو دليل باريس ، دليل شوارع باريس ، دليل أعد للأغراب والسواح ، سأستعين به فى هذه السياحة التى سوف نقدم عليها سويا نحو الحرية . لنصعد سويا فوق هذا المرتفع الذى نحن فيه ، ولنطل من فوقه على باريس . سوف نشرف إذ ذاك على شعب كامل من التماثيل ، شعب يحدثنا عن مجد الأموات ، أموات الأمس الذين يسيطرون ويوجهون أحياء اليوم . إنهم أمواتنا العظام ، الذين نصبنا تماثيلهم لعرضها على أبنائنا فى المدارس ، ولنقول لهم : « هؤلاء أبطالنا ، تألموا ، واستشهدوا من أجلنا ، من أجل الإنسانية ، ومن أجل الوطن . » إنهم الآن يحنون ثمار ماغرسوا ، وكلما نصب لأحدهم تمثال ، فى ميدان من الميادين ، انتقل بريان فى جمعه وحفله ، يزيح الستار عنه ويملا شذقيه بخطاب رنان ، أو وقف كليمنصو يحياه بخطبة تفيض حماسة ، وتضم فلسفة ، وتقطر روعة . . . وأى درس لا تجود به هذه التماثيل ، على كل من يريد أن يعرف كيف تأملت الفكرة ، وكيف قاومت ، وكيف صابرت ، وكيف انتصرت ؟

ان من بين كل مائة تمثال نصبت فى فرنسا ، يوجد عشرون تمثالا لأولئك الذين تعذبوا من أجل حرية الرأى ، واستشهدوا فى سبيلها ، فأمامكم من بين رجال السياسة كوندورسيه الذى أراد الثورة العقلية ، وكاميل ديمولان الذى أرادها روحية ، ودانتون الذى أرادها كاملة سمجة ، لا تضن بالدماء ولكنها تترفع عن الاغتيال ، والذى حاول أن يقف فى وجه التيار ولكن محاولته جاءت متأخرة ، فلم تقو على وقف التيار ، ولكنها كسبت له تقدير التاريخ واحتفظت له باعجابنا . . . ولقد ماتوا ، ثلاثهم ، بسلاح

الجلاد . أعدم المفكر ، وأعدم الكاتب ، وأعدم الخطيب ، أعدموا جميعا من أجل الوطن ، من أجل فرنسا ! ! لأن نظرتهم اليها كانت تختلف عن نظرة حكام العهد الذى عاشوا فيه .

وهناك تماثيل لرجال يستأهلون كل أعجابنا ، وان لم يكونوا من أبناء وطننا ، فهناك دانت — طريد فلورنسا — الذى وصف فى أشعاره الخالدة ، آلام المضطهدين المشردين ! ! وهناك من رجالنا اتين مارسيل الذى قتل لأنه أراد أن يعارض الملكية بالكومون ، وجان دارك ، جان الفتاة التى لا يمكن ذكرها من غير أن يطغى شعورنا علينا . لم تنسها باريس ، وخصصت أربعة تماثيل ، للفتاة التى أحرقتها الكنيسة ، لأنها نجت فرنسا .

وارتقى العقل ، وأصبح ما كان مجرد اندفاع عند دانتون وعند جان دارك ، أصبح فكرة خالصة ، خالدة عند معتنقيها ، وعند الكتاب على الأخص . جوسوا بأنظاركم خلال المدينة من فوق هذا الجبل الذى تنصب نفسها فوقه كنيسة مستهتره . انظروا إلى تماثيل كوليني ، واتين دوليه ، ولا بار فهى أمثلة ثلاثة لاستقلال العقيدة : لا بار صاحب الشيعة الثورية ، ودوليه صاحب الشيعة الفلسفية ، وكوليني رجل الشيعة الهجنوتية . وان طلبتم شهداء الرأى من غير تقيد بفكرة دينية ، لوجدتم الأموات ، فى كل ركن من أركان المدينة ، تنفض الغبار عنها ، وترفع رؤوسها ! !

فهناك روسو صاحب العقد الاجتماعى ، حلم الأخوة . وهناك بومارشيه مؤلف زواج فيجارو ، حلم المساواة . وهناك ديديرو واضع دائرة المعارف ، حلم الحرية .

انظروا اليهم جميعا ، واذكروا لأبنائنا فى المدارس ما أصاب هؤلاء جميعا لقد اضطهدوا أحياء ، وصبت عليهم اللعنات ، واقتري عليهم المفترون ، وأحرقت كتاباتهم ، بل وأحرقت أجسادهم أيضاً .

وكان الأبناء العقلاء المؤدبون يكرهون روسو ، ودوليه ، وكوليني ،

ويزدرونهم كما يطلب اليكم اليوم أن تكرر هوا الفكرة التي لم ترق للعدالة في أشخاص متواضعين ، ولكنهم أصحاب فكرة على كل حال .

ولقد كانت العدالة دائماً حرباً على الحرية !!

فالقضاء هو الذى حاكم أوامك الرجال وأدانهم . وما يومنا الحالى إلا تليد الأمس : عنه يأخذ ، وبه يقتدى . والقرن الذى نعيش فيه لم يتمتع بحرية سياسية أو حرية اجتماعية أو حرية فلسفية أوسع من القرون التي سبقتة .

فلقد شهدنا بيرانجيه يدخل سجن باريس بسبب أغانيه ، ورأينا ناي Ney يعدم برصاص الفرنسيين ، رأيناه يُغتال اغتيالاً قضائياً على حد تعبير أحد نقبائنا العظام ، ورأينا بودلير يُحاكم ويُدان من أجل كتاب من الشعر الصافي « زهور الشر » التي لم ترق للرجال الفضلاء ، لأنها أزاحت الستار عن رذائلهم الخبيثة .

ولا تنسوا السياسة الذين خوكوا والذين أدينوا لأن منطقهم الاجتماعي لم يتفق مع منطق خصومهم ، فقد نفى لويس بلان ، ولدروورولان ، وفيكتور هيجو وذاق غامبتا السجن ثلاثة أشهر لاندازه الشهير الى ماكاهون « اخضع أو استقل » .

ولقد رأينا القضاء يشترك دائماً في ذلك الكفاح ضد الفكرة . ف ضد دوليه ولا بار وروسو وبومارشيه وديديرو نجد أحكام البرلمان . فالقضاء دائماً أبدا يقضى اليوم بالعقوبة ، على الرجل الذى سيمجده الغد لقد كان المستشارون في البرلمان يرتدون لباساً أحمر ، ولذلك اللون دلالاته ، فهو يشير إلى الدماء التي طالما سفكوها على جوانب المشاق ، وإلى النيران التي طالما أشعلوها في المحارق .

ولقد ظلت النفوس كما هي وبقيت الملابس لم تتبدل . فالأفوكاتو العمومي ، الذى طلب في عام ١٥٤٤ اعدام دوليه الملحد ، وأنت يا حضرة

الافوكاتو العمومي الذي تطلب الآن الحكم على ليلونج لأنه ازدرى الجيش ، انكما صنوان وترجعان لأصل واحد .

لقد اضطررناكم اضطرارا ، بفضل ما أدخل على القوانين من تعديل إلى التخفيف من حدة أحكامكم ، وإلى اصدار قرارات ليست أكثر تساهلا ، ولكنها أقل سفكا للدماء . ذلك هو كل الفرق

وإذا كانت تمثيل أمواتنا لم تكف لأقناعكم بأنه لافائدة ترجى من إذانة الفكرة لأنها سرعان ماتعود قترفع الرأس ، فعودوا بنا إلى هذه القاعة نسأل أحجارها ، فكلها ذكريات تتحدث .

فالقرن التاسع عشر كان مسرحا لجهود جبارة يائسة بذلتها القضاء لتعطيل سير الفكرة . فقد اضطهدت النهضة بيرانجييه ولويس كورييه ، وهاجمت ملكية يوليو لا مينييه الذي يسميه جيزو . . المجرم العقلي . وطعننت الامبراطورية فاشيرو ، وحاربت الجمهورية الثالثة زولا .

واسمحوا لي هنا أن أقف لحظة ، وان أفكر طويلا ؛ فان ذكريات شباني تعاودني وتطفئ على ، ولا بد لي أن أصرحكم بها .

لقد كنا في المساء ، وكانت هذه القاعة تعج بشاغليها ، وكان يجلس على هذا المقعد عشرة من الضباط ، يظنون أنفسهم في هجوم ضد العدو ، ويلوحون بقبضة أيديهم اليها تهديدا . وكان ديرويلد وأنصاره ، وكانت باريس كلها تتقد حماسا وتشتعل غيرة ووطنية ، وكان الجمهور خارج القاعة يقوى بصراخه صراخهم ، ويزيد بهياجهم هياجهم . وحوصرت المحكمة بعشرة آلاف جندي خوفا من ذلك الهياج الكامل . وكان الكل يصرخ ، ويطلب في نداء واحد « ليقتل زولا . ليمت زولا » . وكنا أربعة لانزيد نحيط به ونسندة بقلوبنا ، وندفع عنه بالسنتا . لقد أصبحنا بعد ذلك أربعمائة ثم أربعة آلاف ثم أربعين ألفا ثم لا أدري كم ولأكتنا لم نكن وقتذاك الا أربعة . وكان الوطن ، وكان الجيش هو الذي يصيح : فليقتل الخائن . فليقتل زولا !!

وبينما كان لا بوري . لا بوري العظيم الجبار ، يدفع عن الرجل

المكروه ، كان كليمنصو ، كليمنصو الذي نحاكم اليوم بأمر منه ، لا يكاد يدري كيف يته به بكلماته الأولى عن حب الوطن وعن احترام الجيش . .

اننى لا أستطيع ، حتى هنا ، أن أقول كل ما يفيض به صدرى ، فان لسانى لا ينطلق . . لقد قالت محكمة النقض عن إدانة زولا إنها كانت جريمة قضائية . فهل لا يكفي ذلك لانهارة الطريق أمامكم ؟ أليس الشك محتوما ؟ اننى أتألم حقا لحضرة الأفوكاتو العمومى . ان ثقته بما يقول لا حد لها . إنه يحسب نفسه معصوما ، ولا يفتن الى أن ما يحسبه حقيقة اليوم سوف تثبت له الأيام القريبة الآتية ، أن عكسه هو الصحيح .

لقد عثرت لكم يا حضرات المحلفين على أحكام ثلاثة تدل على احترامكم لحرية الرأى . فقد طلب منكم فى سنة ١٨٩٥ ، فى قضية الثلاثين فوضويا ، أن تحكموا على أشخاص لم يقنعوا بانتقاد أحد الأنظمة ، بل وجهوا معاولهم للنظام كله ، وتولى الدفاع عن هؤلاء الفوضويين رجال لا يشاركونهم الرأى ، ولكنهم يحترمون حقهم فى حرية العقيدة وحرية التفكير . هؤلاء الفوضويون قد برأوا !!

وفى سنة ١٨٩٩ حاكمتم مؤلف كتاب « الجيش ضد الأمة » اوريان جوييه ، وبرأتموه . وقبل ذلك فى عام ١٨٩٠ برأتم رواية الصف ضابط مع ما احتوته من ازدراء فظيع للجيش ورجاله . برأتموه بعد سماع دفاع نحامين هما أبعد الناس عن كراهة الجيش وأعنى بهما الاستاذ تزيناس الذى دافع فيما بعد عن شرف الجيش فى شخص استرهازى ^(١) ، وميليران الذى يدخل الآن الطمأنينة على قلوب أصحاب رموس الأموال ، بما يبشر به من اشتراكية خاصة .

حضرات المحلفين :

عودوا إلى آرائكم هذه ، لا يأسا من الثقافة العامة ، بل حبا فى فرنسا . ان الذين ولدوا مع الجمهورية وشبوا معها يطلبون منكم أن تجملوا الجمهورية

(١) الخائن الحقيقى فى قضية دريفوس

رحبة ، واسعة الصدر ، أخوية . اننى أعرف أن لكل منا نظراته إلى الجمهورية .
فهنالك الجمهورية التى وجهت مرافعة حضرة الافوكاتو العمومى وصبغتها
بصبغتها . تلك جمهورية فاترة ، لأحبها ! ! اننا نطلب بلادنا على أن يستطيع
كل فرد فيها أن يقول ما يريد ، وأن يناقش كما يحب . لقد ازدرينا الكنيسة
وحقننا رجاها ، ولم يعد لقسيس قيمة . وفى وسعنا أن ننتقد القضاء ونهاجمه ،
فليكن من حقنا أن نقول للجيش ، إنه حارسنا وليس سيدنا ، وإنه أنشئ
ليدافع عنا ، لا لضطهدنا ، وإن وجوده نفسه قابل للنقد . فقد عرف الماضى
جماعات كبرى عاشت بغير جيش ، إلا الجيوش المأجورة ، والحاضر يعرف
جمهوريات عديدة أقربها اليها سويسرا ، لا جيش دائم لها .

لتخلق فرنسا سمحة بفعل الفكرة ، متآخية بفضل التساهل المشترك .

حضرات المحلفين :

دعوا الوطن الصحيح يتذوق لذة حكم تضدرونه بالبراءة .

حرية الصحافة . مالها وما عليها .

نشرت إحدى الصحف الفرنسية ، أيام أن كان كازمير بيرييه رئيسا لجمهورية فرنسا ، المقال الآتى بعنوان : « فليسقط كازمير » ، وبتوقيع « جيروريشارد » :

« يحق لكازمير بيرييه أن يكره شعب فرنسا ، فإن الشعب الفرنسى يرد له كرهه أضعافا مضاعفة . ولا شك أن هذا التبادل من شأنه أن يملأه سرورا ، فهو ، لا مشاحة ، قد ورث عن جده المرابى الكبير ، حب الفوائد الربوية الباهظة .

« ولقد بلغ من شدة إحساسه بيفض الشعب له ، أنه لا يجرؤ على الظهور بينه إلا محاطا بحراس أشداء ، وبين سياج محكم من السيوف أو الحراب ، يحيط به ما لا يحصى من الجواسيس ، وهو بالرغم من ذلك ، يمر بسرعة البرق الخاطف ، يحيى غلمان الشوارع الذين يأنفون أن يردوا تحيته ، ويبسم للوجوه العابسة والجباه المقطبة .

« انه يريد أن ينتقم من الشعب لأنه يجهل أو يتجاهل ، ان سخط الشعب مصدره عجز الحكام ، وأن الشعب يزدري العاجزين .

« إن الفرنسيين يقابلون موكب اليوم بالصمت البليغ ، ولكنهم سوف يهتفون غدا — كلما رأوه — « ليسقط كازمير » أى لتحيا الجمهورية » .

قدم كاتب المقال للدحاكمة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية ، وتولى المتهم - قبل أن تترافع النيابة - شرح وجهة نظره فى التهمة الموجهة اليه فقال :
« أريد أن أبين الغرض من هذه الدعوى المرفوعة ضدى . لقد خطب وزير الزراعة فقال : إن الجرائد الاشتراكية تتناول على رئيس الجمهورية ، وتنتقد كل عمل من من أعماله ، وكل لفظ ينطق به ، ولا

بد من وضع حد لهذا الاسراف ، فرئيس الجمهورية ، هو فرنسا ، بل هو الجمهورية ذاتها .

وللمرة الأولى أنجز الوزير ما وعد ، فلم تكد تمضي ثلاثة أيام حتى انعقد مجلس الوزراء وقرر إحالتي على المحاكمة .

وإني وبالرغم مما قاله الوزير ، وبالرغم من رفع الدعوى عليّ ، لأزال أصرّ على أن مقالى لا يُعرض بفرنسا ولا بالجمهورية . لقد هاجمت شخصا يشغل وظيفة ممتازة ، ولكنها وظيفة انتخابية ، اختيارية ، وهو من أجل ذلك معرض لمناقشة أعماله ، ولانتقاد الصحف له ، وخاضع لرقابة الرأى العام .

اذلك أعتقد أن غضب وزير الزراعة ، وإن صادف هوى من يملك توزيع الوزارات على الطامعين فيها ، قد أخطأ فى تحديد الواقعة وانتقل بنا إلى عهد اندر ، وأحسبه — لفرط إعجابه بكازمير برية — يخلط بينه وبين لويس الرابع عشر ، وكأنى به قد نسى إتنا نعيش فى عهد سلطة الأمة والانتخاب والتثيل الشعبى ، لا فى نظام الاقطاعيات والحق الالهى .

لقد كان لويس الرابع عشر يقول : « الدولة أنا » ، وكان هذا القول على ما فيه من فظاعة تمجها نفوسنا اليوم يمثل حقيقة واقعية ، لأنه — فيما اعتقد وبقدر ما أذكر — لم يكن قد نُقش بعد ، على واجهات مشيداتنا ألفاظ الحرية والمساواة والأخوة ، ولم يكن وقتذاك انتخاب للنواب ولا لرئيس الجمهورية . ولم تكن عندنا صحف ، ولم يكن لنا رأى عام . كان الملك هو كل شىء ، الجميع له خاضعون ، يتصرف فيما شاء كيفما شاء لا يُسأل عما يفعل ، وكان مجرد التعريض بشخص الملك يعتبر اعتداء على فرنسا كلها لأنه كان يمثلها ، لا بإرادة الشعب ولكن بالإرادة الالهية .

ولكن حوادث جمة قد تعاقبت منذ ذلك الزمن ، ويُخيل الى أن وزراء اليوم قد نسوها . لقد ثرنا ثورتنا الكبرى . فقيم كانت إذا ثورتنا ؟ لماذا

ثرنا ، ولماذا ضحينا ؟ ، وما فائدة شجاعة الشارع وعاصفة الآراء التي
قلبت جو تاريخنا ؟ أوقد كان ذلك كله ليحل مسيو كازمير برية محل الملك
الشمس كما كانوا يقولون إذ ذاك ، وليحل وزراء هذا الزمن محل وزراء
ذلك العهد ؟

إننا لانظن ذلك ولا نحسبنا خاطئين . إننا نعتقد أن العمل الأساسي
الذي سعت له ، وحققته الثورة الفرنسية ، هو إعادة سلطان الأمة لها ، ومن
المغالطة والازدراء بالتاريخ أن يقال اليوم — بعد الثورة الكبرى — إن
إنساناً واحداً يمثل فرنسا كلها .

إن فرنسا هي نحن ، نحن مصدر السلطات ، وإلى رقابتنا يخضع كل
شخص نوليّه عملاً من الأعمال .

وإلا فكيف سقط جريفي أحد زملاء كازمير برية ؟ ألم يكن سقوطه ،
وكلكم تذكرون ذلك ، وليد حملة صحافية ؟

هذا هو المبدأ الجمهوري الصحيح ! هذا هو ما اعتقدته ، وهو ما كان
يعتقده كازمير برية نفسه ، حين تحدث غداة انتخابه إلى وفد الصحفيين وقال
لهم ، « إنني ملك لكم ، انتقدوا شخصي وانتقدوا أعمالي ، ماشاء لكم
الانتقاد . »

لقد صدقت بكل بساطة أقوال الرئيس ، ولذلك تجدوني ماثلاً
أمامكم اليوم .

إنني أطالب باحترام أئمن حق من حقوق الشعب ، وأعني به حرية
الانتقاد . أطلب ذلك لي ، ولكم ، ولأفراد الشعب جميعاً ، لأن
الديمقراطية الحق لا تقر لرجل أيا كان أن يطمع في أن يكون فوق انتقاد
أى مواطن ، مهما صغر . »

ولما أتم المسيو جيرو ريشارد أقواله ، ترفع الافوكاتو العمومي فقال :
يقولون لكم إنها قضية سياسية ، وأنا أيضاً أقول لكم ذلك ، ولكن ،
لا بالمعنى المتبدل لكلمة السياسة ، وأعني به تطاحن الأحزاب في جهادها

للوصول الى الحكم والجري وراء السلطة ، بل بمعناها السامى النبيل ، أى مجابهة الفوضى بالنظام ، وإصلاح الاباحية بالحرية الصحيحة . السياسة التى تحترم الدستور والقوانين وتقر لهذا الحرم المقدس بقديسيته وجلاله .

سأتلو عليكم المقال موضوع الاتهام ، وستكفينى تلاوته لتلمسوا بأيديكم ، وتسمعوا بأذانكم ، مافيه من عيب وإهانة . (وتلا المقال)
أنا فى حاجة بعد ذلك إلى أن أدلكم على التعبير المهين أين هو ؟ أو اللفظ الجارح أين موقعه ؟ ألا يكون ذلك منى عبثاً لا طائل تحته ؟ لقد قرأت لكم المقال كله لأنه كله إهانة : هو مهين فى ألفاظه ، مهين فى مراميه مهين فى الروح التى أملتة . ولا أظن ذلك يحتمل المناقشة أو الجدل .

أُطلب منى بعد ذلك أن أرد على شتائم الصحفي ، وأن أعارض ذمه بمدح من ناحيتى وتقدير ؟ لا . ليس هذا من شأن النيابة العمومية التى يقتصر واجبها على مطالبة الناس باحترام القوانين . إن رئيس الجمهورية فى غنى عن يرد عنه الإهانة . ومهما تكن عواطف الشخصية نحو رئيس الجمهورية فمن واجبي أن أسمو به عن كل مدح ، كما أحب أن أجعله فى مأمن من كل قدح .

إن الإهانة جليلة واضحة . وكل ما أتم مطالبون به هو أن تقولوا إن كان المتهم مسئولاً ، يستحق العقاب ، أو غير مسئول ، فيبرأ .
وقبل أن أعرض عليكم الحجج التى لا تدع سبيلاً للتردد ، أريد أن استبعد حجة سفسطائية كاذبة ، طالما لجأ اليها الدفاع كلما حوكم صحافى ، وهى إننا نسعى للحد من حرية الصحافة .

حرية الصحافة ؟ ! أو ليس الدليل على تقديرنا لها ، ودفاعنا عنها ، وحبنا لخيرها ، إننا نريد أن نفرق بينها وبين الإهانة والقذف ؟
كيف يجوز أن يقال ، فى قضية كهذه ، إن حرية الصحافة فى خطر ؟
أنحن نطلب منكم أن تدينوا مقالاً يحوى نقداً مستقلاً أو مناقشة جديرة

بالاحترام ؟ أنحن نأبى على الصحافي المستقل الرأى أن يظلم من يشاء متى شاء ؟ لا وكل ما لا نسلم له به هو أننا - باسم القانون وتحت لوائه - نأبى عليه أن يهين من يضطهدهم ، أو يسب من ينتقدهم
أذلك ما يسمونه استعباداً للصحافة ؟

اسمعوا ما يقوله أحد أنصار حرية الصحافة من أعضاء اللجنة التى سنت قانونها : « إننا لا نستطيع أن نقر رأيا يدعو ، لا إلى عدم اخضاع الصحافة للقانون العام فقط ، بل يريد أن يمنحها ضمانات أخرى يأبى عقلى أن يسلم بها . أو بلغ الأمر بنا الى حد أننا لا نستطيع أن نفهم للحرية معنى ، أو نتذوق لها طعما ، إلا اذا ضمنا الاعفاء من كل مسئولية ؟ ان الأخلاق والتشريع يجب أن ينصا على أن لحرية بغير مسئولية ، بل المسئولية هى التى تجعل للحرية طعما . فالاعفاء من المسئولية لا يمكن أن يرضاه إنسان ، ولا أظن ان فينا من يستطيع أن يقول إن فى جعل الصحافي مسئولولا عما يكتب ما يعيقه عن أداء رسالته . »

وقال الآخر :

« ليس هناك ما يتعارض مع حرية المناقشة أكثر من اطلاق السب والاهانة .

وأحسننى ، اذ أقول ذلك ، اذكر حقائق لا تحتل الجدل . واستشهد بزملائى الذين خاضوا معى الحياة العامة ، واسألهم إن كانوا يعتقدون أن الصحافة ، من وقت أن حلت الاهانة والسباب فيها محل المناقشة الهادئة والحجج الدامغة ، قد كسبت تعمقا أو ازدادت قوة أو خصبا ؟ »

إننا لم ندع المتهم الى ساحتكم لنناقشه فى حرية الصحفي ، بل فى مسئوليته . ولكنهم لا يسلمون بالمسئولية أيضا ، والصحفيون ، كما تعلمون ، فى ذلك متضامنون . فهم يقولون إنه لا ضرر فى تخطى الصحفي حدود النقد المرسومة ، لأن الرأى العام كفيل برده الى صوابه ، فعلاجه من دائه . وهم يقولون

إن الفرق بين النقد المباح وتجاوزه مبهم ، غير واضح ، لا يدرك بسهولة ، فلا تجازفوا ، عند الشك ، وتقضوا على الرسالة العظيمة التي تتولاها الصحافة في كل بلاد حرة ، بسررها ورقابتها على متولى السلطة العامة .

وأنا أسلم بأنه لا يمكن تصور شعب حر ، متصرف في شئونه ، من غير أن تكون صحافته حرة قوية . ولكن ما أشده خطر ، على الحرية ذاتها إذا نحن تركنا تلك القوة الممتازة ، بغير حدود ، وبغير مسئولية . إن الصحيفة التي تحمل المناقشة والانتقاد والسباب والقذف والافتراء الى الاكواخ ، تستطيع القضاء على سمعة الناس ومصالحهم ، إذا نحن تركناها بين أيدي السبايين المفترين .

ولا تنسوا أن الرأي العام ميال بطبعه الى المعارضة ، فهو يعجب بالشدة ويشجعها ، وأطهر الناس سمعة ، وأحسنهم ذكرا ، لا يستطيع أن يقي نفسه وأن يتخلص من كل أثر من آثار القذف ، فلا بد أن تعلق به بقية ، وعندئذ لا يسمع المواطنون الاشراف ، الذين يأبون الانهزام في تلك المعركة غير المتعادلة ، لا يسعهم إلا أن يهجروا ميدان الحياة العامة الذي لا يحصدون فيه إلا القذف والتشهير ، ويتركوا ذلك الميدان فسيحا لأولئك الذين ليس لهم شرف يخشون خدشه ، أو مال يخافون ضياعه .

إننا بازاء خطر يتزايد في كل يوم عن الذي قبله ويكاد يقضى على الجمهورية وقد آن أن يهدأ القضاء من مخاوف العقلاء . لا تقتلوا المسئولية ، ولا تغمدوا سلاحها ، فإنه على مافيه من رقة وضعف ، هو الملاذ الأخير . نحن لانطلب الحد من حرية الصحافة ، ولا كانت هذه وجهتنا ، ولكننا نرمي الى حماية حرية الناس أجمعين ، ضد اضطهاد نفر من حملة الأقلام . نحن نطلب منكم أن تعاقبوا لاهانة وقعت على رئيس الجمهورية .

لقد تفاضيتم أحيانا عن إهانات وجهت لرجال سياسيين ، خاضوا للمعارك الحامية ، ولم تحفلوا باهانات وجهت للقضاء ، ولكنكم ، في جميع

أحكامكم السابقة لم تترددوا لحظة واحدة في الضرب على كل إهانة أصابت الجيش ، لأن الجيش هو حارس الوطن وحاميه . أستم تشعرون معي أننا أمام حالة مماثلة ؟ فمن هو رئيس الجمهورية ؛ إن الدستور يعتبره في الداخل ممثل الحكومة ، وهو في الخارج رمز فرنسا ورمز الوطن . فالحظ من قدره ، والغض من قيمته ، وإهاتته إهانة تلحق الجمهورية والوطن . ذلك ما فهمه البرلمان حين مناقشة تلك المادة فوضعها تحت عنوان : « الجنح المضرة بالمصلحة العامة »

وتولى الدفاع عن المتهم ، باذن خاص من رئيس المحكمة الزعيم الاشتراكي الشهير جان جوريس ، وهو الذي قتل في يوم إعلان الحرب العالمية الكبرى ، وكاد موته يحدث في فرنسا ثورة ، لولا أن تيار الوطنية كان من القوة بحيث قضى على جميع خلافات الاحزاب . قال :

... إذا كان جيرو ريشارد قد عهد الى ، لغياب ميليران ، بأن يتحدث اليكم باسمه ، فانه انما حملني ذلك الشرف ، لاني رفيق صباه وشريكه في حملاته الموفقة منذ عهد طويل ، ولاني أستطيع ان أدرك مرمى كلماته ، واكسوها ثوبها الصحيح ، ولكي تحتفظ هذه القضية السياسية من جميع وجوها ، بطابعها السياسي التام ، حتى في شخصية المترافع أمامكم ، كما احتفظت به في شخصية موجه الاتهام الحقيقي^(١) ، وان كان لم يتنازل ويشرفنا بحضوره في هذه القاعة .

وإذا كنت قد قبلت حمل هذه الامانة بعد تردد قصير ، فانما قبلتها ، لأطالب أمامكم بكامل نصيبي وبمسئوليتي الأدبية التامة عن هذه المجادلات العنيفة ، الضرورية ، التي يُراد التحقير من شأنها ، وتصغير قيمتها ، وتشويه جمالها .

ليس يُطلب منا حل مشاكل قانونية عويصة ، أو تفسير مواد من

(١) يعني رئيس الجمهورية

القانون غامضة ، فلا أنا ارتدى ثوب المحامي ولا أنتم (موجهها حديثه
للمحلفين) تردون ثياب القضاة . ولكننا - أنتم وأنا - مواطنون أحرار ،
جئنا نبحث سوياً في روح قانون الجمهورية ، وفي معناه . لا لنجرب وراء
الألفاظ الجافة الجامدة ، التي يريد حضرة الأفوكاتو العمومي أن يوقظها من
رقدتها ، ليستخرج منها عبودية يسلطها علينا ، وذا لا يريد من روح القانون ،
التي اسمها الحرية ، أن تمتثل له وتخضع .

خبروني ! أين وجد حضرة الأفوكاتو العمومي الإهانة أو العيب أو
السب فيما قاله جيرو ريشارد ؟ اسمحوا لي أن أستلفت نظركم إلى الموقف
الشاذ ، الذي تقفه النيابة منا ، في هذه القضية بالذات . هي تريد أن تحصر
التهمة في المقال بأكمله ، وهي تتهمنا بأننا وجهنا للرئيس الجمهورية ألفاظ
سباب وإهانة ، ولكنها تأبى — أو تعجز — عن أن تدلكم على تلك
الألفاظ التي كونت الإهانة ، أو النعوت التي اعتبرتها سباباً . ولقد جئت إلى
هذه القاعة وأنا أتوقع أن يستكمل حضرة الأفوكاتو العمومي ، في
مرافعته ، النقص الذي شملته صحيفة الدعوى ، ولكن المرافعة لم تستكمل
النقص ، بل كان كل ما قاله إنه رأى جريمة في المقال ، بل وجريمة في عنوان
المقال أيضاً .

وليس يكفي الأفوكاتو العمومي أنه لم يحدد ألفاظ الإهانة ، بل إنه ليود ،
لو استطاع ، أن يقنعكم بادانة الروح التي أملت المقال ، أو كآتي به يود
لو استطاع ، أن يحول دون شرحنا للأسباب التي دعت لكتابة هذا المقال ،
ولكنه يطمع في غير مطمع ، فستسمعون مني ، وسيسمع معكم شرحاً
مستفيضاً لكل ما أغفلته النيابة العمومية ، وسأثبت لكم أن المقال خلو من
كل إهانة ، في ألفاظه ، وفي معانيه ، وفي الروح التي سيطرت على كتابته .

لقد قالت لكم النيابة إن العنوان « ليسقط كازمير » يحوى إهانة . ولم
ذلك ؟ أتراها قد عدت عدم الكلفة ، البادية في ذكر اسم الرئيس الصغير

مجرداً عن لقبه ، إهانة ؟ إن كان ذلك ، فلتتوجه بلومها إذاً إلى الصحف الشبيهة بالرسمية ، إلى الجرائد الصديقة ، فهي التي أرادت أن تعال صمت الشعب وسكوته عند مرور الرئيس ، وعدم هتافه له ، ففتح الله عليها بذلك التفسير العقيم ، وهو ان اسم الرئيس طويل ، وعسير على الشعب نطقه والهتاف به .

أم يكون ذلك لأننا كتبنا كلمة « ليسقط » أمام الاسم ، كاملاً أو منقوصاً ؟ قد أجارى النيابة فى تفسيرها ، لو أننا كنا أمام صائح وقف فى الشارع ، أثناء مرور الرئيس ، فهتف بذلك الهتاف ، ليجمع الناس حوله ، وليحدث تجمهر أعدائياً أو يدعو لمظاهرة صاخبة ؟ أفهم جدلاً أن يكون فى ذلك الفعل ما قد يدعو للمحاكمة . ولكن ، إذا أخذنا القول بالمعنى العام الذى يفهم منه ، أو بالمعنى الخاص الذى حدده له كاتبه حين ختم مقاله بقوله « ليسقط كازمير أى لتحى الجمهورية » أدركنا أن المقال ، والعنوان ، لا يرميان إلا إلى غرض واحد ، هو ان الديمقراطيين الحقيقيين ، والجمهوريين الحقيقيين ، يطلبون سقوط الرئيس برييه ، ويسعون لذلك سعيهم ، ويتمنونه ، ويعدون له العدة ، ذلك حقهم ، ولا أحسب أحداً يريد أن ينازعهم ذلك الحق ! !

هل الإهانة فى أن المقال قد تعرض لفقدان الرئيس محبة الشعب ، وعدم تمتعه بثقته ؟

دعونى أولاً أضع حداً لفكرة خاطئة خطيرة ، أرادوا نسبتها إلينا ، وهى إننا لا نعبأ بحماية رئيس الجمهورية من كل اعتداء على حياته ، وإننا لذلك نسخر من الاحتياطات التى تتخذ لذلك . إننا نعارض فى ذلك بكل ما فىنا من قوة وكل ما فى نفوسنا من حياة . ليس أحد أشد منا استنكاراً وخشية من هذه الاعتداءات المنكرة الأثيمة . نخشاها ونخشى مغبتها . إنها اعتداءات مجرمة لأنه ليس لانسان أن ينصب من نفسه قاضياً يحكم على أعمال الآخرين ، وإذا كنا نحن نأبى على الحياة الاجتماعية بأجمعها أن تحكم

على إنسان بالقتل ، فكيف نرضى لفرد متهور ، أن ينزل ، وسط تعصبه وآلامه وكبرياته ، ويعتدى بغير ضمان إلا ضمان الضمير . إنها إعتداءات مجرمة ، والرجل الذى يجوز جدلاً أن يضع نفسه فى موضع القاضى والجلاد ، هو ذاك الذى تبرأ من كل خطأ ، الذى لم يضعف يوماً أمام الاغراء ، ولم تعرف الكبرياء سبيلاً إلى قلبه ، ولم تتسلط الخطيئة عليه فى يوم من الأيام . وهذا الرجل ، إذا وجد وأنى يوجد ؟ .. فهو لا يقتل ... ولكنه يعفو .

وهذه الاعتداءات ليست مجرمة فحسب ، ولكنها سخيفة وحقاء . فليس فى الوجود إنسان ، مهما علا مقامه ومهما بدا قويا ، يستطيع أن يُسير الحوادث . ان التاريخ هو الذى يسير الناس ويقودهم ، وليس الناس هم الذين يكتبون التاريخ . إنه وليد عوامل اجتماعية معينة ، لا قبل لأحد بردها . فاذا اختفى ذلك الرجل من الوجود ، فان تلك العوامل ، مادامت باقية ، لا تعدم وسيلة للظهور على يد رجل آخر ، ورجال آخرين ، إلى أن تجيء الساعة التى يحين فيها حينها ، لا بفعل الاعتداءات السخيفة ، بل بتأثير الثورة الجارفة نفسها . لذلك نحن ندعو دائماً إلى محاربة الأنظمة ، لا الرجال ، إنما الرجال أسلحة بريئة وضعيفة بين يدي النظام نفسه . لذلك نحن نوجه جهودنا لهدم الأنظمة الفاسدة ، فهى التى تفسد الناس . هذه هى السياسة التى ندعو إليها ، سياسة إذا كانت لا ترحم النظام القائم ، فانها ترثى لرجاله ، ولـكبار رجاله على الأخص ، فانهم يحملون من عبء النظام أثقله .

اتخذوا إذاً ما أردتم من الاحتياطات ، حافظوا على حياة الرئيس ما استطعتم ، فليس لنا على ذلك أدنى اعتراض . إنما الذى قاله جيرو ريشارد ، وقاله بحق ، فهو إنه مهما كانت الاخطار التى يتعرض لها رئيس الجمهورية ، ومهما يمكن أن يخشى حدوثه من الجمهور ، فهناك فترة اتصال لا بد أن تجيء .

بين الشعب ورئيسه . لابد أن تأتي ساعة تزول فيها تلك الاحتياطات ،
وتنعدم في أنثائها الفوارق ، ويكتسح هتاف الشعب ومظاهر فرحه الموانع
والحواجز . فالذى قلناه ، ولا زلنا نقوله ، هو أن تلك الساعة لم تجيء للرئيس
برييه ولن تجيء أبدا ، وإن سخرية القدر تأتي إلا أن يكتب عليه أن يقضى
السنوات السبع التي سيقضيها رئيسا للجمهورية ، بين صفين دائمين من
الحراس والجنود .

هذا هو كل ماقلناه ، قلناه في حدود حقنا ، ولست أدري أين في ذلك
الاهانة ؟

ثم تحدث جوريس عن ماضى الرئيس برييه وماضى أسرته ، ومصدر
ثروتها ، وأعمالها الربوية ، وشرائها للديون المتنازع عليها وكيف أن البيت
الذى يسكنه الرئيس وليد عملية ربوية فصلها ثم قال :

لقد أرادوا أن يقيموا جمهورية كبار رجال المال والمرايين ! ! حتى
الدار التي يقيم فيها الرئيس برييه ، ويدعو إليها وزراء الدولة ويوقع فيها
الأوامر وتصدر عنها المراسيم ، حتى هذه الدار التي تصدر عنها القوانين
وتستقبل فيها ممثلو الشعوب باسم فرنسا ، هذه الدار إنما شيدها الربا
وأقام قواعدها ، وكلما لمست الجمهورية الفرنسية أرضها ، تصاعدت إلى
السماء أنفاس ربوية نقنة (حركة) . أننى أقسم لكم ، غير حاث ، إننى
كنت أفضل لشرف بلادى بؤر الفساد والدعارة ، التي احتضرت فيها ملكية
العهد القديم ، أفضلها على دار الربا ، والأعمال المصرفية المنكرة ، التي
تحتضر فيها الجمهورية الآن .

رئيس المحكمة — انك يامسيو جوريس قد خرجت على كل حد ،
لقد تركتك تشرح تاريخ أسرة برييه ، ولكنك أتيت بمقارنة تفوق كل
ما يمكن السماح به ، انك تقارن دار رئيس الجمهورية ببؤر الفساد .
جوريس — إننى لا أقارنها بها ، يا حضرة الرئيس ، بل أضعها دونها .

الرئيس — لا . لا . انك لا تحترم التعهد الذى ارتبطت به عند بدء مرافعتك .

جوريس — لقد وعدتك يا حضرة الرئيس أن أقول الحقيقة وأنا أقولها
يا سخرية القدر كم هى قاسية !! إذا فالثروة التى جمعها الجدد من مجموع ما احتمله العمال من قسوة وعذاب ، هى التى مكنت الحفيد اليوم من الوصول إلى السلطة ، واستعباد العمال . أليكون الارهاق الذى تحمله الآباء هو الذى يساعد على إرهاب الأبناء ؟ ويدهشكم أننا لا نستطيع أن نهش لذلك ، ونقابله بالرضا والابتسام ؟

ليتنا نستطيع أن نردد قول التوراة . « وصار الأموات ، من قبر لقبر يرددون رحمة المولى » . ان الذى يردده أموات الشعب العديدين ، من قبر لقبر — أعنى من جيل لجيل — إنما هى قسوة المولى الجديد ، رأس المال ، إله العمال الذى لا يرحم .

وتدهشون لما فى حديثنا من قوة ، وما فى اتهامنا من عنف ؟ أو لم تعلموا أننا نتحدث باسم قرن كامل من الصمت ؟ ألا تذكرون أنه من مائة سنة وفى هذه المصانع ، وفى هذه المناجم ، عمال يتألمون ولا يملكون حق الكلام ، بل ولا يُسمح لهم بالآهة يبتئونها . لقد كانوا يصمتون ، فلما جاء بصيص من الحرية صرنا نتكلم بلسانهم ، وننطق بشكاياتهم المكبوتة ، وثوراتهم الصامتة التى كانت تغل فى صدورهم ، ولا يسمع لها صدى .
اتنا نصرخ الآن ونخرجها صيحة غضب طال انتظارها ، ولن نستطيعوا أن تكتموها إلى الأبد (حركة) .

وما هو سندكم لتحولوا دون مهاجمتنا لهذا الرجل ؟ ألا نكم تقولون لنا إن رئيس الجمهورية فوق الأحزاب وفوق المناقشات والمعارك ؟ ولكن هل نحن الذين طلبنا إليه أن يدخل المعركة ؟ هل هو قد اختار أن يدخل

اللايزية كما يدخل الحكم العدل ، الحانى على كل رأى وكل حزب فى الوطن ؟
إنه دخل للنضال ! !

قال صديقه الحميم المسيوجول لوروش إن سلطة رئيس الجمهورية سوف
توجه ، منذ اليوم ، توجيهها جديدا ، وسيكون لها معنى جديد .
لذلك نحن نهاجم حزبا ، حين نهاجمه ، وذلك حقنا . نحن لانهاجم فرنسا
ولانهاجم الجمهورية ، ولا نسلم بذلك الخلط الذى يريد أن يخلطه الأفوكاتو
العمومى بين رجل ، أيا كانت مكاتته ، وبين فرنسا الجمهورية .

كيف تبيح لنفسك ، يا حضرة الأفوكاتو العمومى وأنت الفرنسى
الذليل ، والجمهورى الفاضل ، كيف ترضى أن تدافع عن هذه النظرية وأن
تقول - ولا تتخرج - إن رئيس الجمهورية هو فرنسا .

ما هذا ؟ إذا رأينا مكاهون ينحرف أمام قوى الرجعية ويحاول أن
يحدث بالجمهورية حدثا ، يكون لزاما علينا أن نقول ، خضوعا لنظريتك ،
إن فرنسا كلها هى التى تريد الرجعية وتسعى إليها ؟

إذا رأينا جريفي ، بسبب ضعفه وخنوعه ، يترك تجارة خاسرة واعنى
بها تجارة الرتب والنياشين ، تجرى تحت سمعه وبصره وتجلب له الفضيحة
والعار ، تريدنا أن نقول ، بفضل نظريتك ، إن فرنسا كلها هى التى جلبت
لنفسها الفضيحة والعار واستحقتهما ؟

لا . لا . ليس من حقك ، فى سبيل الحصول على حكم بأدانة جيرو
ريشارد ، أن تخلط هكذا ، بين فرنسا الطاهرة النقية ، وبين رجال معرضين
لأن يزلوا ، ولأن يتدنسوا .

لم يبق إلا أنهم يتهموننا بأننا نخط من قدر الصحافة !
أرجوكم يا حضرات المحلفين أن تراجعوا المقال الذى كتبناه ، وأن تحكموا
ضمائرکم ، وتقديرکم السليم ، ستجدون فى ذلك المقال - وهو ما لا اتصل
منه - جرأة وشدة واستقلالا فى الرأى ، ولكنى أتحداكم - وكلى احترام

لكم - أن تجدوا فيه ما يمكن أن يجرح الضمير الفرنسى ، أو يحط من قدر الصحافة الفرنسية ، أو من منزلة تلك اللغة الجميلة ، التى لا يضيرها شئ ، بقدر ما يضيرها الكذب .

لقد استباحوا لأنفسهم أن يتحدثوا عن الحط من قدر الصحافة !!!
فليعلموا إذا ، وليسمعوها كلمة حق صريحة : إن الممارك الكتائية المخلصة لا تحط من قدر الصحافة ، ولا تسيء اليها ، إنما الذى يحط من قدر الصحافة ، ويصغر من شأنها ، ويكسوها العار والخجل ، إنما هو نظام المصاريف السرية ، والاعانات الشهرية التى يغدقها رجال المال .

إننا نرفع الصوت عاليا ضد نظام رأسمالى ومصرفى فاسد ، يسلم الصحافة الى التأثير الحكومى من ناحية والى افساد المصارف الكبرى من ناحية أخرى ، الى الذين سرقوا بالأمس والى الذين سوف يسرقون غداً .
هذا هو الذى يحط من قدر الصحافة ويحقرها ويجعلها آلة صماء ، ودابة ذلول ، لكل من يستطيع أن يدفع الثمن .

إنكم ترون أمامكم رجلا يكتب فى صحيفة صغيرة أنشأها . رجلا مستقلا ، مخلصا ، نظيف اليد ، لجأتم اليه ليحارب أخصام الحرية ، المعتدين عليها . انه يبحث عن الآراء التى يكتبها ، لا بين ثنايا المصاريف السرية التى تغدقها الحكومة ، ولا بين طيات المرتبات الشهرية التى تدفعها المصارف ، ولكنه يعتصرها من قلبه ومن ضميره

وهم يتركون رجال المال فى مأمن من العقاب ، ويطلبون منكم أن ترسلوه هو الى السجن !!!

وعاد المحلفون بقرار بالادانة ، وصدر الحكم بأقصى العقوبة : الحبس والغرامة

خطأ قضائي . . .

شُعُغات فرنسا ، في أواخر القرن الماضي ، بقضية امرأة مسكينة ، هي مدام بولين درو Pauline Drouot التي ذهبت ضحية خطأ قضائي فظيع . وقد أدت تلك القضية الى تعديل المادتين ٤٤٣ و ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ، بحيث أباحنا إعادة نظر القضايا المحكوم فيها ، إذا ظهرت وقائع جديدة تجعل براءة المحكوم عليه واضحة ، كما قررت منح تعويض لكل من يحكم بادانته خطأ . . .

وهذه هي تفاصيل القضية

كانت السيدة درو تقيم ، هي وزوجها وأخوها في منزل بمدينة روان . أما هي فكانت تدير حانة للخمر ، وأما زوجها وأخوها فكانا عاملين بمصنع للسلي الصناعي .

وانقضى عام على إقامة الثلاثة في ذلك المنزل . .

وفي ذات يوم مر صبي البيطري ، في الساعة الثالثة بعد الظهر ، يسترد قبعته التي كان قد تركها بالمنزل في اليوم السابق ، ولكنه وجد منافذ الدار كلها موصدة ، فأخذ يرق الباب مرات متوالية ، وأخيراً أطالت عليه من شباك غرفتها مدام درو وصاحت به : « لقد مات زوجي ، فاذهب المصنع وبلغ أخى الخبر »

ومضت فترة قصيرة ، ومر من أمام المنزل رجل آخر ، وكانت الزوجة لا تزال بالشباك ، بقميص نومها وشعرها الأشعث ، فقالت له : « قل لمدام بلارد إن زوجي مات في الساعة الرابعة بنزلة شعبية أصابته في الرأس (كذا) ، له شهران يشكو منها : » ثم أخذت تصفق بيديها كمن به طرب . « وقالت : « نعم . . . مات »

وانتشر الخبر فوصل الى اسماع سكان الحى ، وكانوا بين مصدق ومكذب ، فقد عرفوا ما فطرت عليه المرأة من الادمان على السكر ، وحسبوها تمزح أو تهرف .

وتقدم برغم ذلك ثلاثة من أهل الحى نحو الباب وطرقوه ، فأطلت الزوجة عليهم من الشباك فى نفس لباسها الذى كانت ترتديه ، ولما أبصرتهم فتحت لهم الباب . وقد بهت الثلاثة إذ عثروا بأرضية المطبخ على دلا كروا (أخ الزوجة) مستلقياً لا حراك به . . . وقالت اخته إنه ثمل فأتوه بقليل من الماء وهو يفيق ، ولكنهم لمسوه فلبسوا جثة هامة . . . والتفتوا الى المرأة فلم يبد عليها أى تأثر ، وكأن بها مسا ، أو كأنها ثملة لا تفيق .

وجاء أحد رجال البوليس أثناء ذلك ، يدعو صاحب الدار للخدمة العسكرية فوجده فى سريره ميتاً ، متصلياً ، ترجع وفاته ، على خلاف قول الزوجة ، إلى عدة ساعات .

استوضححت المرأة ظروف وفاة رجلها ، فلم تحر جواباً ، وكانت ردودها مكذوبة ، متعارضة ، ثم أخذت تهذى هذيان الأبله أو الخمور ، واتجهت الشكوك اليها ، وأجمع الرأى العام على اتهامها بقتل زوجها وأخيها بالسّم ، لتخلص من رجلين كانا يحولان دون حياة الفجور التى تحياها . ألم يفاجئها زوجها ، فى يوم الأربعاء السابق على الحادث مباشرة ، بين زراعى رجل آخر ، وطردها من منزله ؟ أجل ، لقد صفح عنها فى اليوم نفسه ، لكبير سلطانها عليه ، ولكنه اشترط عليها أن تغلق الحانة ، وأغلقتها بالفعل ، وبالرغم منها . . .

وكثيراً ما كان درو وصهره يشكوان من آلام تنتابهما ، تبدأ بثقل فى الرأس ، وتعب فى المعدة ، وقيء شديد لا يعرف له سبب ، ولم تكن المتهمة تخفى سرورها من ذلك ، بل كثيراً ما صرحت بأن العام لا يمضى على زوجها حياً ، وأنه إذا كان من حسن حظها أن يموت ، فلن يمضى عام آخر

حتى تكون قد أحلت سواه محله . وبلغ بها الأمر أن راهنت ، بأربعين فرنكا ضد عشرين ، بأن زوجها لن يتقدم للخدمة العسكرية الاجبارية .

ولقد أدت أحاديثها هذه ، والكثير من أمثالها ، إلى تقوية الشبه ضدها ، وجاء التقرير الطبي الشرعى ، فكان ضغثاً على ابالة ، فقد كانت نتيجة تشريح الجثتين والتحليل الكيماى قاطعة ، وبالرغم من أن الخبراء الثلاثة لم يعثروا على أثر السم ولم يتبينوا كنهه ، فقد أكدوا ، بما لا يدع مجالاً للشك ، أن موت الرجلين يرجع لتسميم جنائى .

وفى هذه الظروف تقدمت مدام درو إلى محكمة الجنايات ؛ وقضى عليها - من غير التفات لتأكيدها واصرارها على أنها بريئة ، بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وظلت تقاسى آلام السجن ست سنوات .

ولكن وقائع جديدة ظهرت ، وأدى التحقيق فيها الى وضوح ما كان غامضاً . فقد ثبت أن من يدعى جوتييه وزوجته قد استأجرا ، عقب الحادث مباشرة ، الدار التى كانت مسرحاً له . فما كادا يسكنان فيها حتى شعرا ، وشعرت الزوجة على الأخص بآلام وأعراض كالتى كان يشكو منها درو ودلاكروا . وفى كل مرة كانت توقد قمينة الجير المجاورة للمنزل كانت الزوجة تشعر باختناق ودوار ، وتفقد الوعي أحيانا ، وكثيرا ما اضطر زوجها الحملها لخارج الدار لتستنشق الهواء الطلق . وكانت مدام جوتييه ، قبل سكنها تلك ، تتمتع بصحة قوية ، لم يسبق لها أن مرضت أو شكت ألماً . وفى ذات يوم ، وكانت بالدار بمفردها ، سقطت مغشياً عليها ، وقضت نحبها .

وكانت القمينة فى ذلك الوقت موقدة ، ولاحظ الجيران الذين حضروا على صوت سقوطها رائحة خانقة ، وشعر أحد الجيران بقشعريرة ، فذهب يلتمس الدفاً بجوار الفرن ولكنهم استبطأوه ، فذهبوا ليروا ما به فوجدوه فى غيبوبة ، ولولا أنهم أسرعوا بنجدته لقضى هو الآخر نحبه .

أقام المسيو ديبو وزوجته بالمنزل بعد ذلك ، وأصابهما ما أصاب الأولين .
وفي ذات يوم شاهد أحد المارة الزوجة تخرج من المنزل مذعورة كأنها
تطلب نجدة ، ثم سقطت في الشارع فاقدة الوعي ، ووُجد زوجها مغشياً
عليه ، وماتت قطعهما محتنقة . وأفاقت مدام ديبو بعد أربعين دقيقة وصرحت
بأنه ، في كل مرة توقد القمينة ، تحس بصداع في الرأس وألم في القلب
ودوار .

وشكا المسيو ديبو إلى صاحب الدار ، وكان صاحب القمينة أيضاً ،
فأغلقها وأقام له غيرها بعيداً عن الدار . ولم يعد يشعر الساكنان بعد ذلك
بأى مضايقة .

وكُلف مهندس بفحص الموضوع فلاحظ وجود شقوق في الحائط
الفاصل بين المنزل والقمينة ، تتسرب منها غازات ضارة ، تنفذ إلى المنزل
من خلال تلك الشقوق أو الباب ، ووضح بما لا يحتمل الشك أن الآلام
التي قاساها الزوجان جوتييه وديبو ترجع إلى الغازات التي تتولد في القمينة .
ولكن . هل هذا دليل على أن موت درو ودلا كروا يجب إرجاعه إلى
نفس السبب ؟

لقد أكد الخبراء الشرعيون الذين تولوا تشريح الجثتين أنهم وجدوا
تمزقات داخلية تجعل مثل هذا الافتراض مستحيلاً ، ولكن أعلام الطب
إذ ذاك ، بروارديل وديسكوت وأوجييه ، بعد أن درسوا ظروف الدعوى
كلها ، وصلوا إلى نتيجة تخالف ذلك الرأي كلية وأكدوا بأن موت درو
ودلا كروا والسيدة جوتييه راجع إلى الغازات الناشئة من الجير ، ولم يسع
الاطباء الأول إلا الخضوع لرأي زملائهم الكبار . .

أصدرت إذا محكمة النقض حكماً بطلان المحاكمة الأولى وإعادة القضية
للمحكمة لتنظر فيها من جديد . واهتم المشرعون - كما قلنا - فتناولوا قانون
تحقيق الجنايات بالتعديل .

ولما قدمت القضية لنظرها من جديد، ترفع عن الاتهام الأفوكاتو
العمومي لوفافريه Lefaverais قال :

حضرات المحلفين :

ماذا تتوقعون من ممثل النيابة العمومية أن يقول ؟ بل ماذا هو مستطيع
أن يضيف إلى التحقيقات المؤثرة التي أجريت أمامنا الآن ؟ لقد لمستم تلك
المأساة المؤلمة في جميع تفاصيلها ، وفي ما دق وخفي من أسرارها . فما حاجتي
إذا لنبش ذلك الماضي المؤلم من جديد ؟ ولماذا أضيف آلاماً لآلام هذه
المسكينة التي سوف تردون لها اعتبارها وشيكاً ؟ لماذا أحملها همماً فوق ما
احتملت من هموم ؟ إنني لا أستطيع لنفسى أن أنطق بكلمة واحدة تعيد إليها
ذكريات الجرح الدامي الذي سوف يندمل ويشفى بيلسم حكمكم المنتظر .
لقد شهد أمامكم أعلام الطب الباريسيين فقوّموا خطأ الخبراء الأول ،
وقضوا على كل شك ، وأزالوا كل ريب ، وكل تردد ، وأصبح ثابتاً لنا ،
ثبوتاً لا ريب فيه ، إن درو ودلا كروا ، قد ماتا مسمومين باوكسيد
الكربون الناتج من الغازات المتصاعدة من قمينة الجير الملاصقة للمنزل . .
وإذا كان للنيابة العمومية أن تتلمس ما يعزيها وسط هذه المأساة المحزنة ،
فهو لأنها تستطيع أن تعلن للملأ ، أن المرأة التي اتهمت ظلماً وعدواناً ،
وأدينّت بغير وجه حق ، بتهمة السم ، لا يدها فيها وهي منها بريئة ، ناصعة
البراءة .

إن الأخطاء القضائية كثيراً ما تكون محتومة لا قبل لاحد بردها . إنها
النتيجة الملازمة لضعف الانسان ونقصه . ومن الظلم البين ، في مثل هذه
الظروف على الأخص ، أن نحمل القضاء وحده عبأها . إن الكل قد ساهم
فيها بقسط . . هي ليست غلطة القضاة ، بل هي في الواقع غلطة المجموع :
الشهود والخبراء ، والقضاة والمحلفون ، كل منهم قد اندفع أمام التيار الهائل
الذي كانت المهمة هدفه . ولا تستطيع الصحافة نفسها أن تتصل بمابدلته من

مجهود لا تارة رأى العام . الصحافة ، التي كثيرا ما ساعدت العدالة ، لم تنج من الوقوع في الخطأ الاجماعي ، بل قبلته وإذاعته ، وقبل إن يقول القضاء . كلمته عن بولين ولا كروا كانت الصحافة قد أدانتها .

بين هذه الظروف ، وتحت ضغط الجمهور ، ألقي المحلفون أنفسهم أمام المتهم ، فلم يشاءوا ، ولم يستطيعوا أن ينظروا اليها إلا كمجرمة ، قد قال رأى العام فيها قوله ، ولم يبق عليهم إلا أن يحكموا عليها ، وان لا تأخذهم فيها شفقة .

وجاء الخبراء الثلاث بعد ذلك فلم يترددوا — بالرغم من أنهم بحثوا عن السم فلم يجدوا له أثرا — أن يقرروا أن الموت بالسم . . . وجنائى ، وهكذا تكونت ونمت الغلطة القضائية ، المطلوب منكم الآن إصلاحها .

إنكم يا حضرات المحلفين تمثلوا رأى العام ، تمثلوه المباشرون ، وهذا مصدر قوتكم وعظمتكم ، وهو أيضاً مصدر ضعفكم . فانه إذا كان القضاء أنفسهم ، وهم الذين تخصصوا لمهنة الحكم لا يقوون دائماً على التخلص من قوة رأى العام ، فكم بالحري بكم أنتم .

لقد وقع زملاؤكم السابقون في المحذور ، نظروا للمتهم ولم يمحصوا التهمة ، صغوا لصوت الاتهام وصموا آذانهم عن دفاع المتهم ، وقد كان بليغاً قوياً ، حرياً بالاقناع والتأثير ، وها أنتم ترون كيف قد كللت جهوده بالنجاح .

بقيت لى كلمة واحدة أختم بها دفاعى ،

لقد أثر فى أن أرى ابنة مدام درو فى هذه القاعة ، وخشيت أن يصيبها رذاذ من التحقيقات ، ولكننى آمل أن لا يرسخ فى نفسها وفى قلبها إلا ذكرى رد الاعتبار لأمها ، فتمنحها حبها كاملاً . وأسأل الله القدير أن يعيد لهُذين الشخصين . وقد خلقا ليتحابا ويتعاونوا ، ففرق القدر القاسى بينهما ، أسأله أن يعيد إليهما المحبة والسعادة والصفاء .

وقال محامى المتهمه ، وكان هو الذى تولى الدفاع عنها فى القضية الأولى
إنه لا يرى محلاً لأية مرافعة بعد الكلمات البليغة التى نطق بها بمثل الاتهام .
وصدر الحكم بالبراءة ، فأعطيت الكلمة لمحامى مدام درو ليشرح طلب
التعويض الذى قدمه :

حضرات القضاة ،

أتشرف بالوقوف أمامكم عن امرأة مسكينة ، حمّلتها عدالة الانسان
عذاباً مؤلماً طويلاً . . . لقد ذاقنا بواين درو ، منذ عشرة أعوام ، كل
ما فى الحياة من مرارة وألم . . . وهى الآن تواجه عدالة الناس للمرة الثانية ،
خاتمة القوى ، مهينة الجناح .

ولقد أجاب المحلفون منذ لحظة طلب النيابة العمومية فقالوا إنها غير
مذنبة ، وستقولون أنتم بدوركم ، وبحكم مسبب ، إنه لم تكن هناك جريمة
حتى تكون هناك مجرمة .

هى بريئة ، وليس فينا من لا يشعر بذلك ، فنفسنا تنادى بها ، ولقد
أرسلها حضرة الأفوكاتو العمومى ، صيحة حق وشفقة ، من فوق منبره
الذى طالما دعى من فوقه الى الشدة والعقاب ، ببلاغة وسحر بيان . لقد قال
ألفاظ التعزية وأعلن ، أمام الملاء ، فى إخلاص ونبل ، الخطأ الذى وقعت
فيه العدالة ، وطالب من المحلفين حكماً بالبراءة .

ولقد رأينا أثناء التحقيقات الطويلة المؤثرة ، ينهض فى حماس وعزم ،
ليدافع لا ليتهم ، رأينا ، وهو بمثل الاتهام والعقوبات الصارمة ، يرد عن
بواين درو كيد تقارير الخبراء الخاطئة ، فرأيت من العدل ومن حسن التقدير ،
أن أترك للخصم الشريف النادم اجر إصلاح الخطأ ولذته .

ولكن . . لماذا لمسنا فى خطابه المؤثر شبه تراجع أو تحفظ . أو رغبة
فى التخفيف من مسئولية العدالة والاحتفاظ ببعض حقها ؟ وكأني به قد
أراد أن يخفض من قيمة النتائج المدنية المترتبة على خطئها ؟

لقد التمس منكم حضرة الافوكاتو العمومى إستعمال الرأفة مع الدولة التى ستحكمون عليها . . . انه يطلب منكم تطبيق الظروف المخففة ، ويسعى للحصول عليها فاراد أن يثبت لكم ، بلباقة ومهارة ، إن العدالة نفسها كانت ضحية خدعة . فوصف لنا رأى العام ، وكيف خلقت الصحافة المحلية خلقا ، وهيجته وأثارت حفيظته ، وكيف صب جام غضبه على هذه المسكينة ، وذكر لنا فى حياء وحيطه : ماضيها ، وكشف لنا عن أطباء وعلماء اغدقت عليهم النيابة العمومية ثقتها ومنحتهم كما منحهم القضاء تقديرها ، فغشوها وغشوا القضاء وغشوا المحلفين

ولا أنكر أن لهذه الاعذار سنداً من الواقع ، ولكن يجب أن لا نغالى فى تقديرها ، وان لا نلقى العبء من اكتافنا على اكتاف الآخرين . حقا لقد كان رأى العام هائجا بفعل الصحافة المحلية والصحافيين ، وحقا لقد ساعدت مقالات الصحيفة التى تلاها حضرة الافوكاتو العمومى على ارتكاب الخطأ الذى ذهبنا ضحيته ، ولكن يجب أن لا تجعل الصحف جميعها متضامنة مع هذه الصحيفة . إن الصحافة فى انحاء العالم مثلها كمثل الجيش ، أو القضاء نفسه ، فيها العناصر الصالحة والعناصر غير الصالحة ، ولكن هذه الأخيرة شواذ ، لا تضعف ، ولا تقلل من قيمة المجموع .

إننا نستطيع أن نسمى الصحافة - بحق - الضحية الدائمة للافتراء . فنحن كثيرا ما نتغاضى عن حسناتها ، وعن خدماتها للحياة الاجتماعية ، ولا نذكر إلا الاضرار التى سببتها للأفراد ، والجروح التى أصابتهم بها ، ولكم تأملت مدام درو من التلفيق ومن الالهانات التى وجهت لها ولطختها ، ولكنها ما لبثت أن وجدت من الصحافة الكريمة سنداً وعونا ، وغداً سوف تتولى الصحافة اذاعة رد اعتبارها فى مشارق الأرض ومغاربها ، فتكفر لها عما جناه ضدها نفر من أبنائها .

إننى لا أريد أن أنسى ، يا حضرات القضاة ، أننى أمام قضية اعادة

نظر ، فلست أترافع لأطلب حكماً بالبراءة . ولا لادفع تهمة قد انهارت ولم يعد لها وجود . ولكن جهودي سوف تقتصر على مطالبة المحكمة بأن تقضى بأن خطأ قضائياً قد ارتكب ، وأن تذكر في أسباب حكمها أنه قد ثبت لديها من التحقيق ، ومن الوقائع الجديدة ، أن بولين دلا كروا لا يدلها في جريمة القتل اللتين نسبتا إليها ظلماً .

أطلب منكم أن تقرروا أسباب الخطأ القضائي الذي ارتكب في هذه القضية ، وأن تحكموا لهذه المرأة المسكينة بالتعويض الذي تستحقه . لم يكن لحق التعويض وجود من قبل ، وستتولون أنتم ، لأول مرة ، تطبيق القانون الجديد ، المعدل لحق إعادة نظر القضايا . إنى أعتقد ، فيما يختص بمبدأ التعويض ، أن لاخلاف بيننا وبين الدولة ، فليس يظهر لى أن حضرة الأفوكاتو العمومى يعارض فى المبدأ ذاته . . . ولكننى اعتقدت ، حين سمعته يترافع ، أنه يريد التمسك بنظرية الخطأ المشترك . لقد اعتقدت ، ولازلت أعتقد ، أنه فى سبيل الدفاع عن مصلحة خزينة الدولة ، سوف يعيد الى آذاننا المعلومات السيئة التى قدمت وقت المحاكمة الأولى عن سلوك موكلتى . لقد اعتقدت ، ولازلت أعتقد ، أنه سوف يدفع بحسن نية الدولة ، ويطلب من المحكمة أن تدخل فى حسابها عمل الخبراء الذين لا يزالون يصرون ، إلى هذه اللحظة ، وبعد أن وضح الحق ، على استنتاجاتهم الخاطئة .

لذلك رأيت من واجبى - قبل أن أوغل فى الشرح - ومادماً بصدد تفسير قانون جديد ، لم يسبق تطبيقه أمام محاكم الجنايات ، أن أبين بوضوح ، القواعد التى بنى عليها ذلك القانون .

... عند ما أراد البرلمان ، تحت ضغط الرأى العام ، أن يحدد مبلغ التعويض الذى يمنح ، فى مثل هذه الأحوال ، ألغى نفسه أمام نظريات ثلاث ، لكل منها أنصار عديدون .

فكانت لجنة مجلس النواب ترى أنه يجب اعتبار الدولة مسؤولة عن الخطأ الاجتماعي كما يُسأل الأفراد عن أخطائهم ، ومعنى ذلك أن مسؤولية الدولة مفترضة افتراضاً وليس على القاضى إلا أن يقدر مبلغ التعويض .

وكانت الحكومة ومجلس الدولة يرفضان التسوية بين الدولة والأفراد ، ويريان أن التعويض الممنوح للضحايا يجب أن يكون أشبه بالعمل الإنسانى أو الخيرى . ولو كان القانون قد أقر تلك النظرية ، لكان القاضى فى حل من أن يمنح التعويض أو يرفضه ، بحسب ما يترأى له . وكان رأى الحكومة ومجلس الدولة أن لا محل للتعويض عن الضرر الأدبى بأية حال ولكن القانون — لحسن الحظ — قد اختار نظرية ثالثة قوامها أن التعويض حق نسبى للمحكوم عليه ، ولكنه يمتد إلى الضرر الأدبى والضرر المادى على السواء أما مقداره فقد ترك للقاضى أن يفحص ويقرر مداه ، مادام المحكوم عليه لم يتسبب بخطئه الشخصى فى صدور الحكم عليه .

فواجب إذاً أن أثبت لكم ، أن مدام درو لم ترتكب خطأ يبرر الاجراءات التى اتخذت ضدها وأن الاجراءات التى اتخذت ضدها — بخطأ الدولة — قد سببت لها ضرراً مزدوجاً ، وأن أطلب منكم أن تقدرُوا بوحى نفوسكم وضمائركم ، المبالغ الذى ترونها تستحقه .

سأل المستشار ، الذى باشر التحقيق ، رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم فى القضية الأولى ، عن الأسباب التى دعت لادانة بولين درو فلخصها حضرة الرئيس فى قوله : « كانت بولين امرأة محدودة النباهة ، أفسد الكحول تفكيرها ، فأساءت الدفاع عن نفسها وجاءت سوابق سلوكها وأخلاقها منضمة لتوكيدات الخبراء الثلاث فجعلت الحكم عليها أمراً محتوماً » ولقد صدق القاضى المحترم ، فقد كانت بولين درو أثناء المحاكمة تحت تأثير ذلك البله الذى لاحظته الناس جميعاً ، ذلك البله الذى قد عرفنا نحن الآن سببه ، والذى لم يكسبها وقتذاك عطف قضاتها . فقد منحها المحلفون الظروف

المخففة ، وكان في مقدور قضاتها ، أن ينزلوا بالعقوبة إلى خمس سنوات ولكنهم أبوا إلا أن يرتفعوا بها إلى الحد الأقصى فقضوا عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة .

لست أقول هذا لانتقد القضاة الأول ، فرئيس المحكمة قد اتصف بيننا بالعطف والشفقة على المتهمين ، وكذلك عُرف القاضيان المزاملان له ، ولكنهم جميعا قد جرفتهم قوة التيار العام ، فلم يروا ، كما لم ير غيرهم ، إلا جريمة شنيعة ، حسبوها ثابتة ، فألقوا بالضحية طعاما للحنق العام . ولقد ذكر الشهود لكم كيف كان الجمهور الصاخب يهدد ويصرخ ويلعن وكانت المدينة بأجمعها واقفة على قدم وساق تطلب رأس هذه المسكينة ، ووصل ضجيج الجمهور الصاخب إلى هذه القاعة ، بل إلى حرم المحكمة نفسها .

ووقف . وسط هذا الجمع المعادي — رجلان اثنان يعتقدان في براءة المتهم : عمدة المدينة ، والمحامي الذي وضعت المتهمته ثقتها فيه . وما دام قد جرى ذكر العمدة على لسانى ، فاسمحوا لي أن أعلن ، أمام العالم أجمع ، الذى أهتم بهذه القضية وتتبع خطواتها ، ان الفضل كل الفضل فى هذا التوفيق ، راجع إليه . لقد هاله ، كما هالنى ، عجز الخبراء ، فلم يخضع للحكم الذى اغتصب من المحلفين اغتصابا . إنه هو الذى أبلغنا أمر الوقائع التى جرت بعد ذلك فى منزل درو وهو الذى سعى ووفق فى الحصول على تحقيق جديد ، كان مبدءا للأجرامات التى انتهت ببرائة البريئة .

فما هى سوابق هذه المرأة التى اتكأ عليها الاتهام فأثبت عليها جرما لم ترتكبه ؟ لقد قال لكم حضرة الأفوكاتو العمومى ، إن وجود الأبنة فى هذه القاعدة قد ألزمه الحيلة ، وإنه يعتقد أن من القسوة أن يسيء إلى مسامع البنت بذكر الوقائع التى نسبت إلى الأم . ولا يسعنى إلا أن أقدر رقة العاطفة التى دعت النيابة العمومية أن تقول هذا القول . ولكنى أريد

أن أطمئن حضراتكم انه ، اذا كانت هذه الابنة قد جاءت الى هنا ، فان أبعد ما فكرت فيه ، أن يكون لحضورها أى تأثير على القضاء . لقد ألت هي فى حضور هذه التحقيقات التى ستؤدى لاثبات براءة أمها .

هون عليك ، ياسيدى الأفوكاتو العمومى ، فلو أنك ، لمصلحة قضيتك قد أزحت الستار عن ماضى هذه المرأة ، لما أطلعت البنت على جديد . لقد بقيت سنيناً عشرين ، تعتقد أن أمها آئمة . هون عليك يا حضرة الأفوكاتو العمومى . فقد تكفل غيرك ، بمن ليس لهم عواطفك ولا رقتك ، تكفلوا بهز مهد طفولتها على أغنية جريمة أمها ، فلم يتورعوا عن أن يحدثوها عن إجرام أمها وصدقتهم وهى الآن تتابع هذه التحقيقات بقلق وشغف ، أزال قرار المحلفين بعض شكوكها ، وسيأتى حكمكم فيجعلها أثراً بعد عين . لذلك لن أتردد فى التكلم عن تهم سوء الخلق ، وفساد السيرة التى وجهت فى ذلك الوقت ، وأعيدت مخففة أمام حضراتكم .

إننا نعرف جميعاً النظرة ، التى يجب أن ننظر بها ، إلى المعلومات المقدمة فى المسائل الجنائية . لقد قال أطباء من هنا ، وأطباء من باريس أن أوكسيد الكاربون يحدث ذهولاً كالذى يحدثه الكحول ، واعترفوا بأن حالة الذهول ، التى كانت عليها مدام درو ، ترجع إلى تأثير تلك الغازات الضارة .

أين اذا تهمة ادمان السكر ، التى كان لها وقعها فى نفوس المحلفين ؟ وماذا أقول عن تهمة سوء السلوك ، التى قيلت ، وأعيدت أمامكم ببعض تحفظ ؟ لقد قالوا إن مدام درو لم تكن تحب زوجها ، وكانت تخونه مع أول طارق ، وإنها قتله لتخلص من حياة مشتركة لم تعد تحملها ما أضعف السبب الذى اتخذته النيابة العمومية إذ ذاك ، باعثاً على الجريمة ؟ ! إنها قتلت لتصبح حرة ، لتصبح أرملة ! ! هذه هى نظرية القضاء الأول . ولكن أبسط تفكير يدعونا للتساؤل : ما الذى يجبر هذه المرأة

على الجريمة مع أن طريقاً مشروعاً ممهداً ، هو الطلاق ، كان قد عرضه عليها الزوج ؟

اننى أسلم ، يا حضرات المحلفين ، بأن مدام درو لم تنج من مظاهر الضعف فى حياتها الزوجية ، وإن حرية حديثها ، وحركاتها ، قد جعلتها هدفاً للسخط العام . ولكن لا تنسوا الوسط الذى كانت تعيش فيه ، والحانة التى كانت تديرها بمفردها !! فكروا فيما تتعرض له امرأة شابة تدير بمفردها حانة فى غيبة زوجها ، من مضايقات وتغريز واهانات !! ثم اسالوا أنفسكم ، أمن العدل أن نرجمها بالحجر ؟ لقد قالوا إن خصومات كانت تحدث بين هذين الزوجين تصل اخبارها الى اسماع المارة ، وقالوا ، وقال ذلك حضرة الأفوكاتو العمومى ، إن الزوج اضطر أن يوصد باب داره فى وجهها فليكن ! أو تكون الأشغال الشاقة المؤبدة جزاء متناسباً لبضع هنات زوجية ، عفى الزوج نفسه عنها ؟ إذ يجب أن يعرف أن الصلح قد تم فى مساء اليوم نفسه ، ولو أن الأمر كان قد رفع الى محكمة مدنية ، لرفضت أن تحكم بالطلاق !

لقد انتهينا اذاً من تهمة السكر ، ومن تهمة سوء الخلق قال حضرة رئيس المحكمة ، التى حاكمتنا ، إن أعمال الخبراء كانت قاضية على المتهم . . . لا أريد أن أتولى امامكم قضية هؤلاء الخبراء الذين اختارتهم النيابة ، فقد تولت نفسها وضعهم فى المكان اللائق بهم ، وانتقدتهم ، ولفظت النتائج التى وصلوا اليها ، بما لا حاجة لى بعدها بمزيد : فاذا أنا تعرضت لأقوالهم ، قديمها والحديث ، فما أرمى إلا للدفاع عن حقوقنا المدنية المعرضة للضياع ، ولأثبت انه إذا كان الخبراء قد أخطأوا ، خطأ فاحشاً ، فليس للعدالة ولا للدولة أن تستند على خطئهم ، لتحرمنا بضعة آلاف من الفرنكات .

أن السيد مسئول عن أخطاء خادمه ، هكذا يقول القانون المدنى ،

وصاحب المصنع مسئول عن خطأ صناعه ، والتاجر عن موظفيه والمحامي عن كتيبه .

فلماذا لا تكون العدالة مسئولة أيضا عن اخطاء أعوانها ، مادامت مسئوليتها المدنية قد تقررت بقانون جديد ؟ لسنا نحن الذين اخترنا الدكتور سريته المنسوب اليه الخطأ الا كبر ! ولقد وقف قانون تحقيق الجنايات حائلا دون مناقشتي لعمله ، ولم يكن في وسعي أثناء المحاكمة ان أعيد استجواب الاحشاء التي كانت قد سلمت إليه لتحليلها ، فأعدمها .

أيمكن للدولة ان تدعى ان خبراء روان لم يرتكبوا خطأ تتحمل هي مسئوليته ؟

لو أن خبراء روان ، ومقدرتهم الفنية ليست محل نزاع ، كانوا قد قنعوا وقت المحاكمة الأولى بالقول ، كما يقولون الآن ، إن علم الغد ليس كعلم اليوم ولا كعلم الأمس ، لو أنهم اعترفوا في صراحة ، بأنهم قد يكونون أخطأوا ، وبأن الطب الشرعي كثيرا ما يواجه صعوبات ميسرة ، وان الطبيعة كثيرا ما تحير العلم ؟ لو أنهم انضموا الى العمدة ، والى النيابة العمومية ، والى وزير الحقانية في طلب اصلاح الخطأ ، وتعويض الضرر ؟ لو أنهم فعلوا ذلك لارتفعوا في تقدير الرأي العام ارتفاعا كبيرا .

ولكانت بولين درو برغم ما أصابها منهم ، تتناسى اخطاءهم ! ولقد قال لكم الدكتور بروارديل ان التشريح الذي أجراه الدكتور سريته عقب الوفاة مباشرة قد أجرى بمزيد من العناية والدقة ، ولكن الدكتور سريته لم يستطيع ان يستخلص منه النتائج الصحيحة .

وجد بطما واضحة بالبشرة ، ورغوا ودمافى الشفتين ، وضغطا على التورا كس ، ولونا متغيرا بالبول وكل الظواهر الاكلينيكية التي من شأنها ان تفتح عيني الدكتور الى أوكسيد الكربون ولكن الدكتور سريته كان قد

وطن النفس على انه امام جريمة ، فأخذ يبحث عن السم وأصر على البحث عنه ، ولما لم يجد له أثرا ، افترضه افتراضا .

ان الموت بالسم قد يكون أثر جريمة ، وقد يكون وليد حادث عرضي .
وواجب الخبراء ، بغض النظر عن انبيانات التي يقدمها لهم المحققون ، أن يبحثوا وراء ذلك الفرض الثاني ، وان ينتقلوا الى مكان الحادث ، لعل معاینته ترشدہم الى جديد .

كان على الخبراء ، ماداموا لم يجدوا أثر السم ان يسألوا الامكنة كما سئلت بعد ذلك !! انهم لو فعلوا لوجدوا آثار قينة الجير . ولكنهم لم يفعلوا !
وهم يتصلون الآن من الخطأ ، ويقولون إنه خطأ القضاء . . . لا . ليس هذا بصحيح ، فقد أجرى الدكتور سرتييه التشريح في مكان الجريمة نفسه ، فهو لم ير القمينة ، لأنه لم يرد أن يراها .

واقدر ارتكب الخبراء خطأ أكبر . فهم لم يكتفوا بأن لم يفترضوا حصول حادث عرضي ، ولم يعاینوا محل الحادث ، بل قصرُوا في اداء المهمة التي كلفهم بها قاضى التحقيق . فقد كانت مهمتهم ، عدا التشريح والتحليل ، البحث عما اذا كان الموت نتيجة تناول نوع من السم ، وماهيته وكميته ، وهل كان ذلك على دفعة واحدة أم دفعات .

هذا هو نص الأمر الصادر اليهم ، وتلك هي المأمورية التي حلفوا اليمين على اداها بامانة واخلاص . فهل فعلوا ؟ لقد اعترف الخبراء بأنهم لم يحللوا الدم . . . ولم يحللوا البول . . . ولو أنهم فعلوا لوجدوا آثار أو كسيد الكاربون ، ولكنهم لم يفعلوا . . لأنهم ظنوا ان لا ضرورة تقتضيه .

وهم مع ذلك قد أجابوا المحقق ، حين سألهم ، بأنهم قد حللوا كل المواد التي سلمت اليهم ، ولم يجدوا فيها ، لا بالتحليل الكيميائي ، ولا بالتجارب الفسيولوجية ، أى أثر للسم .

فقاضى التحقيق ، وقضاة المحكمة ، لم يرتكبوا خطأ اذا لم يكونوا

قد فكروا ، من تلقاء أنفسهم ، في أكسيد الكربون ، فقد أدخل عليهم الخديعة رجال فن ، مهرة عادة في اداء واجبهم ، كانوا قد أقسموا بأن يؤدوا واجبهم ... فلم يؤدوه .

لقد خدعهم رجال يعترفون اليوم بانهم لم يقرأوا أوراق التحقيق ، وكان عليهم أن يقرأوها ، بل ، وهو مالا يكاد يصدقه العقل ، لم يقرأوا تقارير الخبراء الباريسيين ، مع أنهم عارضوها بتقرير مفصل قدموه .

تقدمت إذا بولين درو الى المحاكمة ، فلم يُجدها ان احتجت وصرخت بأنها بريئة ، ولم يُجدها أن المترافع عنها استعان بقلوب المحلفين وضمايرهم ، وشرح لهم بأنه من المستحيل التحدث عن السم ، والسم لم يوجد ، ولم يظهر له أثر ، ولم يُجدها أن ذكر المحامي عنها قيمة الجير ووجه النظر الى احتمال أن يرجع سبب الوفاة اليها .

ولكن القضاة والمحلفين لم يعيروا أقواله أذناً صاغية . لقد كان الجمهور صاخباً لا يرحم ، وكان يقابل كل احتجاج بالصراخ والتهديد .. فحكم على بولين بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وبعد أيام قلائل نقلت الى الليمان ، ولم يتمكنوها من تقبيل ابنتها ، ولم ترها إلا بعد ذلك بثمانية أعوام . فهل أحدثكم عن الآلام التي كانت نصيبها طوال تلك الاعوام ؟

ذاك واجبي مادمتم سأرتكن عليه في المطالبة بالتعويض ، ولكن ، أنى لي ذلك ؟ أهناك لغة تستطيع أن تصف العذاب الذي لاقتة بريئة ، القيت في غياهب السجن ، حيث لا أحد يستمع إلى آلامها وشكواها ؟ إنكم لتعلمون أن الصمت قانون من قوانين السجون . الصمت الذي هو أشد عقاب يلقاه الانسان ... القيت هناك ، وهي البريئة ، ووصمت بالاجرام ، فاذا سُؤل لها أن تقول لحراسها أو (لزملائها !) إنها بريئة ، هزوا بها وحركوا أكتافهم ساخرين .

لكم قاست المسكينة ! لقد رد لها حكم المحلفين الشرف ، ولكن ، هل
يمحى حكمهم ، أو الحكم الذى ستصدرونه الآن ، ذكرى تلك الآلام ؟
أتعود الابتسامة ويعود الفرح الى هذا الوجه الشاحب الذى مزقته الآلام
وحفرته الدموع ؟ إن الفرح والابتسام إذا غادرا وجها فلا أوبة لهما ،
إن الآلام تنسينا كيف نفرح وكيف نبتم ؟

ستدخلون فى حساب حكمكم ما أصاب هذه المسكينة فى صحتها ، وفى
قوتها . لقد عرفها من عرفوها من قبل شابة صبوحة الوجه ، ممتلئة صحة
وحبورا ، فاين من ذلك هذه العجوز الهزيل ، التى أشاقتها الآلام
قبل الأوان ؟

وخانتها قواها ذات يوم فسقطت فى السجن مريضة منهوكة ، وحملت
الى المستشفى ، ولكنها صمدت للبوت أشهراً طوالا . لم تشأ أن تموت ،
وتمسكت بالحياة على حين يزهد سواها فى حياة كلها عذاب ، ولكنها لم ترد
الموت ، لأنها أرادت أن تُخرج من خلال أسوار سجنها ، تلك الصرخة
الداوية ، صرخة البراءة التى حبست فى صدرها . أرادت أن تصل صيحتها
إلى ابنتها التى لم تعد تراها . ولم يعد أحد يتحدثها عنها ، ولم تعد تدرى ما ألم
بها ، وأين مشواها ، ولا بأى أرض تعيش .

هل فكر الخبراء ؟ وهل فكر الشهود ؟ وهل فكر جميع الذين كانوا
سبباً فى مصائبها ؟ هل فكروا فى عظم مصاب تلك المرأة ؟ اسألوا أنفسكم
أهناك عذاب ، أم يمكن أن يتصور عذاب أشد من عذاب الأم التى ينتزعونها
من ابنتها ، فلا تعود تعرف إن كانت تعيش أو هى قد ماتت والتى توقن بأن
ابنتها تلعبها ، كما لعبها الجمهور الجاهل الغبي .

وعنى رئيس الجمهورية عنها ، وقد وضحت براءتها ، وُردت الى بلدها ،

وسمحت الادارة آخر الامر بتسليمها ابنتها ، فلاقى المسكينة خاتمة محتها .
كانت ابنتها قد كبرت ووصلت الى السن الذى يفكر فيه الاطفال
ويسألون ، فلما سألت عن أمها وجدت من قال لها إن أمها فى السجن .

وبحثت البنت ، وسألت ونقبت ، حتى هداها البحث ، فى ركن منزو
بمنزل جدتها ، الى جرائد ذلك العهد ، فعرفت منها الحقيقة المؤلمة . فلما جرى
بها لأمها ، بعد غياب عشر سنين ، ومدت الأم ذراعها لتحتضنها ، نفرت
البنت ، ولم تستطع أن تخفى حركة امتعاض ، وصرخت فى أمها بتلك
الكلمات التى لا يزال صداها يرن فى أذن الأم المسكينة : « لا . لا . أنت لست
أمى ، أنت مجرمة وقاتلة . »

لقد جمع الحب بحمد الله بين هذين القلبين ، وأظهرت الأم براءتها أمام
عينى ابنتها ، وإذا كان الشك قد استمر يخالجه ، فقد أزلتم بحكمكم كل أثر له
ورددتم إلى هذين النفسين ، ارث الفقراء المقدس : الشرف . ولم يبق
الآن إلا أن تقدروا قيمة التعويض .

لقد قلت لكم يا حضرات القضاة ، إنه يجب أن يكون التعويض
مزدوجاً : تعويض أدبى ، وتعويض مادى ، شأنه شأن الضرر نفسه .
لقد طلبت مائة ألف فرنك . وكان يمكن أن أطلب خمسين ألفاً أو
مايتى ألف فالضرر الذى لحق بدمام درو مما لا يمكن تقويمه بمال ولكنى
أود أن أذكر لكم أن ستة سنوات من عمرها قد انقضت فى العمل بداخل
الليمان ، لمصلحة الدولة ومصلحة المقاولين ، وإن رأسها كله قد استنفذ
سداداً للبصاريف القضائية ، وإنها ، من وقت ان خرجت من السجن ،
وهى تعمل بأجر يقل كثيراً عما تستحق ، وإن صحتها ضعفت ، وقواها
خارت .

هل عندكم مقياس تقدرون به التعويض ؟ لا . إذا اسمحوا لى أن أقدم

لكم ، من باب الاستئناس ، حكماً أصدرته أخيراً محكمة فرسايل . لقد قضت
لعامل حبس خمسة عشر يوماً ظمناً بتعويض قدره ثلثمائة فرنك .

الافوكاتو العمومي — خمسمائة فرنك

المحامى — نعم . صدقت . خمسمائة فرنك . فاذا كانت المحكمة قد
قدرت خمسمائة فرنك لخمسة عشر يوماً فتكون قد قدرت اثني عشر ألف
فرنك للسنة وسبعين ألف فرنك لست سنوات . لأنكر أن المبلغ قد يبدو
كبيراً ، فهو ثروة لهذه المرأة المسكينة التي كانت عاملة فقيرة . . . ولكن .
إننا لسنا هنا لنبحث في من هي متهمة الالمس ، أهى المرأة درو صاحبة
الحانة ، أو مدام درو أرملة الثرى الكبير ، التي أصابها القضاء بضرر . إننا
أمام ضحية يجب أن تنال تعويضاً كاملاً لن تبخلوا به عليها . أما التعويض
الأدبى فسنناله بإذاعة براءتنا فى الصحف وعلى الجمهور

حضرات القضاة :

لقد أدى المحلفون واجبهم ، وأدى المترافع واجبه . وستنطقون أتم
بكلمة العدل . . العدل الصحيح فى هذه المرة . ستقولون كيف ذهبت هذه
المسكينة ضحية خطأ فظيع ، ستقولون ان الجريمة التي أرسلت بسببها إلى
الليمان لم توجد ، وستمكنونها بمبلغ من المال تقدرونه لها ، أن تعود إلى
بلدها ، لتموت فيها فى مأمن من الحاجة

وأنت ياسيدتى ، أنت التي ذقت من ظلم الانسان ماذقت ، تناسى ان
استطعت أخطاهم وغلطاتهم ، ولتكن روحك عليهم رحيمة . . أنسى الماضى ،
وانظرى إلى المستقبل وحده . المستقبل ؟ انه فى هذه الابنة الهادئة الجالسة
بجوارك . . انه فى قبلايتها ، وفى نظراتها ، وفى حبها . انك تستطيعين بفضل
حكم المحكمة ، أن تعودى الى بلدك مرفوعة الرأس ، فقد عاد إليك الذين
لعنوك ورجموك بالحجارة ، عادوا اليك يحيطونك بالعطف والاحترام ،

إن مكانك في وسطهم ، وسط الأشراف . إرجعي اليهم ياسيديتي ،
وأنسِ الماضي .

ثم وقف الأفوكاتو العمومي وفرق في كلمتين مختصرتين بين التعويض
الذي يجب أن يمنح لصاحبة حانة لا تكاد تكسب قوت يومها ، وبين تاجر
كبير أو صاحب مصنع ، وقال إنه يسلم بضرورة التعويض ولكنه يرى أن
المبلغ المطلوب مبالغ فيه .

وقضت المحكمة بأربعين ألف فرنك تعويضاً ونشر الحكم في الصحف .

عقوبة الاعدام

في منتصف القرن الماضي نفذت عقوبة الاعدام علنا في الشقي مونشارمون الذي كان قد قتل جنديا وحارسا وقد وصفت أغلب صحف فرنسا طريقة تنفيذ العقوبة فقالت :

« في الساعة الخامسة وربع صباحا أخطر القسيس مونشارمون بان عليه أن يستعد للقاء ربه ، فما كاد مونشارمون يسمع الخبر حتى أخذ يعول ويكي ، ويمسك بأعمدة السرير ويصيح ويصرخ . وأنى أن يغادر سريره أو يستمع لنصائح القسيس الذي أخذ يحاول تهدئته ، وأخيرا قبل أن يعترف وطلب أن يؤتى له بقسيس آخر ، فجى له به . ولما حل الموعد أراد الجلاد أن يدخل غرفته ، ولكنه أغلق دونهما بابها من الداخل ، واحتوى وراءه واستعان بكل ماتحويه الغرفة من أثاث لصددهما ، وبعد لآي تمكنا من فتح الباب عنوة ، ولكنه رفض ان يرتدى ملابسه ، واستأنف الصياح والعويل حتى بلغت مسامع جميع جيران السجن ، وأخيرا وبعد جهود شاقة استطاع الجلادان أن يلبسا ملابسه كيفما تأتى لهما وأن يوثقا يديه ورجليه .

فلما اقترب به من المقصلة ، وطلب منه أن يصعد درجاتها ، استطاع ان يولج قدميه بين درجات السلم الخشبي ، وان يثبتهما بقوة مدهشة ، فبدأ اذ ذاك عراك مريع ، الجلادان يحاولان جهدهما ان يتغلبا عليه ويحملاه ، وهو يقاومهما بكل ما أوتى من قوة ضاعفها بأسه . كان يقاومهما ويصرخ ، ويستنجد ، ويدعو أباه وأمه ، ويقبل تمثال المسيح الذي كان القسيسان يقدمانه له ويطلبان منه الرضوخ لمشيئة الله ، ولكن دون جدوى .

والجمهور أثناء ذلك كله صامت لا يدرى ما يقول ، معقول اللسان من

هول الموقف ، ومن شدة احترامه للقانون ، وأخيراً ، وبعد عراقك استمر خمساً وثلاثين دقيقة ، عراقك يقصر القلم عن وصفه ، أدرك الجلادان انه لا قبل لهما على الانتصار عليه ، وقد تصيبا عراقاً ، وتصيب هو دماً ، فعادا به الى السجن كما أتوا .

ولما جاء المساء كانوا قد استعانوا بجلاد ثالث ، فنفذوا في الشقي حكم القضاء .

نشرت الصحف هذا الوصف ، فتناوله شارل هيجو ابن شاعر فرنسا العظيم ، وكان كأييه من خصوم عقوبة الاعدام ، وعلق عليه في جريدة الايفنمان Evenement بالمقال الآتي :

« من قبل أربعة أيام ، في ميدان واسع من ميادين إحدى بلاد فرنسا تحت نور الشمس الساطعة ، وأمام أنظار المدنية ، أمسك القانون - وهو سلاح الهيئة الاجتماعية المقدس - أمسك بتلابيب رجل مسكين ، يبكي ويصرخ ، أمسك بتلابيبه وبعنقه وبذراعيه وساقيه ، وجذبه من شعره ، ومزق ملابسه ليصعده درجات المقصلة . . منذ أربعة أيام ، أمام جمهور محني الرأس خجلاً ، تماسك القانون والجريمة بالحناق طوال ساعة كاملة .

مالذي ارتكبه هذا الرجل ضد الهيئة الاجتماعية ؟ . أنه قتل .
وما الذي فعلته الهيئة الاجتماعية بذلك الرجل ؟ إنها عذبتة !!!

إليه انصار عقوبة الاعدام ! ما الغرض الذي سعيتم لتحقيقه بحملكم ذلك المسكين الى المقصلة ؟ لقد رغبتم ، فيما يظهر ، أن تشهدوا العالم اجمع ما للعدالة الانسانية من قوة وجبروت ، وان تقووا ، في نفوس الجماهير ، الشعور بالعدل حين تتخذوا منهم شهوداً لعقاب المجرم !! لقد أردتم أن تؤدوا واجبا اجتماعيا فعال الأثر ، مرهوب العاقبة .

ولكن !! أو تدرون ما الأثر الذى تركته فعلتكم ؟ لقد اتيتم أمراً
إدأ ، فيه قسوة ، وفيه شناعة ، وفيه إيلا م . انكم بدلا من أن تكسبوا
الجمهور المشاهد لجانب القانون ، كدتم تحولون عطفه لجانب المجرم . لقد
كان هذا المجرم محل مقتهم ، فجعلتموه أتم ، بفعلتكم ، محل إشفاقهم !! لقد
تكالبتكم ، اثنان ، ثم أربعة ، ثم لا أدري كم ، لتقتلوا ذلك الرجل الذى كان
يأبى أن يُقتل !! لقد أخفق الجلاد الأول ، فجثم بثان ، وبعد نصف يوم من
جهاد مستمر ، استطعتم ، آخر الأمر ، أن تقهروا الرجل وتمسحوا فى آن
واحد ، الدم من نصل المقصلة ، والعرق من جباهكم .

لا !! ثم لا !! انكم لم توفقوا فى أن تدخلوا الرهبة ، والخشوع ،
أو الروعة فى قلوب الناس . ان الاعدام ليس بالمنظر الجميل ، سواء انتهى
بسلام أو انتهى بخصام . وليس القتل بالدرس الأخلاقى مهما كانت اليد التى
تتولاه . واحكامكم . مهما توفرفيها من صدق وعدل ، لن تؤدى وهى تحكم بالقتل
إلى منع القتل . إن المدنية قد قضت على قانون السن بالسن ، ونبذته ، وفى
عودتكم اليه رجوع بالمدنية القهقرى . أنكم بذلك تحرمون الحياة الاجتماعية
والقضاء ، والقانون ، جزءا من الاحترام الواجب لهم ، وكلما نفذتم عقوبة
إعدام ، أنزلتم الانسانية دركات تساوى عدد الدرجات التى يصعد بها المحكوم
عليه صوب المقصلة !!

ان كان لا بد لكم من الاحتفاظ بعقوبة الاعدام الوحشية ، فلم
لا تعملون كما تعمل امريكا ؟ تواروا ، تستروا ، لماذا تدعون فرنسا باجمعها ،
لماذا تدعون الصحافة كلها ، لماذا تدعون انظار العالم لتراكم والصحافة لتحكم
عليكم ، بينما جلادوكم لا يحسنون القتل ، ومقاصدكم رديئة الصنع
كقوانينكم سواءا بسواء .

كان لابد أن تشعر النيابة بصدمة هذا المقال القاسي ، وأن تأتي بالكاتب أمام القضاء ، وقد فعلت ، وتولى شرح ظلامتها الآفوكاتو العمومي سوان Suin قال :

اننى لا أريد الحد من حرية المطالبة بتعديل القوانين وتحسينها ، ولكنى أوجه الحديث إلى المتهمين ، وإلى الصحافيين جميعا وأقول لهم : انتقدوا ، ماشاء لكم الانتقاد ، ولكن . . . فى حدود القانون . لا تهينوا القانون فى أشخاص خدامه ، الساهرين على تنفيذه ، العاملين على احترامه . وإذا كنتم قد نزعتم من قلوبكم كل احترام للقانون ، فأنتم لا تملكون أن تهاجموه فيما له من احترام وتقديس فى نفوس الآخرين . لانستطيع أن نلزمكم باحترام القانون فى دخيلة نفوسكم ، ولكن من حقنا ، وفى مقدورنا ، أن نجبركم على الخضوع له علانية .

ستسمعون وشيكا : حديثاً ممتعا شيقاً ، عن تلك النظرية الفلسفية ، العميقة الغور ، البعيدة المدى ، نظرية الغاء عقوبة الاعدام . أما أنا فلن أتبعهم فى ذلك الطريق ، فأننا هنا فى المعبد الذى تحترم فيه القوانين ، وتطبق ، لا الذى تصنع فيه .

أنكم تعرفون كيف قاوم المحكوم عليه الجلادين . اننى أفهم تماما أن ينتهز خصوم عقوبة الاعدام هذه الفرصة ليكتبوا ضد تلك العقوبة . ولكن ما حاجتهم لاهانة الذين اشتركوا فى تنفيذ العقوبة ؟ انهم لم يفعلوا إلا واجههم . أكانت تتحتم تلك القسوة فى التعبير والشدة فى الالهانة ؟

وإلى أى فريق كان يجب أن يتجه عطف الجمهور ؟ أما كان الأجل بقلب رقيق كقلب شارل هيجو أن يتجه بعطفه إلى ضحيتى مونشارمون البريئتين ؟ ولكن لا ! ان الأبرياء لا يستحقون الشفقة ولا العناية . بل الذى يستحقهما هو القاتل !!! هذا ماتجدونه فى مقال شارل هيجو ! تجدون

فيه هذا ، وتجدون فيه أيضاً انتقاداً مرأً مهيناً لجميع من اشتركوا ، عن قرب أو عن بعد ، في تنفيذ تلك العقوبة ...

ولماذا ؟ !

لقد تلوت المقال ، ثم تلوت قوانين بلادى ، بلادى التى أحبها واحترم تشريعها ، وانى باسم القضاء ، وباسم البلاد ، وباسم المحلفين جميعاً أحتج ، وأحتج بحق على تلك اللهجة الجارحة المهينة .

لقد ازدريتم القانون وهتكتكم عرض العدالة ، حين وجهتم اهانتكم إلى كل من تولى عملاً فى القصاص من ذلك المجرم الأثيم !! إذا كنتم عاجزين عن احترام القانون ، فلا أقل من أن تعتصموا بالصمت ، فمن الأمور ما يجب بأزائها أن تصمتوا !!

أما الهيئة الاجتماعية التى هاجتموها ، فقد ناب عنها رجال أشراف ، طاهرو الذيل ، لا يسألون عما يفعلون إلا أمام الخالق وأمام ضمائرهم ، أدوا رسالتهم بالعدل والاستقلال اللذين سيظلان أبداً شعار المحلفين . لقد قلتم إن القانون والجريمة تماسكا بالحناق . ولكن ماحيلة القانون إذا كانت الجريمة تشور عليه ؟ إنما الذنب ذنبها ، ولكنكم أردتم أن تحقروا القانون ، وتمثلوا به ، فقلتم إنه أمسك بالحناق .

وتولى الدفاع عن شارل هيجو والده فيكتور هيجو باذن خاص من المحكمة ، لأنه لم يكن محامياً ، فقال :

يحسن بنا أن نتفاهم أولاً على الألفاظ ، فان أساس المناقشة الصحيحة التعريف الصحيح . ماهو المقصود باحترام القانون ؟ ما مداه ؟ ما الغرض منه ؟ لا أظن النيابة العمومية تريد أن تقول ، ولا هى بمستطاعة أن تقول - لو أرادت - إن الغرض من احترام القانون منع كل مناقشة للقانون ؟ إنما المعنى الوحيد المقبول ، هو احترام تنفيذ القوانين . الانتقاد مباح ، والتعليق الشديد مباح أيضاً ، ذلك ما نشاهده كل يوم ، حتى فيما يختص بالدستور ، الذى

هو فوق القوانين العادية . ان احترام القانون لا يحول دون مطالبة الهيئة التشريعية بالغاء قانون ، نراه خطراً ، ولا يحول دون المقاومة الأدبية ، وان حرّم المقاومة المادية . دع القانون ينفذ وان كان سيئاً ، وان كان ظالماً ، وان كان وحشياً ؟ قل إنه قانون ظالم ، أو إنه قانون وحشى ، ولكن دعه ينفذ . . . الانتقاد ؟ نعم . اما المقاومة ؟ فلا . هذا هو المعنى المقصود من احترام القوانين ، هذا هو المعنى الوحيد الذى لا يمكن تصور غيره .

وإلا ، ففكروا يا حضرات المحلفين فيما يأتى : ان عملية سن القوانين عملية عسيرة ، شاقة ، تبدأها الصحافة بما توجهه من انتقاد ، ومشورة ، وما تصفه من علاج ، وتتولاها الهيئة التشريعية من ناحيتها . فلو أن مهمة الصحافة شلت ، لامتد الشلل الى الآلة التشريعية أيضاً . فان القوانين إذا لم تنتقد ، لا يصيبها اصلاح ولا يمسها تعديل . وإذا فلا عمل للبرلمان ، ولا حاجة لنا به ويجب حله ! اهذا هو الذى يريدونه ؟

لقد كنت أحسب ، وطالما قلت فى كتاباتى ، إن المقصلة ، ولندكرها باسمها ، قد عفت وعفى زمانها ، وبدأت تقضى على وجودها بيدها ، فحين شعرت بأنها مكروهة ، انزوت عن الانظار . . . ولكن يظهر انى كنت واهماً . فها هى المقصلة تعود فتتخلى عن حياتها ، وتحس بالدور الاجتماعى الذى يطلب منها أن تلعبه ، ومن يدرى ؟ فلعلها تطمع فى ان تسترد غابر مجدها ، فلقد رجعت للظهور ، ورفعت عقيرتها بالاحتجاج على شائئها ، وهى تطالب غداة أيامها القائمة الدامية ، أن يرفع اليها انصارها اعجابهم ، وأن يظهر الناس لها الاحترام ، والا عدت نفسها مجنونا عليها ، وادعت بالحق المدنى ، وطالبت بالتعويض . لقد قبضت نصيبها من الدماء ، ولكنها لا تسكتنى ولا تقنع ، فهى تطالب الغرامة وتطلب الحبس .

لقد هالنى أن أر ابنى يحاكم لأنه كتب ضد عقوبة الاعدام ، وسألت نفسى : أو قد انحدرنا إلى هذا المدى ؟ أو قد قادنا اهدارنا للتفكير ،

وللعقل ، ولحرية الرأي وللقانون الطبيعي إلى حد أن نطالب ، لا للخضوع إلى القوانين ، وهو ما لا ننكره بل نقبره ونسلم به ، بل إلى احترام هذه العقوبات ، التي تشق هاوية عميقة في ضمائر الناس ، والتي يهتز لها تفكير الانسانية خجلاً ، والتي يمجها الدين لما تهرقه من دماء . . . هذه العقوبات التي تجرأ على أن تكون نهائية أزلية ، مع علمها بأنها ليست معصومة ، وبأنها قد تكون خاطئة ، هذه العقوبات التي تغمس أصبعها في الدم لتخط به هذا الأمر : لا تقتل ، هذه العقوبات الكافرة ، الملحدة ، التي تجعلنا نشك في الانسانية إذا أصابت مجرماً ، والتي تجعلنا نشك في الله إن أصابت بريئاً . . . لا . لا . إننا لننحدر ، الى هذا المدى ، بعد !

لقد هالني أن يحاكم ابني ولا بد لي أن أصار حكم القول لتدركوا بعد ذلك شعوري . لأنه ، إذا كان هناك مجرم ، فذلك المجرم هو أنا ، أنا لا ابني ، أنا المجرم الحقيقي ، فاني خمساً وعشرين سنة ، وأنا أتتقد بكل قواي وأحارب العقوبات النهائية . ولقد دافعت من خمس وعشرين سنة عن حياة الانسان وأبيت لكل مخلوق ، أيأ كان ، أن ينتزعها .

إن هذا الجرم - جرم الدفاع عن الحياة الانسانية - قد ارتكبته قبل ابني بسنوات ، وأكثر من ابني بمرات ، وها أنا ابلغ عن نفسي وأشهد الأفوكاتو العمومي على أمري . لقد ارتكبت الجريمة ، وليس لي عذر ، وعلى كل الظروف المشددة ، ارتكبتها باصرار وبالجاح ، ولي في ذلك سوابق لا تحصى .

أجل ! إنني لأعلن للبلا أن هذه البقية الباقية من العقوبات الوحشية ، هذا القانون العتيق الذي ياباه العقل ، والذي يسمونه العين بالعين والسن بالسن ، هذا القانون الذي يطالب بالدم ثمناً للدم ، هذا القانون ، قد حاربه حياتي كلها ، حياتي كلها يا حضرات المحلفين . وطالما يظل في عرق ينبض ونفيس يتردد ، سأبذله في محاربة ذلك القانون ، بكل قواي ككاتب ، وبكل أعمالي ونفوذى كمشرع . وإنني أعلان (ورفع يديه مشيراً لتمثال المسيح المصلوب

فوق منصة القضاء) اعلن أمام هذه الضحية لعقوبة الاعدام ، هذه الضحية التي تنظرنا وتسمعنا : أقسم باراً أمام هذا الصليب ، حيث اعتدى قانون الانسان على قانون الله منذ ألفي سنة ، وأعطانا بذلك درساً نافعاً للأجيال القادمة .

إنما كتب ابني ما كتب لأنني لقنته ذلك منذ الصغر ، فهو ليس ابني بجسمه فقط ، بل هو ابني بالروح وبالتفكير أيضاً ، فهو يريد استمرار تقاليد أبيه . . . استمرار تقاليد أبيه . . . ياله من جرم غريب حقاً ، يملأني غبطة ان أراه يحاكم بسببه . .

إنني أعترف لكم ، يا حضرات المحلفين ، إن الاتهام الذي أواجهه قد حيرني .

ما هذا ؟ أيكون هناك قانون مشعوم ، يعرض على الناس مناظر مفسدة خطيرة ، همجية ، قانون يحرض الشعب على القسوة ، ويكون له في بعض الاحايين أسوأ وقع ، ويكون من غير المباح ذكر تلك النتائج الشنيعة التي يؤدي اليها ذلك القانون ؟ فمن سوات له نفسه أن يذكرها فقد دلّ على عدم اكترائه بالقانون ، واستحق العقاب ، وأصبح مسئولاً أمام القضاء مطالباً بكذا غرامة وكذا حبساً إن كان ذلك ، فلنغلق مجلس النواب ، ولنوصد المدارس ، فما حاجتنا بها ، وباب التقدم قد أوصد ، ولنسم انفسنا بالمغول أو التبت ، فأننا لم نعد امة متمدنة .

حضرات المحلفين :

لقد كان التفتيش قانون أسبانيا ، ومع ذلك فلا سبيل لنا إلا التسليم بانه قانون لا يستحق الاحترام ! وكان التعذيب قانوناً في فرنسا ، وهو أيضاً قانون لا يستأهل الاحترام ! وكان بتر اليد قانوناً . . . وقانونا غير محترم ! وكان الكي بالحديد المحمي قانوناً ، وقانونا غير محترم أيضاً . . . والمقصلة هي قانون اليوم . . . حسن ولكنني أعترف لكم بأننا لانحترم المقصلة .

أو تدري لماذا يا حضرة الأفوكاتو العمومى ؟ . . دغنى أبوح لك بسر ذلك !! أنا نريد أن نقذف بالمقصلة فى تلك الهوة السحيقة العميقة ، التى سبقتها إليها — بين تصفيق الهيئة الاجتماعية ومظاهر فرحها — الحديد المحمى ، واليد المبتورة ، والتعذيب والتفتيش . . أنا نريد أن يختفى من هيكل العدالة المقدس المنير ، ذلك الشبح القاتم المخيف ، الأغبر الوجه الذى يكفى وحده ليملا القلوب رعباً وظلاماً . . . وأعنى به الجلاد .

من أجل مطلبنا هذا نحن نهز العالم ونزلزله !! أجل لقد نسيت . . . أنا قوم خطرون ، خطرون جداً . . . ألسنا نريد القضاء على المقصلة ؟ ما أفضع ذلك الذى نريد !!

إنكم فى حكمكم يا حضرات المحلفين تنوبون عن شعب حر ، لذلك كان لنا من غير أن نخرج هذه المناقشة عن وصفها السليم أن نتحدث إليكم كما نتحدث الى الرجال السياسيين . . . تصوروا ما كان يمكن أن يحدث لو أن لويس السادس عشر كان قد الغى عقوبة الاعدام ، كما الغى التعذيب . أكانت طاحت رأسه بسلاح الجلاد ؟ لا . بل ولحلت ثورة ٩٣ من أعمال القتل ، ولحلا التاريخ من احدى صفحاته الدامية ، ولانقضى يوم ٢١ يناير دون أن يراق فيه دم أو تهدر فيه حياة ، فأن أحدا لم يكن ليستطيع ، أمام الضمير العام وأمام فرنسا وأمام العالم المتمدنين ان يعيد نصب المقصلة ، للملك الذى كان يمكن أن يقال عنه ، إنه هو الذى أسقطها !!

أنهم يتهمون محرر الايفمان بأنه لم يؤد لعقوبة الاعدام الاحترام اللائق بها ، لارتفاع بأنفسنا قليلا عن هذا النص وما يحتمله من جدل ، لارجع إلى أصل التشريع ، ولنسأل أنفسنا ، أعندما كان سرفان ، وقد كان نائباً عمومياً ، يقول عن قوانين بلاده إنها تفتح الأبواب كلها أمام الاتهام ، وتكاد توصلها كلها فى وجه المتهم ، وحين كان فولتير يقول عن القضاة الذين أدانوا « كالا » إنهم ينتسبون إلى القرودة وإلى النور ، وحين كان

شاتوبريان يصف قانون الانتخاب ذي الدرجتين بأنه قانون سخيـف مُذَبَذب ، وحين كان روييه كولار يصيح وسط البرلمان بمناسبة قانون من قوانين الرقابة : لو سنتم هذا القانون فانتى أقسم لكم أننى لن أخضع له ، حين كان هؤلاء المشترعون ، وهؤلاء القضاة ، وهؤلاء الفلاسفة ، وهاته النفوس الكبيرة تقول ذلك ، فماذا تراهـم كانوا فاعلين ؟ أكانوا لا يحترمـون القوانين ؟ القوانين المحلية الموقوتة ؟ ربما ، فهذا مايقوله حضرة الأفوكاتو العمومى ، أما أنا فلست أدرى ، ولكن الذى أدريـه هو أنهم كانوا يرددون الصدى المقدس لقانون القوانين ، للضمير العام . . . أكانوا يزدرون العدالة ؟ عدالة زمنهم تلك العدالة المتقلبة ، التى لا تدعى العصمة ؟ لست أدرى ؟ ولكن الذى أدريـه ، أنهم كانوا بأقوالهم يصـدرون عن العدالة الأزلية المعصومة .

ان حق نقد القوانين ، ونقدها بشدة ، والقوانين الجنائية بوجه خاص ، لأنها كثيرا ما تنقلب إلى وحشية قاسية ، هذا الحق جدير بأن يوضع فى مستو واحد مع واجب تحسين القوانين ، كما توضع الشعلة بجوار العمل المراد إتمامه ، إنه حق الكاتب الذى لا يقل قدسية عن حق المشرع . إنه حق ضرورى ، أزلـى ستقرونه بقضائكم ، حين تبرءون المتهمين .

ولكن النيابة العمومية تقول ، وهذه هى حجتها الثانية ، إن الكاتب تجاوز حدود النقد وكان قاسياً . أهذا صحيح ؟ تعالوا إذا لننظر سويا فى أمر ذلك الحادث الذى وصفه الكاتب والذى من أجله نحاكم .

ماذا أرى ؟ أرى رجلا ، رجلا محكوماً عليه ، رجلا يائساً يقودونه فى صباح أحد الأيام إلى ميدان عام فسيح ، نصبت فى وسطه مقصلة . . . فلا يكاد يراها حتى يهيج ويشور ، ويأبى أن يموت . هو لا يزال فى شرح الشباب ، لم يبلغ الثلاثين . . . يقولون إنه قاتل ، وأنا أعرف ذلك ، ولكن انظروا . . . لقد أمسك به الجلادان ، وهو مقيد اليدين مقيد الرجلين ولكنه برغم قيوده يدفع الجلادين ، وتبدأ بينه وبينهما معركة حامية

الوطيس . أما الجلادان فقد تصبيا عرقا وخجلا ، وعلا الاصفرار وجهيهما . أنهما يلثان من أثر الجهد واليأس ، ومن لفحة سخط الجمهور التي يحسان بها ، ولكنهما يجاهدان إذ لا بد من ان ينتصر القانون . ذلك هو المبدأ الذي لا محيد عنه . . . ولكن الرجل قد انشب رجله بدرجات المقصلة ، وأخذ يلتبس الصفح . تمزقت ملابسه ، وتمزق كتفاه ، وسال دمه ، ولكنه ما أنفك يقاوم ويقاوم ، وبعد ثلاثة أرباع الساعة (حركة نفث من الأفوكاتو العمومي) . . . إنهم ينا كفوننا على الدقائق ، بعد خمس وثلاثين دقيقة . إذا شئتم . من هذا الجهاد المضني ، من هذا العراك العنيف الذي لست أدري كيف أصفه ، من هذا الاحتضار للحاضرين جميعاً ، احتضار للشعب المشاهد بقدر ما هو احتضار للحكوم عليه ، بعد هذا الوقت الذي طال من الوجل والخوف حتى أصبح دهرأ ، عادوا بالرجل الى سجنه ، فتنفس الشعب الصعداء . ذلك أن الشعب يقدر العواطف الانسانية ، ويحس بها ، ويشفق لانه مطمئن لسيادته وسلطانه .

تنفس الشعب الصعداء لانه حسب انهم قد أبقوا على الرجل ! ! ولكن ذلك ان يكون ! ! . لقد انهزمت المقصلة ، ولكن الى حين . فقد ظلت قائمة طوال النهار ، بين شعب مطأطىء الرأس .

ولما أقبل المساء ، احضروا نجدة من الجلادين ، تكاثرت على الرجل ، وأحكمت وثاقه حتى غدا كاللومياء . وجاءوا به عند اقتراب الظلام وهو يولول ويصرخ ، ذاهل الفكر ، شارد اللب ، دامى الجسم ، يطلب أن يعيش ، وينادى ربه ، وينادى أباه وأمه ، لأن الرجل أمام الموت يعود طفلاً . . . ورفعوه الى المقصلة فهوت برأسه .

عند ذلك سرت في الناس جميعاً هزة واحدة ، فأن القتل القضائي لم يظهر في مرة من المرات بأبشع مما ظهر به ، ولا بأشد قسوة . وأحس كل إنسان بأنه متضامن في هذا العمل الوحشي ، وأخذ ضمير كل واحد يؤنبه

كما لو كان قد رأى الهمجية تفتك بالمدينة في قلب فرنسا وأمام العالم وتحت أشعة الشمس .

عند ذلك خرجت ، من صدر شاب متحمس ، صرخة داوية ، صرخة شفقة وقلق ، صرخة فزع وإنسانية ، وهذه الصرخة هي التي يراد منكم أن تكتبوها وأن تحكموا عليه بالعقاب الصارم من أجلها !! وأمام هذا المشهد الشنيع ، الذي وضعته تحت أبصاركم ، يريدون منكم أن تقولوا للمقصلة أحسنت ، وان تقولوا للشفقة ، للشفقة المقدسة ، أسأت .
انهم ليطلبون منكم مستحيلا .

دعني أصارحك القول يا حضرة الأفوكاتو العمومي ، في غير ألم ، وفي غير مرارة : إن قضيتك خاسرة ، إنك تجهد نفسك عبثا ، فإن المعركة التي دخلتها غير متعادلة . أنت تحارب المدينة ، وتحارب الأخلاق الفاضلة ، وتقف في طريق التقدم . انك تحارب المبادئ السامية التي سارت فرنسا في ظلها ستين عاما ، وقادت العالم وراءها . تحارب قدسية الحياة البشرية ، وتحارب الأخوة والمساواة بين الأفراد ، وتحارب إصلاح المجرم بدل الانتقام منه . انك — بمرافعتك — تريد أن تقضي على كل ما يضيء الفكر الانساني ويهز المشاعر ، تعادي الفلسفة ، وتعادي الدين ، وتعادي فولتير ولا ترضى المسيح . مهما كانت بلاغتك ، ومهما كانت مهارتك ، فإن الهيئة الاجتماعية ترفض بشمم الخدمة التي تحسب المقصلة انها تؤديها لها . ان الهيئة الاجتماعية تخشى المقصلة وتأبأها ، ومهما حاولت وحاول معك أنصار عقوبة الاعدام ، فلن توفقوا في أن تبرروا تلك العقوبة البغيضة ، عقوبة السن بالسن .

ولكن فكتور هيجو لم ينجح في أن يفلت ابنه من السجن ولا من الغرامة .

جريمة جنكا كوريس Junka Kurès

خاتمة الطفلة في غاب بولونيا

« في الثاني من شهر يوليو سنة ١٩٢٧ ، ذهبت جنكا كوريس — وهي فتاة صربية كان عشيقها على اتصال عمل بالمسيو بورنيو التاجر بسوق الخضار بباريس — الى محل تجارة المسيو بورنيو في الساعة الثامنة ونصف من صباح ذلك اليوم ، ولما تأكدت من وجود الرجل وزوجته بمحل تجارتهما ، قصدت من فورها إلى مسكنهما ، حيث كانت ابنتهما كارمن ، وهي طفلة في الثانية عشرة من سنّها ، وصرفتها من المنزل بحجة لم يكشف عنها التحقيق . خرجت كارمن ، ولكنها وجدت المطر يتساقط غزيرا من السماء فقفلت رجعة للمنزل . وفي أثناء ذلك كانت جنكا كوريس قد سرقت مبلغا من المال مخبئا ، ويظهر أن كارمن ضبطتها متلبسة بجرمها ؟. عند ذلك عوات جنكا أن تتخلص من تلك المشاهدة الخطرة فأخذتها إلى غاب بولونيا ، وخنقتها ، ثم أخفت جثتها بين الأعشاب . وقد قضت محكمة الجنايات باعدامها في اكتوبر سنة ١٩٢٨ ، وأعدمت بعد ذلك بقليل . وقد تولى شرح ظلامة والدي كارمن الأستاذ لويس فنوا Louis Vaunois :

حضرات القضاة ،

حضرات المحلفين ،

في شارع مونترجو ، في دار قديمة جميلة ، كانت تقيم من منذ عام وبضعة أشهر ، عائلة راضية سعيدة : الأب بورنيو ، وكل رواد سوق باريس يعرفونه ، فهو وكيل إحدى المحلات التجارية بشارع الصيادين ، يقصد اليه في الساعة الثانية من صباح كل يوم ، يحبه الجميع وينادونه تحببا « شارلو » ويكفيني لآظهار ذلك العطف الشامل أن ألقى نظرة إلى هذه القاعة لأرى

جمهورا ، يكاد يكون كله من عمال السوق ، جاء إلى هنا يحمل لشارل بورنيو عواطف صداقته ومحبة .

ومدام بورنيو ، وكانت تساعد زوجها في عمله ، تقصد إليه كل يوم في الساعة الثامنة صباحا ، تعاونه في البيع والشراء ، والأخذ والعطاء . فإذا ما عادا إلى المنزل ، وقد أضناهما العمل ، وأتعبهما المجهود ، وجدا بانتظارهما ابنتهما كارمن ، ذات الوجه الجميل والعينين الهادئتين المسالمتين ، تخفف عنهما باستقبالها الحار التعب ، وينسيان بجوارها مشاغل الحياة وآلامها .

وكانت كارمن بنتا صغيرة ، على قسط وافر من النباهة وسرعة الإدراك . وأمامي دفترها الصغير ، الذي كانت تفيد فيه بعناية ودقة ماتصيه ، وما تصرفه . . . كانت طيعة ، خجولة ، تخشى من لا تعرفه ولا تطمئن إلى غريب عنها . . . ولقد شهد امامكم جيرانها ، ووصفوا لكم مبلغ احتياطها وحذرها ، حين كان يدق الباب في غيبة والديها . فلم تكن تفتح الباب لطارق ، إلا بعد أن تعرف من هو . ولكنها بقدر ما كانت تخشى من لا تعرف ، كانت تتودد إلى من تعرف ، وبقدر ما كانت تبتعد عن الغريب عنها كانت تتقرب إلى المعروف لها . لقد كانت كارمن بورنيو القبس المضيء في هذه الدار الفرنسية ، والنعمة الشاملة لشاغلها .

فما الذي بقي من كل هذه السعادة ؟ في مقبرة بلادهم ، في رمال تلك المقبرة . صليب صغير أبيض اللون

هذا هو ما فعلته جنكا كوريس !!!

هذه الدار التي لأناس منا ، هدمتها على أصحابها امرأة غريبة عنا ، امرأة لفظتها بلادنا مرة ومرتين ، وكان يجب أن لا تكون بيننا ولكن المرأة تذهب ، والمصيبة تبقى ولا تُنسى !!

من هي جونكا كوريس !! ؟

لا أريد أن أقول شيئا لم يرد ذكره بأوراق التحقيق الموجودة أمام

المحكمة ! اننى أجد بين تلك الأوراق مستندات من بوتواز ، مستندات لها قيمتها ، ولها أهميتها . فماذا فيها ؟

فيها أن جونكا كوريس سرقت ، في مدينة هلفيسيا أشياء مختلفة من بينها فضيات كثيرة ، ثمانية وثلاثون ملعقة ، وتسع وثمانون شوكة . وفيها انها اعتادت السرقة ، وانها حين كانت خادمة ، كانت تسرق مفاتيح مخدومها أنى وجدتها وإنها استطاعت بفضل ذلك أن تمتلك مجموعة كاملة لمفاتيح مختلفة . ومن يدري ؟ فاعل أحد تلك المفاتيح هو الذى استعملته لتدخل منزل بورينو ، فى يوم ٢ يوليو المشؤوم .

وهى - باعترافها - كانت تنتمى إلى عصابة دولية خطيرة . وكان زعيم العصابة ، وهو رجل انجليزى يدعى كوكرين ، عشيقها . وكانت تكلف مرارا بارشاد أفراد العصابة وقيادتهم .

هذا ما تجدونه فى مستندات بوتوار . وتجدون فيها أيضاً ، أن جنكا كوريس كانت حاملة ، على وشك أن تضع ، فطلبت نقلها إلى المستشفى ، ثم فرت منه بالرغم من تقدم حملها .

وبعد الوضع ؟ ماذا فعلت بوليدها ؟ تركته للملجأ اللقطاء !!

فجونكا كوريس إذاً لصة !! تلك هى الناحية الأولى من خلقها

أما الناحية الثانية . . . فجونكا كوريس مومس فاجرة !!

انها تتصيد زبائن من المترو . ففى المترو تعرفت بالمدعو بيلي ، وأصبحت عشيقته ، ثم لم تلبث أن سرقة بدل المرة مرات . فقد استمرت تدخل مسكنه بعد أن قطع صلته بها ، واتخذ له عشيقة غيرها . كيف كانت تدخل منزله ؟ لم يوصل التحقيق لكشف ذلك السر ، ولكننى لا أشك فى أنها كانت تستعين لذلك ، بمفاتيح مصطنعة .

وكانت تتصيد زبائن من المطاعم ، وبالأخص من مطعم ديبون ، بالحى اللاتينى ، ذلك المطعم الذى اتخذ شعاراً له « عند ديبون كل شيء حسن »

Chez Dupont tout est bon ، وكأني بجونكا كوريس قد اتخذت
هي أيضاً من هذا الشعار ، برناجها لها

وكانت تتصيد من دور السيئنا . . . ففي سينما جومون تعرفت بمسكوفيشي
ذلك الأسود الجميل ، الذي أخذ يستدر مالها ، بعد أن صرف عليها ماله .
وقد سُمعت أقواله في التحقيق ، وهو يصفها بأنها فاجرة ، فاسدة الخلق ،
كذوبة على الاخص . وهو أقدر من غيره على وصفها الوصف الصحيح .
فهي إذا مومسة ، وهي أيضاً لصة تحتك بأحط أنواع بني الانسان . فن
عشاقها جربي ، ذلك النصاب الأشهر الذي يشتري البضائع ، ولا يدفع
لها مئنا ، ويبيعها بانخفاض الأسعار مادام يقبض الثمن نقداً . ومن أصحابها
جيراردان ، اللص الذي أُخرج من السجن ، لتسمع شهادته فيها . ومسكوفيشي
الذي مر ذكره ، وغيرهم وغيرهم من رواد الفنادق المشبوهة . . .
وأصدقاءها ؟ ان منهم آجون ، المحكوم عليه في جريمة هتك عرض ،
ومنهم عصابة النصب بيرنجيه ، ونيفه وما بيل وتويليه وسواهم . . .
ولنصف إلى ذلك كله ان جونكا كوريس تحذق وسائل التخفي عن
أعين البوليس . فهي تخفي مسكنها ، وتخفي شخصيتها . فلها ثلاث شخصيات
مختلفة . وهي تقول إن لها ابناء ثلاثة ، وهو مالم تتبين صحته على وجه
التحقيق . وهي تكذب في كل مناسبة ، ولا تشعر بالخجل إذ تكذب ، كما
لاحظتم ذلك اثناء التحقيق . وهي تفر ، كلما وجدت للفرار سبيلاً . هربت
من مستشفى بونتواز ، كما قلت لكم ، وهربت مرة أخرى في ١٨ سبتمبر سنة
١٩٢٤ ، حين ضبطها البوليس تحرض المارة على الفسق وساقها للبركز .

وتقول أوراق التحقيق إنها بالرغم من وجود حارسين من البوليس
بجوارها ، استطاعت ان تتصل بعشيقها جربي ، في الممر الموصل لغرفة
التحقيق ، وقد اثبت القاضي الواقعة في محضره . وفي مساء ذلك اليوم نفسه
فتشت قبل دخولها السجن ، فوجد معها موسى وأشياء أخرى لم تكن معها

من قبل ، وليست مما يباح ادخالها السجون ، ووجد معها وريقة صغيرة ، ابتلعها بخفة ، وقالت لحراسها بشماتة : « اما هذه فلن تأخذوها » .

هذه بعض أخلاق جنكا كوريس !!

وهي ذكية ، لأحد ينكر ذكائها . وهي ذات ارادة حديدية ، وقدرة مدهشة على التلفيق ، ومهارة فائقة في التأثير والاعواء والاقناع . وكل هذه لم تفدها الا في عمل الشر . انها ذات مقدرة فائقة في الايذاء وآية ذلك واضحة في رأسها ، ذات الجبهة المنخفضة ، وفي يديها الغليظتين كأنهما أيدي دابة مفترسة ، وتلك القبضة القوية ، القبضة التي تستطيع ان تمحق !!

هذه هي المرأة التي استفادت حتى الآن من كرم الفرنسيين ، هذه هي كوريس ، التي تدهى انها صربية ، والتي وفدت علينا ، على كل حال من بعيد . هي ربيبة حياة جبلية قحطة جذباء ، قدمت فرنسا بغربزتها الهمجية ، وبشهورتها الجامحة . سرقت ، فاستعملت معها المحكمة الرأفة ، ومادرت ، ان وضع الندا في موضع السيف . . . مضر ، فقد عادت للسرقة . وصدر ضدها حكم بالنفي ، وحكم ثان بالنفي أيضاً وحكم ثالث يحرم عليها الإقامة بباريس ، ولكنها ، رغم كل ذلك ، بقيت في فرنسا حيث استطابت الحياة . وحكم عليها مرتين لبقائها بفرنسا ، ومرة لعدم تركها بباريس ، ولكنها ظلت مع ذلك حيث هي ، تعيش فسادا ، وترتكب السوء ، وتزيد في كل مرة عن التي سبقتها ، حتى تدرجت من السرقة ، إلى القتل .

قدروا مسئوليتكم يا حضرات المحلفين قدرها ، ودعوني أقولها لكم في اخلاص وصراحة ، ان مسئولية محكمة بنتواز في هذه القضية لكبيرة جليلة . هي مسئولولة لانها حكمت حكما خفيفا ، ووكيل النيابة مسئول أيضاً ، لانه لم يستأنف ذلك الحكم ، ومحكمة باريس مسئولولة هي الاخرى ، لانها لم تحكم بعد ذلك الا بشهر ، ثم شهرين ، سرعان ما انقضيا واستردت جونكا كوريس حريتها . وأنتم ترون كيف استغلت تلك الحرية ، وكيف اظهرت عرفانها

لجميل قضائها . لقد سبت قضاء فرنسا في كتاباتها ، وسرقت ، وقتلت .
وستكون مسئؤوليتكم يا حضرات المحلفين أشد هولا إذا عفوتهم ، فستعود
هذه المرأة إلى السرقة ، وستعود إلى القتل .

أنها خطوة واحدة هي التي تفصل بين القتل والسرقة . فجونا كوريس
لا تملك مالا ، وعشيقها جربى قد أفلس ، فكتبت له شيكا بغير مقابل ،
ولا بد لها من المال تودعه بدل المقابل . تصييدها على أرصفة الشوارع
لا يجديها ، ولا يكفيها . فلا بد لها إذا من أن تسرق .

ذهبت الى محل تجارة المسيو بورنيو لتطمئن الى وجوده وزوجته به ،
ولكى تبعد عن نفسها كل شبهة ذكرت لها أنها ذاهبة الى سانت اوستاش
لتقابل جربى عشيقها ، ثم أسرع الى مسكن بورنيو ، وقد ضمننت ان
كارمن هناك وحيدة . وهناك ، جعلت كارمن تفتح لها الباب ، ثم استبعدتها
بأحدى الحجج التي لم تعرف . ولكن كارمن عادت فضبطتها متلبسة بسرقتها .
عند ما أحست جونا كوريس بانفضاح أمرها ، وهي التي قد حكم عليها
مرتين بان تبارح الديار ، وهي التي تخاف العدالة الفرنسية وتخاف السجن ،
خاطرت بكل شيء واعتزمت أن تتخلص من تلك الشاهدة الوحيدة .
أخذتها إذا معها . . . سيتساءل أمامكم لسان الدفاع وشيكا ، عن كيف
استطاعت أن تستدرجها ، ويقول لكم إن هذه كلها فروض ، يصعب
تصديقها .

لست والله أدري ! فليس الادراك عادة من الأمور السهلة ،
وكثيرا ما يعوز الضحية المنطق ، وكثيرا ما تكون الحقيقة أغرب من الخيال
وأبعد ما تكون عن التصديق . ولكن الوقائع أمامنا تتحدث ، والمناقشة
لا تجدى . والمنطق جميل حقا في المسائل القانونية ، ولكنه يخطئ غالبا ،
إذا أردنا إخضاع الوقائع له . ويقول أحد الفلاسفة إن التفكير مقبول ،
ولكن لا شيء أغبى من الوقائع .

وعندى هنا واقعتان :

الواقعة الأولى : إن جونكا كوريس قد ذهبت فعلا إلى مسكن بورنيو .

الواقعة الثانية : إنها ذهبت إلى غاب بولونيا !

وكلا الواقعتين قد ثبتتا بثبوت قاطعا !

وإذا ؟

لا أريد أن أفسر ، ما تستطيع جونكا كوريس وحدها أن تفسره ، لو أرادت . ولكن لا تريد . فلنسلم إذا بالوقائع بغير زيادة .
فالشاهدان اسر ائيل ودومون قد نظرا جونكا كوريس فى الساعة التاسعة من صباح يوم ٢ يوليو فى المنزل . أكدا ذلك مرارا ، وباخلاص مؤثر .
و حين نههما حضرة الرئيس الى خطورة شهادتهما ، عادا الى توكيدها ، ولم ينقصا منها حرفا .

و ثبت أنه كان بغرفة المسيو بورنيو ثلاثة آلاف وستماية فرنك ، من الأوراق ذات المائة وذات الخمسين فرنكا ، وشهد الشاهد لويس أنه لاحظ عند عودة جونكا الى مكتب جربى ، أنها كانت تحمل أوراقا كثيرة ، من ذات المائة وذات الخمسين فرنكا ، لم تكن تمتلكها عند مطلع النهار .

أما فيما يختص بذهابها لغاب بولونيا ، فلدينا الدليل القاطع الذى جاءنا به العالم الكبير المسيو بيل . فقد فحص الوحل الذى وجدته بنعل جونكا كوريس ، فوجد به نفس التكوين المعدنى والنباتى الذى وجدته بنعل ضحيتها كارمن ، وكلاهما يتفق فى تكوينه مع التراب الموجود بأرضية المكان الذى عثر على الجثة فيه .

هذا الدليل العلى ينهض بمفرده ، ولا يحتاج لما يقويه .

ولكننى أضيف إلى ذلك ان الجريمة تحمل توقيع جونكا كوريس ! أى نعم ! لقد وقعت جونكا كوريس ، بامضائها ، على جريمتها . فهى جريمة مومس ، رُتبت مناظرها لتضليل العدالة .

أو تعرفون ماهو الاسم الذى أطلقه الجمهور على الطريق الضيق الذى ارتكبت فيه جنكا كوريس جريمتها ؟ . . ممر المومسات ! وحراس الغاب يقولون لكم إن هذا الاسم لم يطلق على ذلك الممر عبثا . وجونكا كوريس ، المومس ، تعرف ممر المومسات حق المعرفة ! ! لقد أخذت ضحيتها إلى تلك الجهة لتقتلها ، ثم لتحاول القاء الشبهة على احد الوحوش الانسانية . فبعد ان خنقت الفتاة ، رتبت المنظر كما شاءت ، وشاء لها خلقها . فخلعت عن الجثة لباسها ، وغطتها بمعطفها . أليس من حقى ان أقول إن الجريمة تحمل امضاء فاعلها ؟ فالمومس وحدها هى التى تستطيع ان تفكر مثل هذا التفكير نعم . لقد ذهبت جونكا كوريس الى غاب بولونيا . لقد قال داتون إن الانسان لا يحمل وطنه بنعل حذائه ، ولكنكم قد رأيتم انه يحمل دليل إدانته بذلك النعل . فقد حملت جونكا كوريس الوحل الذى يتهماها ، ولا ينفع فيه أى انكار . ولو لم يوجد هذا الدليل العلمى ، لكفى بالدليل النفسانى المستنتج من طريقة ترتيبها للجريمة .

إن هذه الجريمة تجرح فىنا كل إحساس طبيعى . لقد تصرفت جونكا كوريس تصرف الحيوان المفترس . استعملت قوتها الهائلة ، ضد مخلوق ضعيف ، لا يملك دفاعا . قتلت أضعف المخلوقات ، وأظرفها ، وأصغرها .

وإذا كانت قد استطاعت أن تأخذ كارمن بورنيو الى غاب بولونيا ، دون أن تصرخ ، أو تستغيث ، فما فى ذاك أى غموض . إن كارمن لم ترها إلا مرة واحدة ، وكانت تخافها ، وتخشى جانبها . وكانت كارمن مريضة ، منهوكة القوى ، لاتزال فى فراشها عند ما طرقت عليها جونكا الباب .

مسكينة كارمن الصغيرة ! ! بل مساكين والداها اللذان عادا وقت الظهر فوجدا الدار خالية من زينتها . أين كارمن ؟ أين ذهبت ؟ وبمفردها ؟ لا . يستحيل . بحثا عن ابنتهما طويلا ، وأخيرا قال أحد الجيران أبحث عن

نقودك فقد تكون يد اللص قد امتدت اليها ؟ فتح بورنيو درج مكتبه فاذا بالمال قد سرق . ولكن ماقيمة المال وكارمن لم توجد ؟ لقد أخذت إذا لكي لا تُكتشف السرقة . لقد اختفى المال واختفت الابنة . اختفت ؟ لا ، بل قُتلت . لقد شعر الأب المسكين ، في لمح البصر ، بهول مصيبته . خف الى البوليس ، وخف الى النيابة ، وذهب لكل مكان ، وقصد كل وجهة ، وفي العصر حملته قدماءه الى المشرحة فوجد ، وكأنه لا يزال في كابوس فظيع ، وجد جثة كارمن .

ومن تلك اللحظة ، والام المسكينة ، كلما وجد النوم الى جفניה سيلا رأت في منامها ابنتها الصغيرة كارمن ، فتستيقظ فزعة وجلة ، تنادى ابنتها ، ولا من يجيب . وقد أصابها مرض عصبي ، يهد في كيانها ، وينهكها . لقد قضى على هذه المرأة المسكينة . ماتت ابنتها الوحيدة . وليس لها سواها ، ولم يبق لها منها ، هي التي كانت كل سعادتها ، الا ذكريات بسيطة كهذا الخطاب الذي بين يدي ، والذي تقول لها فيه ، بخط جميل رشيق ، كلمات كالتى يكتبها لكم أولادكم : « اقبلك بكل قوتي ، إبنتك الصغيرة ، كارمن ، التى تحبك من كل قلبها » .

هذا ... ! ولاشئ بعد هذا ! !

لم تعد ابنتها بجوارها ، لن تراها بعد الآن أبداً . أبداً . ولن تصلها منها خطابات صغيرة ، كهذا الخطاب .

إن جريمة جونكا كوريس ليس لها ما يبررها ! ! أتستحق عطفكم لأنها امرأة ؟ لا . فأن مما يزيد جرمها فظاعة ، إنها امرأة ، وإنها أم ، وإن لها ولداً ، واحداً أو أكثر . . . كيف يجوز لها أن تطالبكم باحترام الامومة فيها ، وهى التى خنقت ابنة غيرها ؟

سوف تحكمون بادانتها يا حضرات المحلفين ، وكل الأسباب تدعوكم لذلك . ستحكمون باعتباركم رجالا على امرأة لها من الرجل قوة العضل ،

وغلظة اليدين ، وهدوء الفكر ، وقوة الارادة ، وليس لها من المرأة إلا حذقها في الكذب ، وقدرتها على الغش ، وخداعها ، وقوة اغرائها ، وفسادها وستحكمون باعتباركم فرنسيين ، على امرأة أجنبية خطيرة ، لو أنها احترمت قوانين بلادنا ، وخضعت لأحكام بلادنا ، لما بقيت لحظة في فرنسا ، ولما قتلت ، داخل حدودنا ، فتاة فرنسية صغيرة . وستحكمون باعتباركم أرباب عائلات وآباء أطفال ، على قاتلة الأطفال . وستحكمون ، لأنكم رجال أشرف ، على المومس المعدومة الشرف . وستحكمون باعتباركم تجاراً ورجال أعمال ، على اللصة النصابة . .

إنكم قضاة ، فلا تصغوا لصراخ الحيوان المفترس الذي يستغيث ، بل استمعوا الى بكاء هذا الأب ، والى أنين هذه الأم ، وقد أصبحتا وطعم الموت في كل ما يحيط بهما ، ماداما قد فقدتا ابنتهما الوحيدة . إنه لم يعد لهما سند في الحياة ، إلا انتظارهما لعدائكم .

القتل بدافع الشفقة . ؟ !

قضية ريشارد كوربت . (محكمة الفار جلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩)

ندر أن تعرض على المحاكم قضية كهذه القضية : ابن بار يقتل أمه التي يحبها ، في ساعة حنان وشفقة ، لأنه رآها تتأوه وتتألم من مرض عضال لا يرحم ، ولا أمل في شفائها منه . قضية لم يقو أغلب شهود جلساتها على ضبط عواطفهم فسالت دموعهم مدراراً . ولم يقدر المحلفون على اخفاء شعورهم فأغنى على بعضهم وفقدوا وعيهم .

أما الابن المتهم فانجليزي الأصل ، فرنسي بالتجنس ، أحب أمه أخلص الحب ، وحاول جهده أن ينجيها من داءها العضال واستعان بكل وسائل العلاج الممكنة ، وبكل الاختراعات الحديثة ، وحين يئس الأطباء الفرنسيون من شفائها ، استقدم لها اختصاصياً انجليزيا ذائع الصيت ، ولكن الاختصاصي الكبير أيد رأى الأطباء الأول وأكد أن لا أمل في الشفاء ، بل هو مستحيل .

عند ذلك ضاقت الدنيا على رحبها بالابن المسكين ، فعوّل - ذات مساء - أن يخلص أمه من آلامها . سقاها مخدراً ، وشرب منه جرعة ، ولما أغفت ، تناول مسدسه وأطلقه عليها عن كذب وهي نائمة ، فقضت نحبها دون أن تستيقظ أو تشعر . وثنى بنفسه وكاد الموت يدركه هو أيضاً لولا أن الطب الذي عجز عن انقاذ أمه ، لم يعجز عن انتشاله هو من براثن الموت فلما كان يوم المحاكمة ، قال له رئيس الجلسة : «أأنت تدرك يا كوربيت أنك تحمل وزراً كبيراً جريمة يعرفها قانون العقوبات ، جريمة ليس لها ما يبررها ؟ هل فكرت فيما يؤول إليه أمر الانسانية لو اعتنق الناس جميعاً مبادئك ؟ هل قدرت كل ذلك ؟ ان الحياة الانسانية سر رهيب ، لم يدرك كنهه . فما أدراك ان أمك لم تكن لتشفى ؟ »

فكان رد كورييت : « هذه مسألة عقيدة دينية نختلف في أمرها .
وقد قال العلم كلمته الأخيرة ، وقرر أساطين الطب بأنه لم يعد في
مقدورهم نجاة أمي ، ووجدتها أمامي ، تعاني آلام الموت وليس في مقدوري
أن أعمل شيئاً من أجلها . »

وشهد الطبيب الشرعي الذي تولى تشريح الجثة والكشف على المتهم عند
القبض عليه ، بأن سرطان الأم كان متقدماً لدرجة لم يكن يتوقع لها أن تعيش
إلا بضعة أشهر ، وإن حياة المتهم كانت في خطر وإنه لم ينج من الموت
المحقق إلا باعجوبة .

وتولى الاتهام وكيل النائب العام توماس فقال :
لم تجر العادة بأن نرى على هذا المقعد متهمين ، أقل ما يقال فيهم ، إنهم
قد استحقوا عطف الجماهير عليهم .

لذلك عظمت حيرتي ، إذ أقف لأطلب منكم أن تقضوا بادانة شاب
ارتكب جريمته في ظروف خاصة ، دعت أغلب الناس لأن يسألوا أنفسهم ،
أولو كانوا هم في مركزه ، وعاشوا الساعات المضنية التي عاشها بجوار سرير
أمه ، أفما كانوا يقدمون كما أقدم ، على ارتكاب الجريمة التي ارتكبها ؟
حضرات المحلفين ،

إن الأمانة المعلقة في عنقكم قد وصلت اليوم إلى أقصى حدود الدقة ،
إنكم وأنتم أبناء الشعب وقضاة ، مطالبون ، أكثر من أي وقت آخر ، أن
تسموا بأنفسكم فوق العواطف الشخصية ، وأن تقدرُوا حقوق المجتمع
الآزلية ، التي وضعها بين أيديكم وعهد بها إلى ذمتكم ، والمصالح الحيوية التي
وكلكم للدفاع عنها .

لا أظن أن أحداً قد تألم بقدر ما تألمت ، أو انقبض قلبه بقدر ما انقبض
قلبي ، لمصاب هذا الابن ، الذي شاهد أمه تنازع في أيامها الأخيرة ، وأحب

قبل أن أسترسل في مرافعتي أن اطمئنكم ، ان مثل الاتهام المتشرف بالوقوف أمامكم ، لا يطالب في هذه القضية بعقوبة قاسية
لقد صدق المسكين ان أصواتاً داخلية تحدثه ، فارتكب جريمة ولاقى جزاءه فيما ارتكب .

لقد صدق المسكين ان أصواتاً داخلية تحدثه ، فطعن طعنته ، لأن نفسه الضعيفة كانت قد سولت اليه ، وأقنعت به بأن من الطبيعي ، ومن المعقول ومن الضروري أن يهب الموت لتلك التي وهبته الحياة .

اننى أكرر لحضراتكم القول بأننى لا أسعى للحصول على عقوبة .
لست مدفوعاً بأن جريمة ارتكبت ولا بد لها من جزاء .

ان فكرة اسمى من ذلك ، فكرة أهم من ذلك تدفعنى ، ولا . قبل لى على ردها . اننى أطلب منكم حكماً بالادانة ، ليتقرر فى الاذهان ، ويظهر للعيان ، ان الاقدام على هذا العمل يؤدى لمسئولية جنائية .

اننى أريد أن أتناقش فى هدوء ، مبتعداً عن كل شهوة ، متجرداً من كل بلاغة ، تسيطر على فكرة واحدة ، ويدفعنى حب العدالة وحب الحقيقة ، الذى يحمله كل منا بين جنبيه .

أىكون من الجائز ، فى هذا الزمن الذى ترفع فيه من كل صوب ، وفى كل يوم ، أصوات الذين ينكرون على الهيئة الاجتماعية حق اعدام القتلة وسفاحى الدماء ، أقول أيجوز أن يطلب منا أن نعترف بهـذا الحق للفرد الواحد ؟

وذلك - مهما كانت الظروف - فيما عدا حق الدفاع عن النفس أو الغير .
تأملوا طويلاً ، وفكروا ملياً ، أترضى عدالتكم بأن تضنوا بحياة أكثر الناس اجراماً وأكثرهم فساداً وخطراً ، لأنه يجب أن لا يقتل الانسان أخاه الانسان ، وأن تقبلوا - بغير رقابة إلا رقابة الضمير ، وبغير ضمان إلا ضمان العقيدة - أن يقتل الابن أمه ، والاخ أخته ، والزوج زوجته والصديق صديقه ؟

ما أظلم هذا الباب الذى يراد فتحه على مصراعيه لأفزع أنواع الجرائم
وأشنعها !!!

من الذى يميظ لكم اللثام ، فى جميع الحالات المماثلة ، عن الدافع
القوى ، والباعث الصحيح للجريمة ؟

أأنتم واثقون ؟ أأنتم موقنون بأن مصلحة الضحية وحدها هى التى
حركت يد القاتل (المخلص !) ؟ وهى التى سيطرت عليه ؟
الحيطة الحيطة !!! والحذر الحذر !!!

فما من شيء أكثر عدوى من المثل السيئ ؟ ولا أدفع للجريمة من عدم
العقاب !

لقد قلت لكم إن واجبكم اليوم دقيق ، متناه فى الدقة ، وطلبت منكم أن
تتجهوا بضمائركم إلى الصالح العام وحده .

إن الجماعة الانسانية قد أقامت بينها وبين الغرائز الضارة سدوداً منيعة ،
وأنتم أحد تلك السدود ، بل أنتم أشدها وأقواها ، فأتوسل إليكم باسم الشعب
الذى أنتم رسله أن تصمدوا للغرائز الشريرة وأن تشعروها بأنها لم تتحرر من
كل ما يخيفها ، وبأنكم لها بالمرصاد .

لست أطالب بعقاب رجل . . . ولكنى أدافع عن قضية ، هى قضية
الآمن العام !

ولست أهاجم رجلاً . . . ولكنى أهاجم نظرية ، نظرية ضارة من
بين النظريات الضارة ، نظرية فاسدة من بين النظريات الفاسدة . .

ولست أدخل المعركة أعزلاً أو وحيداً ، بل أدخلها وبجوارى ، يؤيدنى
ويشد أزرى ، كل الرجال ، العلماء ، والمشرعون والأطباء ، وقد سألوا
أنفسهم ذلك السؤال الذى وجهته قضية كوربيت لنا ، ولضمير الانسانية !
أما المشرعون فقالوا : لا يُباح لأحد أن يقتل ، مهما كان الباعث على
القتل ، اذ لا يمكن أن يُعترف لانسان بحق قتل انسان آخر .

وقال الاطباء إنه حتى فى الاحوال الميئوس منها لا يمكن لانسان مهما ارتقى علمه وفنه ، أن يجزم بأن الحياة لن تغلب الموت الذى يكاد يظهر محققا .
والكل متفقون على رفض كل مشروع وكل فكرة ترمى - مهما كانت الضمانات التى تحاط بها - إلى وضع حد لآلام المريض بقتله ، وان رفض الطب يده وفقد كل أمل فى الشفاء .
فهل تريدون أن تعهدوا لكوربيت وأمثال كوربيت بتلك الأمانة التى رفض الأطباء أن يحملوها ؟ .

لقد كانت أمه تحتضر ! ! فليكن . وكانت تستطيع أن تنتحر ! ! فليكن .
فهل انتحرت ؟ لا . . . وإذا ؟
هل هو قتل أمه لأنها طلبت منه أو ألحت عليه ، أو رجته فى أن يقتلها ؟ لا . . .
إذا ؟ ؟

إذا ، لقد أخذ على نفسه أن يقتل أمه لكي لا تتألم !
هذا هو لب القضية ، بل هذه هى القضية كلها .
امرأة تتوجع . . . امرأة تذوق من الألم ألوانا لا تطاق ، وأطباء قرروا بأنها لا بحالة مائة ، وأن لا رجاء لها ، وأن ليس أمامها إلا أشهر معدودات .
ولكن عواطفها الدينية ، أو تمسكها بالحياة ، ولعل هذه أكثر من تلك ، منعتها من أن تضع حدا لآلامها بالموت .
ولكن ابنها بجوارها ، يتألم لألمها ، مافى ذلك من شك ، فلست أعرف عاطفة تشق على قلب الانسان أكثر من أن ينظر ، مكتف اليدين ، قصير الحيلة ، احتضارا طويلا مؤلما ، للمخلوق الذى قد ربطت الحياة بينه وبينه بأواصر لا تنفصم .

هى أمه وهو ابنها ، وهبته الحياة ، ومنحها لها ، تتوجع ، وتتألم وتصرخ .

تتعذب ، وابنها يتعذب بجانبها عذاباً لا قبل له به ، أشد وقعاً مما لو كان هو المتألم .

ليس يتحتم أن نكون قد عرفنا أمه ، أو أن يكون لنا أبناء لنحس بصعوبة الساعات التي قضاها كوربيت .

كل ما يمكن أن يقوله لكم محاميه ، قد أحسسته في قلبي ، فليست جماداً ولا قد قلبي من صخر ، فأنا ابن ، وأنا أب ، وبين جنبي قلب آدمي ينبض .

قلت لكم إن أمه تموت تحت سمعه وبصره ، موتاً بطيئاً ، مؤلماً ، مؤكداً ، وهو - كوربيت - يسهر بجوارها .

وفي ذات لحظة نبتت في رأسه المتعب فكرة الجريمة المريحة ... الجريمة الخاصة ، التي يشتريها ويدفع ثمناً لها حياته أيضاً . فقتل أمه وشرع في قتل نفسه ! !

لقد قتل ، لأن إنساناً قال له إن أمه لا محالة مائة ! !
لقد قتل ، لأنه أحس بعجزه عن أن يرد لها الصحة أو يخفف عنها الألم ! !
وشرع في قتل نفسه لأنه أدرك أنه قد أتى أمراً إدا وارتكب جرماً فظيماً .

لقد أراد أن يستبق القانون ، فينال من نفسه بالعقوبة التي نص عليها القانون ! ! ولم ذلك ؟ لأنه أدرك بعد مضي اثنتي عشر ساعة من جريمته شناعته . .

ولكنه شفي ، ولم يمت ، فجاء الآن اليكم بعد أن فكر طويلاً ، وبحث ملياً ، يبرر لكم - بلسان محاميه - جريمته .

لقد كان رجال اسبرطة ، في ماضي الزمن ، يفرقون الضعاف والمرضى

والمعلولين من المواليد ، وكل من يدل نحف جسمه ، أو سقم مظهره على أنه لن يلقى في الحياة المقبلة الاعناء ونصبا .

ولا تزال بعض الشعوب الهمجية في أواسط أفريقيا ، إلى يومنا هذا ، تدرك ما تجلبه الشيخوخة من آلام ومتاعب ، فتلزم العجائز بأن يتسلقوا شجرة باسقة ، ويلتف الشبان حولها فيتناولونها هزاً وركزاً ، والشيوخ من فوقها ممسكين بالأغصان حذر الوقوع ، إذ الويل كل الويل لمن لا تقوى يده الضعيفتان على أن تسنده ، فهو إن سقط فقد استحق الموت دهساً بالأرجل .

أو تريدون ، أيها الرجال المتمدون ، أن تغرقوا أبناءكم ، أو تقتلوا شيوكم !

أو ليس هذا هو الذي تفعلونه لو أنكم قبلتم نظرية كوريت ؟
إنكم لتعرفون أن صحافة فرنسا بل صحافة العالم أجمع تنتظر حكمكم ، لتتناوله بالشرح والتقدير . . . وعند ذلك سيعرف الناس ، في كل بيت حل فيه المرض - وأى بيت لم يدخله المرض ؟ - سيعرف الناس أن اثني عشر قاضياً فرنسياً قد أيدوا جريمة كوريت ، واعتنقوا نظريته ، وسوف يشعر المساكين الذين يرون بنانهم أو زوجاتهم أو أمهاتهم ، ثن من مرض لا يرحم ، سوف يستمعون إلى دعوتكم لهم ، أنخلصوهن من آلامهن .

تذكروا ذلك الأثر يا حضرات المحلفين وقدرُوا مداه !

فكروا في أى باب تفتحونه للجرائم الشنيعة !

إنكم تفتحون الباب وتبيحون أفعالا ليس لها مقتض .

من هو الذى يستطيع أن يقول ، ولا يخشى الخطأ ، إن موت المريض آت لا ريب فيه ، ولا مفراً منه ؟

ألم يسمع كل واحد منا أكثر من مرة ؟ ألم ير بعينه مريضاً أقعدهم الداء القتال ، وأياس أطباءهم منهم ، فتركوهم لشأنهم ، ولكنهم استردوا الصحة

والعافية ، وعاشوا ، على حين طوى الموت أولئك الذين تنبأوا لهم
- بطيهم - موتاً محققاً ؟

تصوروا .. أتم الذين تحاكمون كوربيت عما كان يؤول اليه مصير
هؤلاء ، لو أن أحد أقاربهم كان قد قضى عليهم بناء على مشورة أولئك الأطباء ؟
إن ذلك لم يحدث ولكنه سوف يحدث بعد الآن فى كل يوم . . .
سيحدث غداً لو أنكم أقررتم كوربيت على نظريته !!

واذكروا . . ولا تنسوا العدد الجرار من المجرمين الذين لن يترددوا
فى ارتكاب القتل ليرثوا .

إن كل واحد منهم يستطيع أن يوفق — وأى قطيع يخلو من شاة
جرباء — إلى طبيب ينقده الجعل الوافر فيعطيه شهادة بأن قريبه الموسر لا
يرجى له شفاء . أو ليسوا يعطون الآن شهادة بالمرض لكل صحيح البنية
يدفع الثمن ؟

غداً يصبح من الأمراض الميئوس من شفائها ، عرق النساء الذى
يشكو منه العم الموسر ، ووجع الظهر الذى ينتاب الحالة الغنية ، بل تصبح
قضاء عليهم بالاعدام .

كل هذه نتائج جديرة بأن تزنها قبل أن تجيبوا بلا أو بنعم ، على السؤال
الذى سيطرح عليكم .

إن الإنسانية بأجمعها ، الإنسانية المتمدنية ستشعر غداً بهزة الحكم
الذى ستصدرونه اليوم .

فكروا ، وأطيلوا التفكير فى نتائج حكمكم ، وخلصوا أنفسكم من جو
هذه القاعة ، وتعالوا معى إلى القمم العالية التى أدعوكم لاستنشاق هوائها
الصافى .

الحياة ؟ إنها سر خفى لم يوفق عالم لاستكشاف كنهها بعد ، إنها نبع لم
تكتشف مصدره بعد ، ولم يدرس مجراه ، ولم يُسبِبر غور مصبه ، تظهر وتختفى

من غير أن يسيطر عليها إنسان ، أو يوجهها . . . إن الحياة مقدسة ،
لاسلطان لأحد عليها ، ومن حاول أن يوقف مجراها بالعنف ، فانما يكذب
على طبيعة الأشياء .

ولن تجدوا طبيبا استشير في الأمر ، ولم يرفض بتاتا فكرة القتل حتى
في الحالات الميؤوس منها .

ولن تجدوا عالما ، ولن تجدوا مشترعا ، لم يرفع إلى المستوى الذي
لايحتمل الجدل ، إن الحياة الانسانية مقدسة ، ولايجوز المساس بها .
وإذا ؟

هل ستعطون حق الحياة والموت ، هذا الحق الذي يأباه القانون على
العلماء ، والذي يشكر الضمير الانساني من منحه للهيئة الاجتماعية ، هل
تريدون أن تعطوا هذا الحق للفرد الواحد مهما كانت الظروف ؟ أوتريدون
أن يستطيع المرء ، ارتكبا على أساس خاطيء أو مكذوب ، أن يقتل
امرءا آخر ؟

إلى أى طريق تسوقوننا إذا ؟

إننى لأخشى أن نضيف إلى قائمة أسباب الجرائم — وما أطولها —
سببا جديدا أقوى أثرا ، وأبلغ ضررا .

ان براءة كوربيت تؤدي لاخطر النتائج .

إننى أوجه لكم الحديث باسم الهيئة الاجتماعية التى أنتم وكلاؤها ،
وباسم العدالة التى أنتم ممثلوها ، وأطلب منكم لاعتقاب رجل ، ولكن ادانة
فكرة جاحدة ملحدة ، فكرة خطيرة ، خطيرة على العدالة وخطرة على أمن
الناس وطمانيتهم .

سيقول لكم لسان الدفاع إنكم هنا لتحاكموا رجلا . . لا فكرة . .
أجل . . . هذا حق . . هو رجل وليس فكرة !!

هو رجل قتل أمه والقانون يحكم عليه بالاعدام !!
إنكم حين تحاكمون هذا الرجل تقدرون فكرته ، وتزنون نظريته ،
ومجرد إدخالكم لهذه النظرية في حسابكم يجعلكم ، سواء أردتم أو لم تريدوا
أنصارا لها ، أو قضاة عليها .

لندع عقوبة الاعدام جانبا ، فهي لا تدخل في حساب أحد .
انكم ، إذا رفضتم الظروف المشددة ، وقبلتم الظروف المخففة ، تراوح
الحكم الذى تستطيع المحكمة أن توقعه بين الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن
خمس سنوات .

ولن تذهب المحكمة ، وهذه عقيدتي الراسخة ، الى أكثر من الحد
الأدنى للعقوبة .

ولكنهم سيقولون لكم إنكم ، إذا قضيتم بالادانة ، أفلت تقدير العقوبة
من يديكم ، وأصبح من حق المحكمة ، وصار فى مقدورها برغم الظروف
المخففة أن تحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة .

ذاك حق ، ولكن ! إن القضاة الثلاثة ليتبعون أدوار هذه القضية
بمثل تأثركم وتأثرى ، وبمثل اهتمامكم واهتمامى ، إنهم رجال مثلكم ومثلى ،
قلوبهم تنبض كما تنبض قلوبنا .

من هو الذى يجراً على اتهامهم بأنهم سيتصرفون كآلات الميكانيكية
التي لا تدرى ماهى فاعلة ؟ !!

ان الدفاع ليهينهم أشد إهانة لو ظن فيهم مثل ذلك .

إن عقوبة قتل الأب الاعدام .

فاذا أجبتكم بنعم فى السؤال الأول وبلا فى الثانى كانت العقوبة الأشغال
الشاقة المؤقتة أو السجن خمس سنوات . إننى استمىحكم عذراً لتكرارى
القول ، ولكننى أريد أن أكون واضحا .

ولن أطلب اذا قضيتم بالادانة الا عقوبة السجن خمس سنين .

لقد قلت لكم يا حضرات المحلفين ، ولا أزال أقول ، إننى أريد القضاء على نظرية ، لا عقاب رجل .

فاذا حكمتهم ، وإذا تقدمتم بعد الحكم إلى رئيس الجمهورية بالتماس بالعفو فتأكدوا انكم ستلقون من هذا المائل أمامكم كل عون وكل مساعدة .

وكل ما أطلبه منكم فى الحاج ، هو أن تقضوا على الجريمة وأن تقولوا فى حكمكم إن من قتل نفسا يجب أن يحكم عليه .

إن متهم اليوم ليس ممن يحكم عليهم ، ولكنه أيضاً ليس ممن تبرأ ساحتهم .

فى إنجلترا البلد الذى كان يمكن أن ينتسب اليه كورييت فهو من أبنائه ،

فى إنجلترا حيث القضاء لا يُدخل العاطفة فى حسابه فى المسائل الجنائية ،

فى إنجلترا كانت جريمة كورييت قد فصل فيها من زمن وعلى غير الوجه

الذى أطلبه منكم !

فهنا ، فى فرنسا ، لا يفكر أحد فى أن يدلى له بحبل المشنقة .

يحاول كورييت ان يبرر فعلته بالقاء اللوم على جمود التشريع .

هو يسلم بأن من الخطر منح الأفراد الحق الذى أخذه لنفسه ، بقتل

أمه ، ولذلك يقترح ، فى خطاب وجهه الى الصحف ، الشروط التى يجب

على الحكومة أن تتخذها لاعداد المرضى الميئوس من شفائهم .

وخلاصة النظام الذى يقترحه ، هو أن يكون ذلك من حق المدير . .

بعد الاسترشاد ببلجنة طبية .

إن هذا النظام ، يا حضرات المحلفين ، متبع فى فرنسا .

ويجرى العمل به فى كل يوم .

وهو يؤدى ، بالرغم من كل الضمانات التى أحيط بها ، الى اخطاء

يوسف لها .

فالمدير هو الذى يأمر - بعد الاسترشاد ببلجنة طبية - بايداع المجانين

بالمستشفى المعد لهم .

ألم يدخل المستشفى مع شديد الأسف ، وبالرغم من كل الاحتياطات ،
أناس متمتعون بكامل قواهم العقلية ؟

ذلك ونحن أمام مجرد الحجز ، واصلاح الخطأ يكاد يكون في كل مرة
ميسوراً !

ولكن تصوروا ، يا حضرات المحلفين ، حالنا إذا كان المطلوب هو اعدام
المريض لا مجرد حجزه ، عندئذ تدركون لماذا تأتي السلطات العامة أن تأخذ
بعين الاعتبار مقترحات كوربيت .

مجرد جواز الخطأ ، وخشية خلق أسباب جديدة لجرائم القتل ، تلك
حجج كافية لعدم الأخذ بالنظرية الفاسدة التي لا يجوز لكم أن تقروها .

إن العالم أجمع يتوقع حكمكم .

استقولون للعالم اجمع إن محلفين فرنسيين قد قبلوا اليوم ما كان يقبله العالم
قبل ثلاثة آلاف سنة ، وما يقبله شعوب أواسط أفريقيا المتوحشة ؟
استقولون للعالم اجمع إنكم تبيحون للإنسان أن يقتل الآخر تحت ستار
المرض ؟

هل ستقرون ، أمام العالم أجمع ، إنكم تعدون تشريع فرنسا ناقصاً
مبتوراً ؟

إنكم . . . إذ تنهضون بواجبكم . . . وتستأهمنون ضمائركم ، وتفكرون
أحراراً شرفاء ، أنتم ممثلو الشعب ، وهو القاضي الأعظم ، إنكم لن تسمحوا ،
وهو ما يطلبه منكم بالحاح قاض من قضاة الجمهورية ، لن تسمحوا بأن يقال
بأن العدالة الانسانية شيء والعدالة الفرنسية شيء آخر !

وتولى الأستاذ هنري برون Henri Brun الدفاع عن المتهم :

إن قضية ريشارد كوربيت المعروضة عليكم هي قضية ضمير ، طرحت
على ضمائركم كقضاة ، ولم يسبق - فيما أعلم - أن عرض على محلفين قضية في

مثل دقتها . إن العمل المطلوب منكم أن تزوره قد املته عاطفة سامية ، يكاد يكون ادراكم مستحيلا لولا أن الباعث عليه شعور بالشفقة والحنان .

لطالما دعيتم ، أنتم أو من سبقكم ، لتحاكموا سفاكين دفعهم إلى الاجرام الشهوة أو الثأر أو الغيرة ، أو ارتكبوا الجريمة بعامل من هياج وقتي . أما كورييت فحالته ليس لها مثيل . إنه قتل أمه التي أحبها ، أمه التي وهبته الحياة مدفوعا بقوة خارقة من الشجاعة الروحية . قتلها ليخلصها من آلام فوق احتمال البشر ، آلام كان مصيرها أن تقودها إلى موت محقق ، لا أمل فيماعداه ! تلك هي ظروف القضية المؤلمة في بساطتها ! !

أمثل هذه الشجاعة تستحق ، حتى مع تطبيق الظروف المخففة ، عقوبة السجن خمس سنوات ؟ لندرس القضية هادئين ، فاني لا أشك لحظة في أن جوابكم سيكون لا .

ستقولون لا ، ولن يغير من رأيكم مرافعة النيابة البليغة المؤثرة ، لن يؤثر فيكم قول حضرة النائب المترافع ، ليدخل التردد في نفوسكم ، إنكم اذا برأتم سيقابل الجمهور ، في فرنسا وفي البلاد الأجنبية ، حكمكم بالسخط والانتقاد الشديد .

إني واثق من استقلال رأيكم ، مطمئن من أن أمثال هذه العبارات لن تدخل في حسابكم ، فهي لا تليق بعدالتكم . انكم ستحاكمون المتهم وتصدرون قراركم في هدوء ضمائركم التام . ولن تترك ظروف الحادث أو نتائجه أي أثر فيكم ، فلقد أقسمتم يمينا مغلظة على ذلك ولستم من الذين في أيمانهم يحنثون . لقد قال لكم حضرة النائب المترافع ليسهل عليكم الحكم بالادانة إن غرضه الوحيد في هذه القضية هو أن يحصل على حكم بمبدأ ، وأشار لكم من طرف خفي ، بل بطريقة واضحة ، إلى امكان التماس العفو . لقد بذل كل وسائله لتحكموا بالادانة ! !

وردي على حضرة النائب المترافع هو أن واجبه وواجب كل واحد

منا ، أن نبقى في حدود هذه القاعة ، لا نبارحها . وإني أعتد مطالبة المحلفين بأن يدينوا رجلا ليصيبوا مبدأ خروجنا على حدود ذلك الواجب . وبعبارة أوضح إنهم يطلبون منكم خمس سنين أشغالا شاقة يتحملها هذا المسكين كورييت ، في سبيل اقرار مبدأ !! أى كلام هذا ؟ ان الأحكام التى تصدر هنا لا تقرر مبادئ ، ومحاكم الجنايات لا تضع النظريات ولا تهدمها ، وإنما جعلت لتحاكم أشخاصا لا لتفصل في نظريات

ولما لم يكن من الميسور أن نحكم إلا على مانعرف ، فسمحوا لى أن أقدم لكم المتهم ، قبل أن أشرح لكم تهمة .

ان كورييت فى الثانية والعشرين من عمره . هو من مواليد مدينة كافايون ، جاء وهو فى الثالثة من عمره الى هير حيث كان أبوه وكيلًا لقنصلية بريطانيا . مات الأب فى مدينة موبلييه عام ١٩٠٦ وریشارد فى السابعة فتكفلت به جدته لأبيه ، وأخذته معها إلى بلاد الغال . فلما بلغ التاسعة حضر مع أمه إلى دينون الحمامات ثم إلى هير حيث أقام إقامة متقطعة من عام ١٩١٠ إلى يومنا هذا .

لقد كان مولده بأرض فرنسية ، من أم فرنسية . هو انجليزى الأب ولكنه حين خیر اختار الجنسية الفرنسية ، وخدم فى جيش فرنسا ، خدم فى افريقيا واشترك فى حروب مراکش وعاد إلى بلده عام ١٩٢٦ وقد شهدله جميع رؤسائه أطيب شهادة .

ومعلومات البوليس عنه كلها ثناء على خلقه . حياة منظمة ، حياة جد لا تشوبها شائبة . لم يكن يبارح منزله إلا نادرا ، يعيش تارة مع أمه وتارة أخرى مع جدته ، وهما كل ما يملك فى هذه الحياة .

هادى الخلق ، رزين ، ليس فى تصرفه ما يدعو لتوقع الحادث المفجع الذى جرى على مسرح الفيلا بريسيزوا .

كانت علاقته بأمه ، على الأخص ، مشربة بأرق عواطف الحنان والحب .

كان لها الابن البار ، المحب ، الممتلئ اخلاصا وبذلا . ولقد سمعتم مدام بوييه ، وقد جاءت خصيصاً من جنيف ، لتحدثكم عن مدى عناية كوربيت بأمه . وعدد لكم الدكتور فالمر ، وهو الطبيب المعالج للأم ، التضحيات العديدة التي قدمها كوربيت لأمه وشهد الخدم بما رأوا وشهد القسيس بوييه شهادة لخصها هو لنفسه في تعبير يتركز في الذهن فقال لكم « إنه كان مثال الأبناء البررة . . »

وأمامكم ، في ملف القضية ، شهادة مدام كوربيت المسكينة نفسها ، فهي تتحدث في خطاب منها إلى صديقة لها فتقول : « ان روجيه — وهو الاسم الفرنسي الذي كانت تدلله به — ان روجيه ممرض حنون ، يعطف على وأنا أسبب له متاعب جمة ، ولو أنه كان بنتاً لما خدمني بعناية أكثر . »

ها قد عرفتم ماضي كوربيت ، وعرفتم على الأخص مدى حبه لأمه . فلننظر في وقائع الحادث .

« في نوفمبر سنة ١٩٢٨ كان كوربيت في إنجلترا عند جدته ، ووصله خطاب من أمه تقول له فيه : إنها مريضة من يوليو وإنها في ألم شديد وأن الدكتور فالمر الذي استدعته قال لها إن الحالة تتطلب عملية جراحية عاجلة وختمته بقولها « إنني أكاد أجن فأجبنى تلغرافيا »

وهذا الذي أصبح فيما بعد السجين نمرة ٥٦ ، لم يحب ، ولكنه حزم أمتعته ، وامتطى الجو الى جوار أمه . وفي طريقه اليها مر على الدكتور فالمر وسأله في لهفة : « ما الذي حدث يا دكتور ، هل الحالة خطيرة ؟ . . » فقال له الدكتور : « لقد كنت أتوقع حضورك ، وقد أحسنت صنعاً بالمجيء . » ولكن الدكتور وقد رأى شحوب وجه كوربيت واضطراب نظراته ، صمت برهة ثم قال له : « لقد دعيتي اليها ، وفحصتها وذكرت لها حتى لا تقلق إن الأمر يتطلب عملية بسيطة ولكن الحالة في منتهى الخطورة . إنها مصابة بالسرطان ! »

احتبس الكلام بين شفتي كوربيت ، ونظر فلم ير إلا الأفق الأعتم ،
والمستقبل المظلم ، لقد انتهت أمه وسوف يدركها الموت ، بطيئاً ، مؤلماً ،
شديداً ، لا مفر منه ، ولا أمل لها في الشفاء . . . ولكنه تجالد ، وغلبته غريزة
البنوة والبر بأمه ، فاعتزم أن يناضل الموت في سبيل خلاصها .

طلب من الدكتور فالير أن يستدعى الجراح الشهير مالارتيك وأسرع
هو الى جوار أمه ، حيث وجدها في فراشها وقد هدّ الألم قواها ، وتقلصت
عضلات وجهها ، فأرتمى بين أحضانها ، وطوقته بذراعيها الشاحبين الهزيلين ،
وبكت وبكى ، وكان تألمها لآلمه ، أشد وقعاً من تألمها لآلمها ، فنسيت
آلامها لتفكر فيه وتطالبه وتستحلفه أن لا يحزن وأن ينسى . وكيف ينسى
كوربيت وقد وجد أمه وتلك حالها ، وشعر بخنائها وهي تغدقه عليه ، لآخر
مرة . لقد تفانى في خدمتها ، وأمضى الليالي ساهراً بجوارها ، يرهاها
ويخدمها ، لا يصيبه كلل ولا يعتوره ملل .

وجاء الجراح الكبير مالارتيك وفحص ودقق ثم أعلن بأن السرطان
متقدم لا يجدى فيه مبضع الجراح . واستعان كوربيت بالراديوم ، ووضع
ألمه فيه ، فاخذ أمه الى إحدى العيادات مرة ومرة ومرات ، خيل له عقبها
ان حالة أمه في تحسن فعاوده الأمل ولكن الى حين . فقد عادت
لنكستها وكانت شديدة ، وكأن لهيب الحياة لم يرتفع إلا لينطفئ . واستحق
السرطان مرة أخرى تعريفه الطبي : أورام خبيثة متجددة . . .

وهكذا تحدى المرض الخبيث مشرط الجراح ، ولم يعجباً بمفعول
الراديوم ، وقال الطبيب المعالج بالراديوم إنه لم يعد في المقدور عمل أى شئ ،
وإن العلم قد قال كلمته الأخيرة .

لم يدرك كوربيت وقد تملكه اليأس أى باب يطرق . قصد باريس وقصد
لندرا واستشار أساطين الطب . وقيل له بأن من وسائل علاج السرطان
الحديثة الأشعة الكهربية المغناطيسية . فاشترى حزاماً كهربائياً مغناطيسياً

وأرسله الى أمه . فاستعملته ولا فائدة . سأل الاختصاصيين في أمراض السرطان بباريس ، وبجلاسجو وعاد الى هير وقد فارقه كل أمل .

واقتربت الساعة لقد حاول كوربيت كل ما هو مستطاع ، وقد رأيتموه كيف جاهد وكيف اجتهد . طرق الأبواب فأوصدت كلها في وجهه ، وأقر العلم بعجزه ، ولم يعد في مقدوره أن ينجده . لقد علم من الأطباء أن أمه مقضى عليها وأن المسألة ان تعدو بضعة أشهر تموت بعدها حتما ، وكل يوم جديد يضاعف شعورها بالآلم .

استعان بالاسبيرين على آلامها ، ولكن الاسبيرين برغم مضاعفة كمياته لم يقو على اسكات صوت الألم ، واستعان بأدوية أخرى فلم تكن أقوى مفعولا .

والتجأ إلى الدكتور فالير ليضع حدا لآلام أمه فصارحه الدكتور بأنه لم يعد أمامهم إلا المورفين .

المورفين ؟ .. انكم لتعرفون جميعا أن المورفين مادة سامة ضارة تعاقب القوانين على تعاطيها ، أو الاتجار بها بغير أمر الطبيب . فالمورفين إذاً خطر عام . وأمر الطبيب باعطائه ؛ لمن لا أمل في شفائه إنما هو تعجيل بالمرض إلى طريق الفناء .

ماضرنا لو كنا نصارح أنفسنا الحقيقة ؟ ان المريض الذي يحقن بالمورفين إنما يحث به ويساق سوقا بطيئا إلى النتيجة العاجلة التي اختارها كوربيت لأمه

بقى كوربيت في الفيلا بريسوزا وجها لوجه مع أمه ، يستمع مكتف اليدين إلى ألمها ، وينصت وهو عاجز إلى صراخها ، ويسمعها تنادى الموت ليخلصها من آلامها والموت لا يجيئها .

وفي يوم ٧ مايو بلغت الآلام بأمه حدا جعله لا يفكر ولا يتحول إلا بفكرة ثابتة تسلطت عليه : هي أن يضع حدا لآلام أمه .

شعر بهول الفكرة فخرج من الفيلا هربا منها ، ولكنها تبعته ، ثابتة ، ملحّة وانتصرت في النهاية بعد نضال عنيف . لقد تسلطت عليه وأمدته بالشجاعة الكافية ليقضى على آلام أمه ، وعلى ذلك قر قراره .

أعطى أمه جرعة كبيرة من دواء منوم وتناول لنفسه مثلها ولما فعل المنوم فعله ، خاض أمه من آلامها بطلق نارى فى الوجنة أطلقه عليها عن كشب ، فمرت من الحياة إلى الموت من غير أن تشعر .

وما كاد يفعل حتى فارقت شجاعته ، ولم تبق له قوة . وهو يصف بنفسه حاله فيقول : « فشيت بضع خطوات عائرة وأمسكت بالباب ، وخيل إلى أن نمالا مثلجة تتسلق عروقي وتصل إلى شعري ، ومشيت لا أعى وكأن حوائط المنزل تتحرك ، والأرض تدور بى . والأنوار الكهربائية تتضام ، وكل ما فى الوجود يختفى من أمام ناظرى . »

أضاع المخدر وأضاع هول الحادث وعيه فسار فى الدار لا يلوى على شىء . كالآلة الأوتوماتيكية ، فلما اشرق فجر يوم جديد واضاء ظلام تلك الليلة القائمة ، سقط منهوكا ، ضعيفا ، مغلوبا على أمره . وحين عاد إلى وعيه ، تناول مسدسه وأطلقه على صدره ، ففقد صوابه ، وارتدى على السرير حيث كانت أمه راقدة ، وقد تخلصت من آلامها .

لقد كانت إصابة كوربيت خطيرة . حفت القلب واخترقت الرئة اليسرى واستقرت فى الظهر وكانت نجاته معجزة طبية هو مدين بها للعناية الفائقة التى لقيها بالمستشفى .

ومرت أسابيع وجاء دور النقاهة وكتب كوربيت إلى جريدة الماتان خطابا طويلا معنونا : « لماذا قتلتُ أمى ؟ » وظهر المقال فى ٢٩ مايو وهو مضموم لملف القضية . . إنه مرافعة مؤثرة فى صالح بعض ضحايا الأمراض القتالة يطلب هو أن يمنحها القانون حق التخلص من آلامها باختيار الموت . ومن المهم أن تعلموا يا حضرات المحلفين أن هذا الخطاب الذى أعد

للنشر قد دفع كوربيت إلى كتابته شعور نبيل بأن يوفر على غيره ارتكاب العمل المؤلم الذى كلفه هو كل تلك الشجاعة وكل تلك الآلام . انه يطلب أن يكون فى تشريع المستقبل رحمة وأن يكون من المباح قانونا وضع حد لعذاب الميئوس من شفائهم . إنه فكر فى طول ما تعذبت أمه وود لو أن الحياة الاجتماعية تعطى الموت لمن يطلبه ويستحقه .

لقد قاوم حضرة النائب المترافع الفكرة التى دعى اليها كوربيت ، لأنها ، كما يقول ، فكرة وحشية ، ولأن للحياة الانسانية حرمتها وقديسيتها ولأن فى تطبيق هذه النظرية ما قد يؤدى لاساءة استعمالها .

وما بى رغبة فى أن أدخل مع حضرة النائب المترافع فى مناقشة بيزنطية تبعدنى عن موضوع هذه القضية ، فانى أريد أن أبقى فى حدودها لا أتجاوزها . ولكنى ألاحظ أن حضرة النائب مخطئ . فى اعتباره توحشا فكرة قبلها المشرع وأقرها . أليس من المسلم به اننا فى فترة تطور كامل لأغلب الآراء الانسانية ؟ فما هو الذى يمنع المشرع - بعد أخذ جميع الاحتياطات اللازمة - ما الذى يمنعه - من أن يبيح تلك النظرية ؟ ولم الدهشة ؟

أو لم يكن الانتحار فيما مضى من الزمن معدودا من الأعمال الاجرامية التى تدعو للاستهجان العام ومعاقبة الحكام ؟ تذكروا أنه فى الأزمنة الماضية وإلى القرن السابع عشر ، وهو منا قريب ، كانت جثة المنتحرت حاكم ويحكم عليها وتجر على الأرض وتدفن ووجهها إلى أسفل ! ! أو لم يكن الشروع فى الانتحار إلى ما قبل الثورة الفرنسية ، وما عهدنا بها ببعيد ، يعد كالشروع فى القتل سواء بسواء ؟

أرايتم مدى تتطور الزمن ؟ أرايتم طول الطريق الذى قطعناه ؟ لم يعد الشروع فى الانتحار جريمة ولم تعد فعلة المنتحر بما يستحق الاستهجان ؟ ! ومن المسلم به يا حضرات المحلفين ان كوربيت لم يفعل الا أنه ساعد على تحقيق أمنية طالما أبدتها أمه . فأنتم تذكرون أنها ألحت ، أكثر من

مرة ، على بستانى الحديقة أن يستحضر لها مسدسا . فاذا كنا ، فى هذا الزمن ، لا ننكر على الانسان أن يقضى على حياته ، فهل الفرق كبير بين ذلك وبين أن نقر له بالحق فى ان يطلب من غيره الموت الذى يعجز هو عن الوصول اليه ، كما عجزت مدام كوربيت ؟

لا تقولوا إن مبدأ حرمة الحياة هو الذى يعارض نظرية كوربيت ! فان هذا المبدأ فى حالتنا الراهنة معناه الحكم على المصاب بالسرطان أن يموت موتا بطيئا ، فيه ألم وفيه عذاب . ولا يمكن التمسك بهذا المبدأ على إطلاقه ، فالقانون يبيح الاعتداء على حرمة الحياة بنص المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات فى حالة تجمهر تستعمل فيه الأسلحة .

لماذا ؟

لأن الحياة الاجتماعية تدافع عن نفسها فى حالة الهياج ، فهى تخشى الألم وتقرر حينذاك أن لا حرمة للحياة الانسانية . فلماذا يحرم الفرد من حق الدفاع عن نفسه ضد الآلام إذا لم تكن له من حيلة غير الالتجاء إلى الموت ؟ إنك تخشى يا حضرة النائب من اساءة استعمال هذا الحق ، فهل لك أن تذكر لى مادة واحدة من مواد القانون تحول دون اساءة استعمال الحق ؟

ان فى هذا القدر كفاية ، وأخشى أن يجرنى البحث بعيدا . فلنسلم بأن الموت وحده ليس هو الذى يُخشى فمن الآلام ما هى أشد من الموت هو لا وأفظع وقعا . ولقد أراد كوربيت ان يخلص أمه من تلك الآلام . أراد لها خلاصا سريعا كسكتة القلب التى فضلها جميعا . إذا نحن خيّرنا - خاتمة حياتنا ، عن احتضار بالسرطان بطيء ، مؤلم ، طويل .

هذا هو الذى خطر لكوربيت ، فحرام أن نسدل على فعلته ثوب الاجرام . إنه لم يرتكب جرما ، بل أدى عملا ينطوى على الشفقة والحنان ، دفعه اليه حبه لأمه . إنه لم يرتكب غشا ، ولم يقصد سوءا ، بل أراد رحمة وتذرع بالشجاعة .

لن تسووا بين كوربيت وبين السفلة والمجرمين الذين يستحقون العقوبة . لقد أبى الموت أن يقبله ، فلن ترضوا أنتم له السجن أو الليمان .
اننى فى هذه اللحظة التى أترك فيها بين يديكم مستقبل هذا الشاب أتوسل اليكم ان تستدعوا أمام عدالتكم ، بقوة خيالكم ، روح أمه . إنها ستطلب اليكم فى كلمات هادئة أن تشفقوا بابنها كما أشفق هو بها .
افتحوا له أبواب السجن التى ظلت موصدة عليه خمسة أشهر . دعوه يخرج ، قبل غروب شمس هذا النهار ، ليستطيع أن يبادر إلى قبر أمه ويضع عليه الازهار .

وكان ما طلب الدفاع .

القتل بدافع الغيرة

عاشقان حالت ظروف الحياة دون اجتماعهما وهنأئهما ، هل يدفعهما الحب لتفضيل الموت على الحياة ، والأقدام طوعاً واختياراً على قتل نفسيهما ؟ هذا هو البحث الذى أثاره الكاتب البسيكولوجى الأشهر بول بورجيه الذى فقدناه فى هذه الايام فى روايته التلميذ Le disciple ، تلك الدراسة التحليلية العميقة للنفس البشرية ، التى لم تترك زاوية من زواياها ، حتى قشتها وكشفت عن خباياها .

وهذه الرواية ، على ما فى موضوعها من غرابة ، ليست وليدة خيال الكاتب ولاهى من اختراعه ، بل هو قد اشتقها من صميم الحياة . جرت حوادثها ، وعاش أبطالها ، وعرضت وقائعها على القضاء فى بلدة شرقية هى قسطنطينية من أعمال الجزائر .

كان شامبيج طالباً فرنسياً فى الثانية والعشرين من عمره ، وسيم الطلعة ، واسع الخيال ، شغوفاً بأبطال المغامرات ، خانه التوفيق فى تجارب حبه الأول فراح يؤلف فى الحب رسالة سماها « التقسيم اللانهائى للقلب . »

تعرف فتانا ، فى عام ١٨٨٦ وفى مدينة قسطنطينية التى اتخذها موطناً له ، بسيدة انجليزية الأصل ، زوجة لمهندس فرنسى يعمل كمفتش عام بالسكك الحديدية . كانت تكبر شامبيج بعشر سنوات ، وكانت تقية ، ورعة ، حريصة على أداء واجباتها الزوجية ، متوفرة على العناية بطفليها ، تسعدهما وتسعد زوجها .

كانت محترمة من الجميع ، محبة اليهم ، لطهارة سمعتها ، وبعدها عن كل ما يريب . فما كان أحد يتصور أن لها بانسان علاقة إلا علاقة التعارف الاجتماعى البرىء .

وما زال ذلك اعتقاد الناس فيها ، حتى كان اليوم الخامس والعشرون

من يناير سنة ١٨٨٨ ، إذ أثر عليها ، في غرفة نومها ، جثة هامة ، . لا تسترها إلا غلالة رقيقة ، وقد اخترقت وجنتيها رصاصتان ، ووجد شامبيج بجوارها ، وقد نفذت رصاصتان من نفس المسدس من خديه هو أيضاً فتركناه أقرب إلى الموت منه إلى الحياة .

وكانت دهشة . . . ولم يرد أحد أن يصدق أن لمدام جريل ، ذات الماضي المجيد ، علاقة غرامية .

وأفاق شامبيج من غيبوبته ، وما كاد حتى انتزع ضماداته وصار يصرخ : اقتلوني ، إجهزوا على ، لقد كنا متحابين ولم نتمكن من الفرار سرياً فأخذت مني وعـداً أن أقتلها ، وأمسكت المسدس بيدها ، ورغبنا أن نفارق العالم خلال قبلتنا الأخيرة .

وجاء التحقيق فأيد روايته أو كاد ، وذلك بالرغم مما اكتنف التحقيق من صعوبات . فقد كان الزوج يأبى أن يصدق أن زوجته منحت هذا الحدث حبها ، وكانت الطائفة البروتستانتية ، التي تنتسب إليها الزوجة تؤيد الزوج في دفاعه عن سمعة زوجته ، فتولى قسيس منها فحص أوراق القتيلة قبل أن تقع بين أيدي المحققين . وبنى الزوج وبنت الطائفة دفاعهما على أن القتال قد أوقع المسكينة في فخ وسقاها مخدراً ، ليغتصبها ثم يقتلها ثم يمثل بعد ذلك مهزلة الانتحار التي مثلها .

وكان ذلك مقبولا لولا أن جاءت المشاهدات المادية فأيدت رواية القتال ودعمتها ، فقد وجد المحققون كل ما في المسكن مرتباً . فملابس القتيلة التي كانت ترتديها مطوية ، وموضوعة في أماكنها بعناية ، كما تفعل المرأة المطمئنة حين تخلع ملابسها ، وفستانها مطوياً تحت غطاء السرير وكذلك قميصها ، ورباط جواربها وملابسها الداخلية كلها . ولم يوجد بجسمها أى أثر لمقاومة أو عنف . ووجد بيدها اليمنى آثار دماء مما قد يساعد على تصديق ما قاله القتال من أنها أمسكت المسدس بيدها حين إطلاقه فلوث الدم يدها .

وظل أنصار القاتل والقتيلة في مواقفهم لا يتزعجون ، ولا يقبلون عنها محيداً . وقدم شاهد كتابا بخط يمين الزوجة ، أكد الخبراء صدوره منها ، وأكدت عباراته حبها للقاتل وعلاقتها الأثيمة به . ألم تكن تقول له فيه : « ... تعال وخذني إني لك فلا تشك في حبي ... » ؟ فجاء خبراء آخرون من أنصار القتيلة يؤكدون أن الخطاب مزور ، وينفون صدوره منها ، ويقدمون على التزوير ألف دليل ودليل .

وكان أنصارها ، كما قال قسيس القرية ، شهودا على فضلها فأقسموا ليدافعون عنها ضد كل دليل وضد البداهة نفسها .

قدمت القضية للمحكمة ، في شهر نوفمبر من تلك السنة ، وفي وسط جو كله انقسام وكله عدا . وادعى زوج القتيلة ووالدتها بالحق المدني ، وتقدم للدفاع عن المتهم نقيب محامى باريس إذ ذاك ، يؤازره ويعاونه محام ناشئ هو الاستاذ هنرى روبر ، الذى أصبح فيما بعد نقيباً لمحامى باريس وعضواً بالأكاديمية الفرنسية ، ومؤلفاً يشار إليه بالبنان .

بدأ شامبيج يقص على المحكمة ، ويعرض على قضائه تطورات حب جنونى منقطع النظير ، مقطوع الأمل . قال بأنه لما جاء اليوم الذى اعتزم فيه الرحيل إلى باريس ليتم دروسه ، قصد إلى دارها يودعها ، وقدم إليها باقة ورد وأبلغها عزمه فقالت له : « نعم ، نعم . . . سافر حالا » ثم بكى وبكى ، وارتدى كل منهما بين ذراعى الآخر ، وقالت « إن هذه حال لا يمكن أن تدوم . إنها مستحيلة ، لنفرسوبيا » واتفقت معه على الفرار ، وأخذ هو يبحث من جانبه عن النقود فلم يوفق .

قال له القاضى ، وهو يحاوره : « ألم تعترضك فكرة هذه الأم التى تريد أن تهجر أسرتها ؟ »

- إن فى الحياة ظروف لا يقدر الإنسان فيها ما هو فاعل .

- ولكنك إزاء أم تحب أولادها لدرجة أنها مرضت حين أصيبت

بفقد ابنها ، وأنت مع ذلك تدبر معها في رباطة جأش وهدوء ، وسيلة هجرهم .
ألا ترى وأنت قد درست طبيعة النفس البشرية ، أن ذلك ليس بالأمر الطبيعي ؟
- إن في علم النفس ، كما في بقية العلوم ، أموراً لا تقبل التفسير . وعندى
إنها إذا كانت قد أحبت أولادها لدرجة العبادة ، فإنها كانت تحبني لدرجة
الجنون ، وقد كنت أشاطرهما ذلك الحب . قد ترون ذلك أمراً غير عادى ،
وانه لكذلك ، ولكنه الواقع ، ولا تطلبوا منى له تعليلاً .
- أنت تقول إنك كنت في حاجة لعشرة آلاف فرنك لتفرم معها . وهذا
المبلغ لم يكن لازماً لهذه الدرجة ، فقد كان لدى مدام جريل ١٩٠٠ فرنك
واسهم كانت تستطيع أن تبيعها .

- إن الرجل الشريف لا يستطيع أن يفهم مثل هذا الاعتراض .
- امعنى ذلك أنك تأبى أن تخطف امرأة مستعينا بنقود زوجها ، ولكن
ضميرك لا يؤنبك على قتلها ؟

- لم يكن المانع عندى أن النقود لزوجها ، بل لأنها نقود امرأة . ولما
اجتمعنا يوم الحادث ، وقد بحثت عن قرض فلم أوفق ، نبتت لدينا فكرة
الانتحار سوياً . وقالت لى ، بعد لحظة تردد « فلنرحل » فأجبته « فلنرحل »
فقلت « ياللاسف ، ليتنا احضرنا الصغيرتين معنا ، حتى كنا نراهما مرة
أخرى قبل أن نموت » . وكان المسدس بيننا ، تحت الوسادة ، فتناولته .
فأردت أن انتزعه من يدها فقالت : « أنت جبان ، لقد أقسمت لى برأس
أمك أنك بعد فضيحتى تقتلنى » ووضعت المسدس على وجنتيها وقالت لى
« اطلق ! إنك تؤلمنى ، لماذا ترتعش ؟ عدنى بأنك سوف لا تجعلى أتألم ،
ولكن قبل ذلك قبلنى القبله الأخيرة »

وكنت ارتعش لدرجة لم اتصور من قبل أن يرتعشها انسان ، فعادت
ووضعت المسدس على صدغها ثم قالت « اطلق . . . لا . . . حاسب . إنه
غير موضوع فى مكانه تماماً ، وأحسننت وضعه ثم قالت مرة أخرى : « اطلق »

واردت بعد ذلك ان اقتل نفسى ، وحاولت ، ولكنى لا أدرى ما حصل .
— ولكن الخبراء يقولون إنه من غير المعقول أن تكون مدام جريل
قد أمسكت المسدس بيدها أثناء إطلاقه ، لأن يدها كانت تحترق .
— إننى أو كد صحة ما قلت .

— ولكنك استطعت بكل هدوء أن تطلق عيارا ثانيا على مدام
جريل ، فلماذا لم تأخذ كل هذا الاحتياط لنفسك ؟ فان إصابتك
خفيفة .

— إن الرجل الذى يقتل امرأة لا يستطيع أن يتمالك أعصابه ، ومع
ذلك فيكفينى أن ضميرى مستريح ، وأنه معى . فليست قاتلا ...
— ولكن الاتهام يؤكد أنك قتلتها .

— (بصوت مختنق) هناك أمر لا يمكن نكرانه ، وهو أننى كنت
أحبها .

وتلا الرئيس خطابات من مدام جريل تدل على أنها كانت تحبه حبا جما ،
ثم ختم استجوابه للتهمة بقوله :

— وعلى كل حال ، سواء أ كنت قتلت مدام جريل لأمر فى نفسك ،
أو لأنها طلبت منك أن تقتلها حتى لا تعيش بعد فضيحتها ، فقد تسببت فى
إفساد امرأة محترمة ، وحرمت منها زوجها وولديها .

— هذا ما حصل . والكل يعتقد أن موتها فضيحة ، ولكنى أعتقد
أنه بطولية .

— إن ابنتى مدام جريل سوف يترك لهما ، عند ما تبلغان سن الزواج ،
أن يقدرتا تلك البطولة

وأراد شامبيج أن يلقي فى روع القاضى أن الزوج كان يعلم بعلاقته
اللائمة بزوجه ، ودال على ذلك بأنه فى ذات يوم ، بينما كان يتناول العشاء
فى بيتهم ، أراد أن يدس فى يد الزوجة ورقة كتبها لها ، فلهجت ابنتها

الورقة ، وأرادتا اختطافها ، وجرى ذلك كله تحت سمع الزوج وبصره ..
وجاء الشهود فلم يأتوا بجديد يذكر . وجاء الزوج الذى كان غائبا
أثناء الجريمة ، فقص على المحكمة كيف تعرف إلى زوجته ، وكيف
تحابا ، وكيف عاشا عشر سنين عيشة راضية هنيئة ، تجعله يفخر دائما بأنها
حملت اسمه .

— لقد قال المتهم وأقاربه انكما كنتما على خلاف .

كل هذا غير صحيح ، لم يكن لنا إلا عيب واحد ، وهو أن دارنا كانت
مفتوحة دائما للجميع .

— إن من واجبي أن أسألك بعض أسئلة مؤلمة . يدعى المتهم أنك لم
تكن تجهل حبه لمدام جريل .

— هذا محض اختلاق ، وهو فوق ذلك غير مفهوم ، إذ لو كنت
علمت ذلك لما كان هناك ما يمنعنى من أن أطرده من دارى .

فالتفت القاضى إلى شامبيج وسأله :

— هل سمعت يا شامبيج ، فماذا تقول فى ذلك ؟

— اتى أمام شهادة معتدلة كشهادة المسيو جريل ، أرانى ملزما
بالسكوت .

— ولكنك ادعيت أشياء نسبتها إلى المسيو جريل ، ورويت مثلا
حكاية الورقة التى أردت أن تعطى لمدام جريل وحاولت ابتهاها اختطافها .
— لقد ذكرت ذلك فى أقوالى ، وأنا أصر على ماقلت .

ثم استمر القاضى فى سؤال الزوج .

— أرانى مع الأسف مجبرا على توجيه سؤال جارح . إن المتهم يقول
إنه اتصل بزوجتك فى يوم الحادث مرتين .

ولكن هذا لم يزعزع ثقة الرجل فى زوجته ، فكان رده :

— انها تكون إذا إما فاقدة الوعي أو جثة هامة . أما في غير هاتين
الحالتين فلم يكن في مقدورها أن ترضى العار .
— ولكن المشاهدات المادية أثبتت ذلك .
وظال الزوج مع ذلك على ثقته :

— أنا لا أستطيع إلا أن أؤكد اعتقادي التام في شرف زوجتي .
وتوالى الشهود . بعضهم يشهد بطهارة مدام جريل ، و البعض الآخر
يشهد لمتهم بالشرف والاستقامة :

ثم ترافع محامي والده القتيلة وزوجها فقراً للمحكمة فقرات من كتاب
ألفه صديق لمتهم من أحاديثهما سوياً ، وأهداه اليه أظهر فيه ما عليه المتهم
من خلق فاسد ، وخيال مريض . وتلا فقرات من خطابات القتيلة لأهلها
وصديقاتها تدل لآخر لحظة ، على هنائها وسعادتها وعنايتها بابنتيها ، وشغفها
بهما وسهرها عليهما ، مما ينفي عنهما تهمة الحب المحرّم ، والرغبة في الفرار
بعيداً عن زوجها وأولادها .

وطالب في ختام دفاعه استعمال الشدة « لأن القاتل لم يشعر بأى شفقة
عند ما قتل تلك التى يبكيها الآن كثيرون . إنه لم يشفق عندما هدم هناء
زوج مسكين ، ولم يقنع بذلك ، بل هاجمه فى أعز شئ لديه ، فى عرضه
وشرفه . انه لم يشفق عندما حرم بنتين عزيزتين من أمهما ، وعندما حاول
أن يحملهما طيلة ماتبقى لهما من العمر ، عبء اتهاماته الباطلة . . انه لم يشفق
على أحد فليس له أن يطالب بشفقة أحد .

وكذلك فعل النائب العام ، فقد ناقش رواية المتهم ، وبين باطلها . وكم
كان مؤثراً حين التفت إلى المتهم وقال له :

— خيانة الصداقة ، جريمة ترتكب فى الخفاء ، تدل على منتهى النذالة
والحقارة ، وأنت مع ذلك تسميها بطولة !! أنتم يامن ذقتم الموت فى سبيل
الوطن ، وفى سبيل المبادئ النبيلة . إنكم لم تعودوا شيئاً مذكوراً . افسحوا الطريق

لهذا الغر الفاسق الذى يقتل امرأة ، ويُخطئ نفسه . ان كانت نفسك شريفة وروحك عالية كما تدعى ، أما كان الأجدر بك أن تخرع ا كذوبة نيلية ، تحمى بها شرف من أحببت ، ومن احبتك ، فتقول مثلاً « إنها قاومتى فقتلتها » انما الجبان هو ذلك الذى يقتل امرأة ثم يحتفى وراء شرفها ليحصل على تخفيف العقاب عنه .

إن رواية شانبيج ، وان صحت كلها ، لا تنجيه من عقوبة القتل . ان فعلته عارية من كل كرم ونبل ، مهما حاول وحاولوا أن يمجّدوها ، ويحيطوها بهالة من نور .

وجاء دور محامى المتهم فدافع عنه ما استطاع ، وحاول أن يؤيد صحة دفاعه ، ولكن المحكمة حكمت بالاشغال الشاقة سبع سنوات ، وُعدّل الحكم ، بعفو من رئيس الجمهورية الى السجن بدل الاشغال الشاقة .

ولما صدر أمر التخفيف وجّه الزوج الى رئيس الجمهورية المستهو كارنو خطاباً مفتوحاً جاء فيه :

« إني أطلب منك أن تصدر عفواً كاملاً عن السفاك شانبيج ، لا تمكن من الاقتصاص لنفسى بنفسى . ولا أظنك تضن بهذا الذى منحته للقاتل ، علىّ انا ، الذى لا يزيد على أن يكون رجلاً شريفاً . . »

أمضى شانبيج مدة عقوبته ثم طواه النسيان . وفي سنة ١٨٩٧ التحق بالجيش اليونانى ليحارب الأتراك . ثم استوطن باريس واتخذ لنفسه اسماً جديداً والف كتاباً ونشر مقالات ، ومات منسياً فى شهر يونيو سنة ١٩٠٩ .

حرمة الدار أو الدفاع عن العرض

كانت مدام دي جيفوس De Jeufosse زوجة لأحد ضباط الجيش الفرنسى مات زوجها فى منتصف القرن الماضى ، فأقامت فى قصرها الذى تمتلكه على مسيرة ثلاثة كيلو مترات من قرية ابفوا Aubevoye ، وأقامت معها ابنتها بلانش وهى فتاة فى التاسعة عشر من عمرها ، صديحة الوجه ، هادئة بسيطة المظهر ، دائمة البشر ، طليقة الحيا ، ومعلمة ابنتها لورانس ، وإن شئت فقل صديقتها ، فما كانت تكبرها الا بعام واحد .

وكان لمدام دي جيفوس ، عدا بلانش ، ولدان : ارنست وهو فى الخامسة والعشرين من عمره ، وألبير فى الثالثة والعشرين ، ولكنهما لم يختارا الإقامة مع أمهما ، بل اتخذا باريس مقراً لهما ، ولطيش شبابهما ، أضاعا فيها الجزء الأكبر من الثروة التى خلفها لهما أبوهما . وكانا يحضران ، من وقت لآخر ، لزيارة أمهما وأختهما . وفى إحدى تلك الزيارات تعرفا إلى اميل جيو ، وهو شاب فى نحو عمر ارنست ، حباه الله ، فوق زيتى الحياة الدنيا ، المال والبنين ، زوجة شابة جميلة مخلصه ، على خلق عظيم .

ما كاد اميل جيو يتعرف إلى الأخوين دي جيفوس حتى انقلبت المعرفة إلى صداقة متينة ضمت أفراد العائلتين جميعا . فقد وجدت بلانش وأمها فى زوجة جيو صديقة مخلصه ، جذابة الحديث ، حلوة المعشر . ورأى ارنست وألبير فى جيو صديقا يوافقهما مزاجا ، ويزاملهما طيشا ونزفا ، فتح لهما صدره ، وفتح لهما مع صدره خزانة مليئة بالمال ، يغترfan منها بقدر حاجتهما ، وأعارهما خيوله وعرباته ، يمتطيانها كلما احتاجا لنزهة ليلية ، أو كانا على موعد غرامى ، فى بقعة خلوية من تلك البقع التى تعرفها مجازفات الشباب والحب .

أما جيو ، فكان باعته على هذه الصداقة والكرم ، انهما سبيله للتقرب

إلى لورانس المريية ، ثم إلى بلانش نفسها ، وقد كان يأمل النجاح مع كليهما .

ولقد كان كل واحد يجذب في تلك الصداقة المشتركة حاجته ، فيعمل من جانبه على تمكينها وتقوية أواصرها ، حتى يكاد لا يمر يوم دون أن تجتمع العائلتان . بل لقد أربى اجتماعهما على خوان واحد على المائة مرة في عام واحد.

وكان يزيد في خطورة هذا الاختلاط المستمر ، على هناء العائلتين ، ان بلانش وصديقتها لورانس كانتا قد عاشتا ، إلى ما قبل ذلك ، عيشة قائمة حزينة ، في صحبة الشيوخ والقساوسة . الذين لم تكن أبواب قصر جيفوس تفتح لغيرهم .

وبدأت الألسنة - ألسنة السوء وغيرها - تتحدث عن جيو ولورانس أولا ثم عنه وعن بلانش ثانيا ، ولكن العائلتين استمرتتا مع ذلك ، وبرغم ذلك ، في صداقة كاملة لا يؤثر فيها حديث الناس ، ولا تقيم لانتقاد الناقدين وزنا إلى أن جاء يوم سمعت فيه مدام جيفوس ان اسم ابنتها واسم مربيتها قد جرىا على لسان جيو ، في حديث له بأحد الأندية ، بكلام لا يدل على الحيلة ، ولا يشف عن الاحترام . وكان هذا بدء الختام .

كتبت لها مدام جيو تدعوها للعشاء ، فقابلت دعوتها ، للمرة الأولى بالرفض . ووصلتها منها هدية صغيرة لابنتها ، فاعادتها كما وصلت . طلبت مدام جيو أن تعرف السبب ، فلمّا تبينته أبلغته لزوجها ، ولكنه أنكر وحاول أن يبريء نفسه ، ولكن عيني مدام جيفوس كانتا قد تفتحتا للخطر الذي تعرضت له سمعة ابنتها ، فاتفقت هي وولداها على أن يوصدوا باب قصرهم في وجه جيو ، ومنّ اليه ينتسبون .

ولكنهم لم يدخلوا في حسابهم الحب المِلحّ الذي تمكن من قلب جيو . حرّموه مقابلة بلانش في وضوح النهار ، وأمام الملا ، فسولت له نفسه أن

يراهما في ظلام الليل ، وفي غيبة الشهود ليؤكد لها انه يذكرها ، وان طلبوا منه أن ينساها . وصار يتتبع خطواتها وخطواتهم ، فحيثما ذهبت بلائش ، ذهب جيو ، في القرية وفي المقاطعة وفي باريس نفسها .

وكلما ازداد إلحاح جيو ، ازدادت مدام جيفوس تضايقا وحيرة . وزادها قلقا أنها لم ترَ من ابنتها حفيظة على جيو ، أو كرها له ، بل لقد بلغ عليها ان ابنتها كانت تبادله ، في الكنيسة ، نظرات إن لم تدل على الحب فهي بلاشك لا تدل على البغض أو الازدراء .

وفي ذات صباح وصل إلى مدام جيو خطاب معنون باسم زوجها ، عرفت مرسله من خطه ، فتوجست خيفة وفضته ، فاذا به من ارنست دى جيفوس يقول له فيه : « وصل الى على أخيرا أن أشباحا وذئابا كلبية تحوم ليلا حول قصر جيفوس . ولما كنت أكره أمثال هذه الحيوانات لجبنها وتعرضها لسيدات منعزلات ، فاني ألقتُ نظرك الى اننى أصدرت أوامر مشددة ، بإطلاق النار عليها ووعدت من يصيبها بمـكافأة مغرية . وزيادة على ذلك فاني معزم ، إذا قابلت أحد تلك الذئاب — ولعلك تعرف من هو — أن أعطيه درسا في الأدب ، إذا لم يجد زاجرا من نفسه يردعه .

وأملى أن تتعظ بهذا الانذار الذى أعفيك من الرد عليه كتابة . قرأت مدام جيو هذا الخطاب فطار له صوابها . إن فيه إهانة لزوجها ، لو اتصلت به لكان فيها القضاء المحتوم عليه أو على مرسل الخطاب . وفيه تهديد بقتل زوجها ، فهمى لا تستطيع الاغضاء عنه . فهمى تخشى عليه إن أطلع على الخطاب ، وهى تخشى عليه ان لم يطلع ، وهى حائرة لا تدرى ما تفعل . فذهبت من فورها الى مدام جيفوس وقالت لها : « اننى لم أطلع زوجى على هذا الخطاب ولكننى سأضطر الى عرضه عليه اذا لم يسحب ما فيه . »

فأجابتها مدام جيفوس : « اننى تعب من هذا الموضوع ، فاحتفظى
بالخطاب ، ولا تطلعى زوجك عليه » . ولكن مدام جيو لم تقبل ذلك
حالا ، فقالت لها مدام جيفوس : « إنك لمسكينة حقا ، اذ لو أننى أردتُ
لكنت من زمن فى عداد الأرامل ! »

خرجت مدام جيو من قصر جيفوس وهى أكثر مما دخلته هلعاً .
لقد كان التهديد الموجه لحياة زوجها خيالا ، فاذا بها تلمسه حقيقة ناطقة .
أرسلت الى شقيق زوجها الأكبر خطابا تعرض عليه الأمر ، وتستشيرته ،
وتطلب عونه ، فكتب الأخ الى ارنست يعتب عليه ، ويطلب اليه أن
يواجه أخاه بما عنده من تهمة ، ويحمله مسؤولية ما قد يحصل . وتوسط فى
الأمر قريب لجيفوس ، انتجت وساطته أن مُزّق الخطاب وان وعد جيو
بشرفه ألا يحاول دخول قصر جيفوس أو حديقته ، لا خفية ولا جهارا .

ولكن ، كما يقول الفرنسيون ، الوعد شيء ، والتنفيذ شيء آخر . فان
زيارات جيو الليلية لم تنقطع ، واستمر يتسلق فى كل ليلة سور الحديقة ،
ليضع ، فى إحدى أشجارها ، رسالة بغير توقيع ، ويعود ادراجه .
واضطرت مدام جيفوس أن تضع رقبيا ، ينتظر حضوره ، ويلتقط رسائله ،
ثم يحملها اليها .

طلبت من قريبها ، الذى تولى الوساطة الاولى ، أن يحاول مرة أخرى
وأن يحذر جيو سوء المغبة . ولكن جيو أنكر مانسب اليه ، وأجاب
متحديا : « قل لهم يطلقوا النار على ذلك الطارق الليلي ليتأكدوا اننى
لست هو » .

رأى الوسيط عناد جيو وأصراره ، فذهب الى قاضى التحقيق بالمدينة
وقال له : إذا كنت فى دارى فجاء شخص وتساق حديقتي ليلا ، لقصد مريب
فهل لا يجوز لى أن أطلق عليه النار ؟ فأجاب قاضى التحقيق . « إن القانون

يعطيك هذا الحق » ولكن القاضى ، بعد أن وقعت الواقعة ، أسف لأن ظروف الحادث لم تعرض عليه تفصيلا ، فاعله كان يشير برأى آخر .

ضاقت السبل فى وجه مدام جيفوس فلم تعد تدرى أى وسيلة تتخذ ، لتدفع عن نفسها ذلك العدوان . وعلمت بفتوى قاضى التحقيق بأن من حقها رد الاعتداء ، فدعت اليها خادمها الأمين القديم « كرييل » وذكرته باليمين التى أقسمها لزوجها وهو يحتضر بأن يبقى بجوارها وبجوار ابنتها يدافع عنهما حتى النفس الأخير ، وطلبت منه أن يسهر فى الحديقة ، ولا يغمض العين ، وأن يطلق النار بغير تردد على كل من تحدّثه نفسه بتساق السور لدخول القصر أو الحديقة .

وكان ماتوقعته . جاء جيوزات مساء وتساق السور ، ووضع الرسالة ، ولما هم بالانصراف سمعه الحارس فصاح به : « مكانك ، فأنت مائت » وأطلق عليه النار فسقط يتدرج فى دمائه ، وبعد نصف ساعة من عذاب وآلام ، أسلم روحه ، مضجيا بحياته فى سبيل مجازفات الحب والشباب .

وكان مصير ذلك كله الى المحاكمة . اتهم كرييل بالقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وتولى الدفاع عنه الأستاذ ديشان Dechamps واتهمت مدام جيفوس ، هى وولداها بالاشتراك بالتحريض والمساعدة ، وعهدوا بالدفاع عنهم إلى أمير المترافعين برييه Berryer وادعى بول جيو ، أخ القتل وأرملته بالحق المدنى وأنا باعنهما النقيب كريسون Cresson الذى بدأ مرافعته فقال :

« عندما دخلت هذه القاعة ، تسلطت على لأول وهلة عاطفة قوية ، فلم أستطع ، بالرغم من هذا السواد المحيط بى وهذا الحزن المسيطر على قلبى ، لم أستطع ألا أرتى لمصير مدام جيفوس وولديها ، فقد رأيتهم يهبطون من مكانهم العالى بين كرام العائلات ، إلى مقاعد الاتهام فى محكمة الجنايات . وكان قلبى ينفطر مقدما لما تخيلته من تألم هذين الشابين ، إذ يستمعان لبكاء أمهما . . . ولقد أملت ، فيما أملت ، أن لا يضطرنى الواجب للانضمام

لممثل الاتهام في طالب القصاص منهما ، وقلت في نفسي ، إن شبع صديقهما أميل جيو سوف يقف أمام ضمائرهما القلقة ، فيستدر الدمع من ماقيهما ، وعبارات الندم من لسانهما . وعند ذلك كانت تستطيع موكلتي ، ويستطيع أبنائها أن يصمتا ، إذا لم يجدا من أنفسهما قدرة على الصفع .

ولكنني كنت خاطئاً !! فأنى لم أجد أمامي فوق مقاعد الاتهام إلا مجرمين من الصنف العادي ، مجرمين دفعتهم كبرياؤهم إلى الجريمة ، الكبرياء هي التي حركتهم والكبرياء هي التي تسندهم الآن في دفاعهم ، كما سندتهم في إجرامهم . وكما حاولوا أثناء التحقيق أن يسوءوا سمعة صديقهم ، تراهم يتأهبون الآن لتلطئها . رأيت ذلك فتحوّلت بوجهي نحو هذه الزوجة الشابة التي جاءت اليكم تؤدي واجب الزوجة وواجب الأم ، وتذكرت الطفلين اليتيمين الذين قد يسألانني يوما حسابا عن المهمة التي عهد إلي بها وصيهما ، فوجدتني قويا . نسيت ما عليه منافسي العظيم من بلاغة وقوة تأثير ، نسيت ضعفي ، وعجزى ، وشعرت بأنني قادر على أن أطلب منكم عدلا ، موقنا ان الحقيقة سوف لا تعدم وسيلة تتغلب بها على بلاغة البغاء

وختمها بقوله : ستسمعون الآن دفاعا حاذقا بليغا . ستسمعون أعجب ما يستطيع الذكاء والقلب الكبير أن يمليه على لسان انسان ، وستشهدون سحر الفن الخطابي ، صادرا عن أمهر أساتذته ، وأحقهم وأبعدهم صيتا . سوف يفتشون في نفوسكم ، فيبحثون عن أكثر أوتارها حساسية فيهزونه . وسيعرضون أمام أعينكم صورة جديدة لهذا الحادث غير التي سمعتها آذانكم ورأتها عيونكم . سيقولون لكم ، عن أبناء جيفوس ، إنهما شابان طائشان ، حرارة الشباب تغلي في عروقهما ، وطيش الصغر يمنعهما الاناة والتفكير ، فهما يستحقان منكم العطف والرعاية . فأرجوكم عند ذلك أن تسألوا أنفسكم ، ألا يستطيع أبنائكم أن يدافعوا عن إخوانهم إلا بالقتل ؟

سيقولون لكم أليس يحق للأُم أن تدافع عن شرف ابنتها ؟ فسلوا عندئذ ضما نركم تجبكم : إن الدفاع عن الشرف لا يحتم القتل . ولا تنسوا ، حين تقررُون مصير هؤلاء السفكة ، ان القانون كان ولا يزال سياج الجماعة والمدنية ، والقانون يعد الثأر للنفس جريمة »

ودافع برييه عن مدام جيفوس فقال :

« إن التهمة الموجهة إلى مدام جيفوس هي الاشتراك في الجريمة ، ولكنها تطلب منكم أن تعتبروها فاعلة أصلية الواقعة التي ستحكمون فيها . لقد شامت أن أتقدم زميلي في الدفاع عنها . لا لتبرئ نفسها ، بل لتغطي بشخصها مسؤولية الآخرين . فاذا كانت يد قد تسلحت ، وإذا كان عيار قد أطلق ، فهي التي سلحت اليد ، وهي التي أمرتها بإطلاق النار . فعلت ذلك دفاعاً عن سلامة بيتها وحرمة منزلها .

فعلت ذلك لتحافظ على شرف الاسم الذي خلفه لها زوجها ، ولتحمي أعز ما تملكه في هذا العالم : شرف ابنتها .

إنها هي التي سلحت خادما الأمين ، وهي التي أمرته بأن يطلق ذلك العيار ، الذي شامت الظروف السيئة وحدها أن تجعله مميتا .

أما إبنها ، فاذا كانا قد شجعا الحارس كرييل ، فانما فعلا ذلك مدفوعين بحبهما لأُمهما ، وحرصهما على تهدئة روعها ، والمحافظة على كرامتها .

فهي تقرر لكم بلساني ، أن الحادث كله من أجلها ، وأن عليها وحدها وزره . فاذا رأيتم في الأمر جريمة فهي وحدها المجرمة ، وهي تطلب منكم بالحاح أن تعتبروها وحدها المسئولة ...

... قال لكم المدعى بالحق المدني إنه ليس لمدام جيفوس أن تقول إنها كانت في حالة دفاع شرعي عن النفس أو المال لأن جيو لم يكن يحضر بقصد القتل أو السرقة ... يا لله ! المعتدى ، في عرفكم ، هو الذي يحضر ليتلف الزرع أو يسرق المال ؟ هذا وحده هو المعتدى ؟ أهذا كلام

يقال ؟ لماذا تبخسون فكرة المشرع إلى هذا الدرك المنحط ؟ ! ! إن هناك كنوزاً أعز على المرء ، وأغلى عنده ، يدافع عنها ، ويتحمس لها أكثر من تحمسه للمال . ليس فيكم من إذا عرف أن لصاً يتسلق داره في ظلام الليل ليسرقه ، لا يستدعى حارسه ، ويأمره بإطلاق النار على ذلك الطارق . انكم لا تترددون لحظة في الدفاع عن مالكم ، وحماية حرمة مساكنكم ، فهل فيكم من يتردد لحظة في الدفاع عن عرضه أو عن شرف ابنته ؟ أم يريدون أن يقولوا لكم إن الاعتداء على الشرف وحده هو الذى يجب أن يبقى بغير عقاب ؟ ! ألم يبيح القانون للزوج الذى يفاجئ زوجته تزني أن يقتلها وشريكها ؟ ! إن هذا المذكور فى جميع قوانين العالم .

أيها الرجال ! أنا لا أطلب منكم أن ترقوا حتى تصبح قلوبكم كقلب الأم الضعيفة ، ولكنى أطلب منكم أن تفكروا ، فى هدوء الرجال ورزائهم ثم أسألكم إذا كنتم ، كآباء وكأزواج ، لا تقدرون أية قيمة لتلك الحاجة الملحة فى الدفاع عن شرف البنات ، وعرض الزوجات ؟ إذا علمتم أن زانيا فاجرا ، ينسل فى كل ليلة إلى داركم ، فترقبتموه ، فلما أقدم على هتك حرمانكم قابلتهم برصاص سلاحكم ، أتوجد فى فرنسا كلها محكمة واحدة تقضى عليكم بالعقاب ؟ لا ، وألف مرة لا . إن من حقنا ، بل إن من واجبنا أن ندفع العدوان عن أعراضنا ، عن شرف زوجاتنا وبناتنا ، وهذا الواجب ، الذى هو واجب الرجال ، يزداد قوة ويزداد إلحاحا إذا كانت المطالبة به أم عزلا . . .

وجاء دور الافوكانو العمومى فدل على أن تصرفات بلانش لم تخل من أخطاء ، فقد أخفت عن أمها محاولات جيو العديدة ، وأباحته لها بحبه ، كما أن مدام جيفوس قد ارتكبت أخطاء عدة ، فقد قبلت صداقة جيو برغم سوء سمعته وبرغم نصيح الأصدقاء . وأخطأت حين كانت تسمح له بمجالسة

ابنتها في المجتمعات ، وحين احتفظت بلورانس في دارها ، ورفيقة لابنتها ، بعد أن لا كتبها الألسن ولا كت تصرفاتها ، أخطأت ، ومن كانت هذه أخطاؤها فليس لها أن تريق الدماء . وناشد المحلفين أن يقضوا بالعقوبة حتى لا يقال إن القتل مباح إذا كان القتل لا يستحق الاحترام ، وحتى تنتصر الحياة الاجتماعية ، وحتى يعرف الناس ما للروح البشرية من قدسية .

ورد برييه :

« . إنهم يحددونكم عن مصلحة الحياة الاجتماعية . اننى اعهد بتلك المصلحة بذاتها بين أيديكم ، وأعهد اليكم بسلام العائلات ، وحرمة المنازل . مصلحة الحياة الاجتماعية ؟ إنها في اقراركم للحق الذى لجأت اليه مدام جيفوس ، والذى يلجأ اليه كل واحد منكم لمصد اعتداء مجرم أثيم ، كان قد أقسم أن لا يضع قدمه في دارها ، واستمر مع ذلك يأتى ، بعناد وإصرار ، يتسلق صور حديقته ، ويتجدها كاذبا فيقول إنه ليس هو .

ولم أشك لحظة في أن الأفوكاتو العمومى سيسلم معى بأن هناك كنوزا أغلى وأثمن من المال والعقار هى كل ما يتصل بالشرف وبطهارة البنت . وأن الدفاع عنها أوجب من الدفاع عن غيرها . . لذلك كان من حق مدام دى جيفوس أن تسهر على شرف ابنتها ، وكان من واجبها أن تدافع عنه ، ودعوتى أكرر لكم أن ليس فيكم شخص واحد ، يرى شخصا يعتدى على زوجته أو على ابنته ، ويأتى كل ليلة ليتسلق سور حديقته ، فلا يفعل ما فعلته مدام جيفوس . انى ، وأنا رجل شريف ، أثقلتى السنون وخبرت الحياة ، وعلمت أخطار ترك الأولاد بغير حماية ، ومرت على تجارب شتى ، اننى أقول لكم بملء فى : إذا لم تسلموا بحق الرجل فى الدفاع عن زوجته وأولاده ، إذا لم تبرءوا مدام جيفوس ، فانكم تضعون الحياة الاجتماعية فى أخرج

المواقف . ولكن لا . إنكم ستحكمون ببراءة مدام جيفوس ، لأنكم لن تستطيعوا أن تفعلوا غير ذلك .

وما كاد المترافع يجلس حتى دوت القاعة بالهتاف والتصفيق ، وقال رئيس الجلسة إنه مهما يكن نبوغ المترافع ، ومهما كانت لذتنا من الاصفاء اليه ، فإن مثل هذه المظاهر مما لا يجوز حصوله بحرم العدالة . ولاحظ الأفوكاتو العمومي أن المحامين أنفسهم اشتركوا في التصفيق ، ولكنه لفرط ما شعر هو به من تأثر ، لم يرد أن يوجه اليهم أى عتاب .

أما المحكمة فلم تكتف بتبرئة المتهمين جميعا ، بل لم تحكم لأهل القتل . من المائة ألف فرنك التى طلبوها ، إلا بنصيب مدام جيو فى مصاريف الدعوى المدنية .

محاكمة شارل الأول !!

كانى بشارل الأول - ملك انجلترا وحفيد مارى استوارت - قد خلق للآلام وخلقت الآلام له ، فقد ذاق منها فى حياته ما لم يذقه ملك قبله . كان وسيم الطلعة ، نبيل الفعال ، باراً بأبنائه ، مخلصاً لزوجته . وكان متديناً ، ينظر للأمور بعين الجد ، ولكنه كان بطيئ الحركات ، كثير التردد فى حديثه ، لا يعرف النزاهة السياسية ولا يُدخلها له فى حساب .
وخلاصة القول ، إنه كان متحلياً بجميع الخصال التى تجعل منه رجلاً فاضلاً ، بينما كانت تعوزه جميع الصفات التى تجعل منه ملكاً مهيباً محترماً .
تزوج هنرييت دى فرانس ابنة هنرى الرابع ، فلم تكن زوجية موفقة فى أول الأمر ، وكان الزوجان كثيراً ما يشتدان فى المناقشة علناً ، حتى وصل به الأمر أن كتب إلى أخيه اللويس الثالث عشر ، يشكو له أمرها ، ويهدد باعادتها من حيث أتت .

وفى سنة ١٦٤٢ قامت بينه وبين برلمان بلاده خصومة عنيفة ، أدت لأن دخل مجلس العموم محاطاً بعدد وفير من اللوردات والنبلاء ، ليقبض على خمسة من رجال المعارضة المحبوبين من شعب لندرا . ولكن النواب الخمسة كانوا قد علموا بما دبر لهم ، فلم يحضروا الجلسة ، وعاد الملك ولورداته صفر اليدين إلى قصره . وكانت شرارة اندلعت بسببها السنة الثورية ، واضطر الملك لأن يلتجئ إلى يورك ، حيث كوّن لنفسه جيشاً يحارب به انصار البرلمان .

واستمرت حرب أهلية دامت سبع سنوات ، تكافأت فيها القوى من الجانبين . كانت لندرا والمقاطعات المحيطة بها ، وبعض البلدان الهامة والموانئ والاسطول وجميع الترسانات تقريباً تؤيد البرلمان . . . ولكن هذه المدن على كثرتها لم تنشئ إلا جيشاً مكوناً من الخدم وصبيان القهاوى ممن لم يسبق لهم حمل السلاح ، ولم يخوضوا الحرب ولا خبروا أهوالها . على حين كان

جيش الملك مكونا من شبان اشداء ، ذوى ميول رياضية ، وغرام بالعباب الفروسية ، واثقان لل مبارزة بالسيوف والحرب .

وما مضت سنة حتى كاد ينعقد لل ملك لواء النصر ، لولا أنه تأخر فى حصار جلوسستر ، فظهر كرومويل فى الميدان .

كرومويل ؟ . . . شخصية من أغرب شخصيات التاريخ الانجليزى . لا تدرى أخلص هو أو مرأتى ؟ أقنوع هو أم طموح ؟ اما مالا سبيل للشك فيه ، فقد رته الفائقة على قيادة الرجال . فما كاد يظهر حتى خلق من الجيش البرلمانى المهمل المتفكك ، جيشا خطيرا ، ذا قوة و مران ، يستعذب الموت ، بل يعده هبة من السماء .

وغلب الملك على أمره فاحتفى بجيش اسكتلندا ، و لكن جيش اسكتلندا سلمه للبرلمان وقبض الثمن . . ووضع البرلمان الملك فى قصر هامبتون كورت المطال على التاميز واحاطه بكل مظاهر التكريم والاعزاز .

واستغل كرومويل نفوذه المتزايد فى القضاء على كل الميول الملكية بمجلس العموم ، وان استمر يتجاهل مصدر تلك الحركة ، التى ادرك الملك مغبتها ، ففر من قصره ، ولعل كرومويل نفسه هو الذى سهّل له سبل الفرار ! لجأ الملك إلى جزيرة وايت ، حيث ظن أن يكون فيها بئاً من . وما درى ان حظه العاثر قد أوقعه فريسة مستسلمة ، فى قبضة حاكم الجزيرة ، الذى أودعه سجيناً باحد قصورها .

وأرسل اليه البرلمان وفدا يعرض عليه ان يعود الى الحكم ، بشرط ان يتنازل عن قيادة الجيش والاسطول للبرلمان . وماطل الملك وكتب لزوجته خطابا يقول لها فيه ان لا تعير تساهله مع البرلمان أى اهتمام ، لانه يعد كل تنازل منه الآن باطلا ، لن يتقيد به فى المستقبل .

ووقع الخطاب بين يدى كرومويل ، فكلف من يتلوه بالجلسة على اعضاء البرلمان ، وأقبل هو بعد ذلك فدخل القاعة منتصراً ، وقضى على كل معارضة وبعث بالرسل لتلقى القبض على الملك .

ونصح للملك أصـدقاؤه بالفرار ، ولكنه أبى وفضل أن ينام ملء جفنيه فى انتظار ما يأتى به الغد .

وفى الصباح ، دخل الكولونيل كوبت - رسول كرومويل - غرفة الملك ، وقال له ، من غير أن يحويه .

— هيا ارتدى ملابسك فان لدى أمرا بالقبض عليك .

— أمر من من ؟

— من الجيش .

— وإلى أين نذهب ؟

— إلى القصر .

— أى قصر ؟

— قصر وندسور .

وفى الغد كان كرومويل قد قبض على كل عضو من أعضاء مجلس العموم ، إخلاصه له محل شك ، حتى لم يبق بالمجلس إلا ستين عضوا ، وقف أحد رجاله بينهم خطيبا وقال لهم بأنهم سينقذون العالم ، كما أنقذ موسى شعب الله المختار من فرعون . وقال كرومويل إنه ، والله شهيد ، لم يكن يعلم فى الصباح بما قد حدث شيئا ، أما وقد وقعت الواقعة فلا بد من السير فيها إلى النهاية .

وخرج كرومويل من القاعة ، إلى هويت هول مباشرة ، فأقام فى غرف الملك ، وأمر بجرد جميع قصور التاج وممتلكاته .

وقرر مجلس العموم محاكمة الملك أمام محكمة مكونة من مائة وثلاثين قوميسيرا ، وثلاثة قضاة . ولكن مجلس اللوردات أبى الاشتراك فى المحاكمة فأنقص العدد إلى مائة وعشرين .

ووضع الملك فى قصر وندسور وظلوا يعاملونه بكل احترام . فكان يتناول الطعام علنا ، وكان الخدم يقدمون الأطباق له ركعا ، ويذاق من

الطعام أمامه قبل أن يأخذ هو منه . . ولكن كل ذلك تبدل فجأة .
ووقف كرومويل - في يوم المحاكمة وكان أحد القضاة - وقال : لو أن
إنسانا اقترح على " محاكمة الملك لعدده خائنا ، ولكن ما دامت إرادة الله
هى التى قدرت ذلك فانى أسأل الله أن يمدكم بعونه ويبارككم . . . وإنى وإن
لم أكن مستعدا لأن أبيع لكم من الآن برأى فى هذا الأمر الهام ، فانى
أعترف لكم أنى حين كنت أقدم لكم العرائض لاعادة جلالته للحكم ،
شعرت بلسانى يلتصق بأعلا حلقى ، فاعتبرت هذه الحركة الآتية من لدن
الله نذيرا من النذر الالهية .

وكانت المحاكمة علانية . وأمر الرئيس باستدعاء السجين ، وأسرع
كرومويل فأطل من نافذة ثم عاد وقال : « لقد أتت ساعة الفصل ،
فسارعوا وقرروا ماذا سيكون ردكم ، لأنه سيسألكم حتما عن تستمدون
السلطة التى تحاكمونه بها » .

فأجاب هنرى مارتين : « باسم مجلس العموم مجتمعاً ، وباسم شعب إنجلترا »
ولما حضر الملك نهض رئيس الجلسة وقال موجهاً الحديث إليه :
— يا شارل استيوارت ملك إنجلترا ، إن مجلس العموم مجتمعاً ، وقد
هاله ما نزل بالامة من أرزاء أنت سببها الأول ، قرر أن يعاقب المسئول
عن دم الشعب المهدور وقد انعقدت هذه المحكمة لهذا الغرض ، وستسمع
الآن التهم الموجهة انيك .

ووقف ممثل الاتهام ليتكلم ولكن الملك صاح به ليصمت ومسه برأس
عصاته . وسقطت رأس العصا على الأرض ، فتشامم الملك . ولما لم يتقدم
أحد لالتقاطها انحنى الملك والتقطها بنفسه .

وتليت صحيفة الاتهام وسأل رئيس الجلسة الملك عما يرد به ، فأجابه
الملك وهو جالس :

- أحب أن أعرف أولاً ماهى السلطة التى خولت لكم دعوتى إلى هنا ؟

لقد كنت منذ عهد غير بعيد ، فى جزيرة وايت ، وجرت بينى وبين مجلس
العموم مفاوضات كادت تسفر عن معاهدة ، فأحب أن أعرف السلطة
وأعنى السلطة المشروعة ، فى العالم سلطات كثيرة غير مشروعة ، كسلطة
اللصوص وقطاع الطرق ، التى انتزعت باسمها من جزيرة وايت ، وجىء
بى لغرض لم أتبينه . فعند ما أعرف تلك السلطة أجيبكم على أسئلتكم .

رئيس الجلسة - أنت تحاكم باسم شعب انجلترا الذى كنت ملكا عليه .
الملك - انى لا أقر بسلطتكم .

الرئيس - إذا لم تقر بسلطة المحكمة ، فستقضى عليك .

الملك - انى أقول لك إن انجلترا لم تكن مملكة انتخابية فى أى يوم
من الأيام . ان لها ما ينوف على الألف سنة وهى مملكة وراثية فقل لى باسم
أى سلطة أنا هنا ؟ أين اللوردات ، لست أجد منهم العدد الكافى لتكوين
البرلمان . ولا بد من ملك أيضا ، إذ لا برلمان بغير ملك . ثم ما معنى الا تيان
بملك أمام برلمانه ؟

الرئيس - ان المحكمة تطالب منك اجابة معقولة وإذا كانت سلطة المحكمة
لا تكفيك فهى تكفيننا ، ونحن نعلم أن سلطانها مستمد من سلطان الله والشعب .
الملك - ليس القول الفصل لرأى ولا لرأىك .

الرئيس - اكتفت المحكمة وستقرر ما تراه .

ولما نهض الملك لينصرف أبصر سيفا موضوعا على طاولة فأشار عليه
بعضاته وقال : انى لا أخشى هذا . وهتف بعض الحضور يطلب عدلا ،
بينما هتف الآ كثرون يطلبون من الله أن ينقذ الملك .

وفى الجلسة التالية افتتح الملك المناقشة بنفسه ، فسأل المحكمة للمرة الثانية
عن السلطة التى تخول لها حق الانعقاد ، فوقف رئيس الجلسة حانقا وقال
له : إننا لم نجتمع هنا لنجيب على أسئلتك ، فترافع عن نفسك . أمذنب أنت
أم غير مذنب ؟

الملك - ولكنك لم تسمع اعتراضاتي .
الرئيس - ليس لك أن تعترض على أكبر محكمة في المملكة .
الملك - أين هذه المحكمة التي لا تقبل الاعتراض ؟
الرئيس - انها هنا ياسيدى ، ان مجلس عموم انجلترا هو الذى يحاكمك .
أيها الحراس ، خذوا السجن .
فالتفت الملك إلى الشعب وصاح به . تذكر ، أيها الشعب ، ان ملك
انجلترا يحاكم من غير أن تسمع اعتراضاته (ومن غير أن يكون له مدافع)
وصاح الشعب . « اللهم انقذ الملك . »
ولما نزل الملك ومر بجوار الجند قال له أحدهم : « لبيارك الله يامولاي »
فضربه ضابط بعصاه ، فالتفت الملك للضابط وقال له : « أظن ، ياسيدى ،
إن العقوبة لا تناسب مع الجريمة . »
وطلبت الملكة هنرييت ، اثناء المحاكمة ، بلسان سفير فرنسا ، أن تلحق
بزوجها ، كما بعث أمير الغال احتجاجاً إلى مجلس الضباط الأعلى ، واحتج
توماس كرومويل على أخيه أوليفيه ، ولكن كل ذلك كان عبثاً .
ولما جرى بالملك ، فى يوم النطق بالحكم ، صاح الجند مؤتمرين .
« يجب الاقتصاص منه »
وجلس الملك فى كرسیه ثم قال : « أطلب أن ألقى كلمة واحدة ، وبعدها
إن اعترض على اجراءاتكم » ولكن الرئيس رد عليه ، بأن واجبه أن يصغى
لما ستقوله المحكمة وسيجيب عند مايجب دوره .
الملك - اننى أريد أن أقول أمراً يتعلق بالحكم الذى ستنطق به المحكمة ،
وبما إذا كان من الممكن العدول عن حكم صدر بعجلة .
وطلب الملك أن يسمع فى الغرفة الملونة ، بحضور اللوردات ومجلس
العموم ليعرض أمراً تعود فائدته على سلامة المملكة أكثر مما تعود
عليه هو .

وكان المفهوم أن الملك ينوى التنازل لمصلحة ابنه ، وكان أغلب الأعضاء يفضلون ذلك الحل فراراً من المسؤولية الجسيمة التي يراد منهم تحملها . ولكن كرومويل كان يرى غير ذلك فدفع رئيس الجلسة إلى أن يعلن أنه يعتقد أن الملك إنما يسعى للهرب من الاعتراف باختصاص المحكمة .

وأخذ الجند ، منساقين في ذلك بأوامر رؤسائهم ، ينفخون دخان سجائرهم في وجه الملك ، ولكنه صاح فيهم بصوت مرهوب « أريد أن تصغوا إلى » فصمتوا . وكان الكولونيل داوس لا يطيق الاستقرار على كرسيه ويسأل أصدقاءه كيف يجرأون على الحكم على هذا الرجل من غير سماع دفاعه ، فتقدم نحوه كرومويل وصاح به .

— أنت متمالك لعواطفك يا كولونيل ، وهلا ترى أن الأفضل لك أن تسكت ؟

— لا يمكنني السكوت وعقيدتي لم تتنور . اننى أطلب من المحكمة أن تنسحب لتداول .

ودخلت المحكمة غرفة المداولة ، وما كادوا يدخلون حتى انقض كرومويل على الكولونيل داوس ، أما يدرى أن أمامه أكثر الناس مكرًا وأشدّهم ختلاً ، إنه يريد أن يدافع عن مولاه السابق ، فلننته ولنؤد واجبنا . وارتعدت فرائص الكولونيل داوس هلعاً ، وتمتم بأنه لا يعارض ما دام لا بد مما ليس منه بد .

وبعد نصف ساعة ، عادت المحكمة للانعقاد ، ورفضت طلب الملك . ولم يبد الملك أى اعتراض ، واكتفى بإثبات أقواله ، واستمع لحكم المحكمة — وهو يقضى بالاعدام بفصل الرأس عن الجسد — وهو جالس وقبعته فوق رأسه

الملك — هل تسمحون لى الآن بالكلام ؟

الرئيس — لا يجوز الكلام بعد صدور الحكم .

الملك — لا يجوز ؟ .. لماذا ؟

الرئيس — عن إذنك ... لا يجوز .

الملك — ولكنى أستطيع أن أتكلم ، باذنك ، ياسيدى .

الرئيس — أيها الحراس ، خذوا السجين .

الملك — لا يريدون أن يسمحوا لى بالكلام ؟ كيف ينال الآخرون العدل إذا ؟ انتى أريد أن أقول

ولكن الجند أحاطت به ، وأخذته ، بينما الحاضرون يكون ، والجند يشتمون ويصخبون .

وما كاد الملك يخرج . حتى انعقدت المحكمة فى غرفة المداولة وحددت الغد موعدا للتنفيذ . ولما طُلب التوقيع على أمر التنفيذ ، حاول أغلبهم أن يتنصل ، فبعضهم اختبأ ، وبعضهم ادعى المرض ، ورفض ثلاثة التوقيع صراحة .

ومات الملك — كما ماتت جدة له من قبل — موة مثل . طلب أن يؤتى له بولديه ، فأجهش القسيس بالبكاء ولكن الملك قال له : « لنضع البكاء جانبا الآن ياسيدى ، فليس هذا وقته ، ولنهتم بأعداد نفسى للقاء الله . انتى أريد أن أنتهى من كل ذلك بهدوء وأرجوك أن تساعدنى . أما أولئك المساكين فلا داعى للتحديث عنهم . انهم يريدون دى ، وسينالونه وأنا أغفر لهم .

وجىء له بابنته الأميرة اليزابث وكانت فى الثانية عشر وبدوق جلوسستر وكان فى الثامنة ودموعهما منهرة فطلب الملك منهما أن يحب كل منهما الآخر ، وأن يصفحا عن أعدائهما . وأن لا يشقا بهم أبداً ...

وبلغه بأنهم سينفذون فيه قضاء الله فى الغد ، ولكنه كان هادئا ، ونام ملء جفنيه حتى الرابعة صباحا ، ولما استيقظ ، طلب من خادمه أن يسرح

له شعر رأسه ، ولما أحس بأنه لم ييذل في ذلك العناية المعتادة ، رجاه بأن
يعنى بتلك الرأس ، وإن كان بقاؤها على كتفيه لن يطول ، لأنه يريد أن
يظهر في ذلك اليوم جميلا كالعريس .

وطلب ، وهو يرتدى ملابسه ، أن يلبس ثلاثة قمصان الواحد فوق
الآخر ، لأن البرد قارص وهو يخشى أن يرتعش ، فيُظن أنه يرتعد فرقا .

ولما صعد درجات المقصلة أطل على الجانبين يبحث عن الشعب ،
ولكن الميدان كان ممتلئا جندا ، فالتفت الى القسيس الذي بجواره وقال له
سأتكلم لك وحدك إذا ، مادمت وحدك الذي تستطيع أن تسمعني ،
وأخذ يشرح له ، في هدوء ، إن سبب مصائب الشعب عدم احترام
حقوق الملك .

وقبل أن تصدر اشارة التنفيذ ، تناول الملك من صدره وسام القديس
جورج ، وناول له للقسيس وقال له : تذكر Remember . وما يدرى أحد
ماذا كان يعنى .

ولما فصلت الرأس عرضها مساعد الجلاد وصاح : « هذه رأس خائن »
ولكن الشعب قابل قوله بدمدمة استنكار .

وصعد كرومويل درجات المقصلة وصاح : « لقد نجح الدين ، وثبتت
الجمهورية الانجليزية » .

ولكنه كان واهما !!!

خيانة زوجة

هذه هي القضية التي دفعت اسكندر دوماس إلى كتابة رسالته « الرجل والمرأة » ، واتخذها موضوعاً لروايته « امرأة كلود » التي دافع فيها عن نظرية قتل الزوجة الخائنة .

كان أرتور لروا دي بورج زوجاً سعيداً مطمئناً ، إلى أن لعب شيطان الغرام بعقل امرأته ، فلمح غموضاً في بعض تصرفاتها ، وساورته الشكوك . فسعى سعيه للحصول على الخبر اليقين ولكنه لم يوفق . وفي ذات يوم جاءه من لم يزوده ، بالخبر الصحيح ، في خطاب غفل من التوقيع يحدد له فيه الزمان والمكان الذي ستقابل فيه زوجته عشيقها .

أسرع أرتور إلى تلك الدار ، دار الأثم والعار ، ففاجأ زوجته تأثم بمالا سبيل إلى الإنكار . ولكن شريكها في الجرم ، تمكن من أن يفر قبل أن تصل إليه يد الزوج المنتقم .

قفز الزوج خلفه إلى الحديقة ، وسار فيها يزرعها بحثاً وتنقيباً ، فلما يئس من الانتقام لنفسه من ثالم شرفه ، عاد إلى غرفة الأثم . فوجد زوجته في مكانها ، ترتعش خوفاً ، وترتعد فرائصها رعباً ، فما وسعه إلا أن حوّل بركان غضبه إليها ، فاستل من العصا التي كانت معه نصلاً محمداً ، وطعنها خمس عشرة طعنة نجلاء ، لم تترك موضعاً من جسمها إلا اسالت منه غزير الدماء .

ثم هبطت سورة الانتقام والغضب ، فأسرع يستدعى لزوجته طبيباً يداوى جراح جسمها ، كما طلب لها قسيساً يحاول نجاة روحها . وبعد أن اطمأن إلى مجي طبيبي الجسد والروح ، أسلم نفسه إلى البوليس .

قضت الزوجة ثلاثة أيام تعاني آلام الجسم ، وتأنيب الضمير . ثم فاضت روحها ، آسفة نادمة ، صالحة عن زوجها ، معترفة بأنها قد استحققت مصيرها ، معتقدة أن زوجها لم يقتلها ، إلا لأنه يحبها ويغار عليها .

رضيت القتيلة إذا وصفحت عن زوجها ، وقد يستمع الله لدعوتها
فيفصح عن الزوج يوم لقائه ، ولكن الحياة الاجتماعية لا تكفي بصفح
المجنى عليه ، والنيابة العمومية لا تستطيع أن تحقق في قضية قتل عمد ثم تقول
للمتهم ، عد لدارك آمنا مطمئنا فقد تنازلت المجنى عليها عن حقها .

النيابة العمومية ، كما قال ممثلها بجلسة المحاكمة ، تبحث وراء الحقيقة العارية ،
بغير تنميق في العبارات ، أو استعانة بالألفاظ الجوفاء . وقائع القضية المادية
ليست محل انكار . لقد لقيت مدام دي بوج حثفا بيد المتهم - زوجها -
في وقت وظروف لا تدع مجالاً للشك في أنها قد خانت زوجها وفرطت في
عرضه وعرضها .

ولكن هذه السيدة المسكينة التعيسة ، قد كفرت عن جرمها ، واستحقت
النسيان ، ان لم يكن الصفح ، بما أظهرت من رضوخ لقضاء الله ، وإقرار
بالذنب واستسلام لمشية القدر ، فلنسدل عليها إذا الستار .

سوف لا أكاد أتم دفاعي ، حتى تسمعوا ، ببلاغة أخاذة ، وفصاحة
ساحرة شرحاً مستفيضاً للآلام التي احتملها الزوج ، ووصفا مؤثراً للجرح
الذي أصابه في حبه وفي شرفه . سيقولون لكم إن الزوج غير مسئول عما
جنت يده لأنه لم يكن في وعيه ، كان هائجا مندفعاً ، لا يقدر العواقب ،
مذهولاً . . . بل مجنوناً .

إني أعارض بكل قوتي في مثل هذا الدفاع . وإذا أنا قبلت أن يكون
المتهم محل إشفافكم ، فليكن ذلك في الحدود التي سنهها القانون ، وارتضتها
العدالة الحقة .

لقد قدر القانون غضب الزوج المهان في شرفه ، المهدورة كرامته ،
نخفف من عقابه عن الزوج الذي يقتل زوجته ، إذا فاجأها تزني فجعل
جنايته جنحة ، مظهراً بذلك استنكاره لخيانة الزوجة ، وعطفه على الزوج ،
ورضاه عنه ، وتقديره لهياجه وغضبه .

فلما أراد المشرع أن يعفى الزوج من العقاب إعفاء كلياً اشترط لذلك شرطين هامين قل أن يتوفرا ، وهما على كل حال لم يتوفرا في هذه القضية ، وهما أن يفاجيء الزوج زوجته تزنى ، في منزل الزوجية . فالمنهم لم يضبط زوجته في منزل الزوجية ولم يفاجئها ، بل علم بمقرها فنصب لها شركاً أوقعها فيه ، فهو حين ساورته الشكوك لم يفكر في أن يحمي زوجته ضد طيشها ، ولم يجتهد في أن يحوطها بعطفه ويدفع عنها الخطر ، بل فضل أن ينتقم ، فتظاهر بالسفر ولأسفر ، وانتظر حتى تتم الجريمة ومدّ لها في الوقت ، ثم ذهب إلى منزل الخطيئة ، مدججاً بسلاحه ، مدفوعاً بغضبه يحمل مطرقة ، ويحمل عصا ذات سلاح ، ويحمل خنجراً مسنوناً . ومن يدري فلعله كان يحمل مسدساً أيضاً . . . وهذا هو ما يُراد منا أن نصدق أنه عمل الجنون . . لا ، إنها الجريمة مبيتة مرتبة ، أعدت في هدوء واطمئنان ، ونفذت في هدوء وأمان .

لا أقول لكم - في صراحة وإحترام - إنكم إذا حكمتكم بالبراءة فقد أظهرتم ضعفاً لا يغتفر . فأنى لا أتصور منكم أن تبرءوا في مثل هذه الجريمة ولا أشك في أن ضمائركم لتثور لمجرد مثل هذا الظن . . استعملوا حقكم في منح الظروف المخففة فانا في ذلك معكم . ولكن عاقبوا فالعقاب محتوم لا مفر منه .

أما الدفاع عن المتهم فنظر للأمر من زاوية أخرى ، شرح حياته ، وظروف زواجه ، وما قاساه وكيف قابلت الزوجة حرارة حبه بالفتور ، وكيف خاتته مرة وثانية وهو يعفو وهي تسترسل في غيها ، حتى فاضت به الاناء .

ومع ذلك تقول النيابة العمومية لكم إن هذا الرجل مجرم ، ومجرم خطير أما أنا ، فأقول للنياية العمومية : بل هو ضحية ، وضحية كبرى . ضحية أى جرم ؟ ضحية الزنا .

إن الزوجة تقسم ، وهي راكعة أمام الهيكل ، إنها لن تخون عهد الرجل الذى يعطيها اسمه ويسلمها شرفه . اننا إذا أحببنا أن ننشئ شعباً قوياً وأمة ذات خلق ، فيجب أن نعيد للأسرة احترامها والثقة بها . وكيف لنا ذلك ، إذا لم نحترم هذا القسم المقدس الذى أصبح يُلفظ بسهولة ويُسترد بسهولة أيضاً .

إن المرأة التى تخون قسمها حائثة أمام الله .
المرأة يجب أن تكون لزوجها ، الأمانة على عرضه ، السكينة لسره ، المحافظة على اسمه من أن يلوث ، شريكته فى استمتاعه الحلال .
إنها هى شجاعته وعدته وعقيدته .
أما المرأة الزانية فتُسقط عن كاهلها كل هذه الأقسام المقدسة ، وتهتد ببناء المستقبل ، وتفتح باب الزوجية واسعاً لأبناء لا يمتنون لزوجها بسبب .

إن الزنا إذا دخل بيتاً أدخل معه فيه الدمار ، وأحل معه فيه المصائب ، وفصم عروة الأسرة ، وقضى على سلطة الأهل .
الزنا ، أكثر الجرائم إيلاماً ، وأخصبها مصائب وآلاماً .
ومع ذلك ! ... أى حماية يمنحها القانون للزوج ضد الزوجة التى تخونه ، وتسلم شرفه ، وتهتد كيانه وتقضى على مستقبل أبنائه ؟
لا شئ ... أو ما لا يكاد يكون شيئاً .. أستغفر الله ، بل قضية زنا .
هكذا تقول لنا النيابة العمومية : لم ترفعوا شكواكم للقاضى الجزئى ؟
أو هذا ما تطلبون ؟ أتطلبون من هذا الزوج أن يفعل ، كما فعل ذلك الزوج طراز القرن الثامن عشر الذى فاجأ زوجته تزنى ، فكان همه أن أغلق الباب وأحكم رتاجه ، وقال لزوجته فى عتب هادى : « ما هذا ياسيدتى ، أما خشيت أن يراك الخدم ؟ ... »

أهو هذا الذى تطلبون أن يفعله زوج عاشق ، أحب زوجته ، وما

وما زال يحبها حين يراها عارية ، حارة من أثر القبلات الأثيمة . هذا الزوج الذى لمس يده السرير الذى كان مسرحاً لعناق زوجته مع رجل آخر . . . أو تطلبون منه — لا أقول الشجاعة الكافية — بل القدر اللازم من الجبن والعار لينسحب بانتظام ، ويقول لزوجته ، فى هدوء واطمئنان : « تعالى معى الى المحكمة الجزئية ؟ »

وماذا تستطيع المحكمة الجزئية أن تفعل . . . بضعة أشهر سجن ؟ . . . أهذا هو الحل الذى ترضونه ؟

وفى المحكمة يحق للزوجة أن تدافع عن نفسها ، ويستطيع محاميها أن يقرع الزوج ويسخر منه ويحمله مسؤولية ما وقع : لأنه لم يسهر على زوجته ، ولم يدرك كيف يحتفظ بها أو يرضيها . . . ويكون كل ما كسبه الزوج من التجائه للمحكمة أن يقضى عينيه برؤية الزوجة وشريكها فى الاثم ، جالسين فى حرم المحكمة على مقعد واحد .

لقد صدق الذى قال : « يشبه الزنا إفلاس التاجر ولكنه إفلاس يضيع بسببه شرف الدائن لا شرف المدين ! »

ترافعوا ماشئتم ، وقولوا ببلاغة ما أنتم قائلون ، فانكم ، إذا لم تعدلوا القانون ستلقون أنفسكم ، دائماً ابداً ، امام الحل الوحيد الذى تحتّمه الظروف ، وهو هذا الحل الذى نحن بصددده الآن .

انكم إذا أدتكم الزوج الذى غضب ، لأنه ضبط زوجته تزنى ، فتحم الباب على مصراعيه للفساد وسوء الخلق ، وأدخلتم الطمأنينة فى قلوب الفاسقات ، وشجعتموهن على الاستمتاع بالمحرمات .

ويقولون لكم ، ولكن القانون لا يبيح القتل إلا فى حالة محددة . قد يكون الزوج خائناً لعهد الزوجية ، قد يكون مستهتراً بحقوق الزوجة ، ولكن من حقه أن يلزم زوجته باحترام عقد الزوجية والخضوع له . قد يكون أبغض الأزواج وأقلهم استحقاقاً للعهد ، ولكن لا عليه ! ! ان القانون

لا يهمه من أمر ذلك شيئاً . إنه الزوج . وما دامت شروط القانون قد توفرت فله أن ينتقم لشرفه ، وله أن يحكم بالاعدام داخل حدود داره ، وله أن ينفذ .

أما خارج الدار فلا : أليس الزنا هو الزنا ؟ أهناك فرق بين أن يرى الزوج زوجته تزني داخل منزله أو خارجه ؟ أيراد منكم أن تتقيدوا بهذه المساديات وأن تطرحوا جانباً روح التشريع ، وأن لا تحسبوا للضمان حساباً ؟

أو تحبون أن تكونوا أقسى على ارثور دي برج من زوجته ؟ لقد أصدرت هي حكمها ، بعد أن تطهرت من أرجاس الشهوة ودنت من لقاء الله ، فعفت . . .

حكم على الزوج بالأشغال الشاقة خمس سنوات قضى نصفها ثم استصدر له عفو ، وترك باريس وأقام بلندن حيث وجد من قبلته زوجاً برغم (جريمته) . . . تزوجته ولكنها لم تحنه .

جراحة التجميل : مالها وما عليها .

نحن في زمن تأبى الناس فيه - وبالأخص النساء - أن يرضوا بما قسم الله لهم . فالعجوز تريد أن تعود شابة ، والسمينة تريد أن تصبح هيفاء مشوقة القوام ، وتود القصيرة لو طالت ، والطويلة لو قصرت ، والسمراء لو ابيضت ، والبيضاء لو لفحتها الشمس ، وهكذا .

ويأبى أصحاب المهن الا أن يجاروا الجمهور في رغباته : فهذا دواء يسمن ، وذاك دواء يرفع ، وهذا يحول البشرة السمراء بيضاء ناصعة ، وذاك يحرق البشرة البيضاء فيجعلها كسواد الفحم وهكذا .

ولم يرض بشرط الجراح أن يبقى في المؤخرة ، فادلى بين الدلاء بدلوه ، وجاء بالمدesh والمعجز ، فهذه أنف كأنف ابن حرب أعادها مشرط الجراح دقيقة متناسقة ، وهذه عيون ضيقة اتسعت ، وأخرى منتفخة انبسطت ، وهذا ثدى هابط ارتفع ، وذاك خد مرهذل استوى .

والناس بذلك فرحون ، والنساء أكثر فرحا ، ولكن الويل كل الويل للمغلوب ، وقديما قال الشاعر ، ولأم المخطئ الهبل .

ذلك ما حدث للدكتور دوجارييه Dujarrier الجراح الفرنسى فقد جائته آنسة غليظة الساقين طلبت منه أن يحياها ساقى غزال ، وحاول ولكنه لم ينجح وساءت حالتها واضطر لبت ساقها ، فكانت قضية وكان تعويض . وظروف القضية واضحة جلية فى مرافعتى محاميتى المدعية والمدعى عليه .

ترافع الاستاذ جوزيه تيرى عن مدام لوجين Le Guen (الآنسة سوزان لوجوفر سابقا Suzannele Geoffre) :

فى أوائل عام ١٩٢٦ كانت تعيش فى باريس امرأة سعيدة جدا . انشأت لنفسها محلا للآزياء « والموضات » بحى الكونكوردي . وكان يزيد فى شعورها بالغبطة والسعادة ان هذا المحل من صنع يدها ، ووليد اقتصادها

واجتهادها ، وأنه أمل لها قد تحقق . لقد كانت حتى عام ١٩٢٢ اليد الأولى باحدى محلات الخياطة الكبرى بباريس . ولكنها لم تقنع بحالها ، فاقصدت ودبرت ، وما زالت تقصد وتدبر حتى أنشأت لنفسها محلاً تجارياً بشارع ٢٩ يوليو . وكان من حسن حظها ان راجت تجارتها .

وأوشكت سعادة فتاتنا أن تبلغ حدود الكمال ، فقد كانت مخطوبة لزميل لها ، اشترك معها في تأسيس محلها وإدارته واستغلاله . تلك الفتاة هي موكلتي . كانت تدعى اذ ذاك مدموازيل سوزان لوجوفر وهي الآن مدام لوجين .

وكان يشوب سعادة سوزان جوفر ظل خفيف . هي فتاة لعوب ، معجبة بنفسها وتحب أن يعجب الناس بها . وذلك أمر طبيعي فقد كانت شابة ، جميلة الوجه والجسم ، متصلة بعالم الازياء . كانت لعوباً ولكنها كانت غليظة الساقين . وكان ذلك يضايقها أشد المضايقة ، فقد أصدرت «الموضة» أمرها ، وهي كما تعلمون آلهة مستبدة ، إن السيقان الجميلة هي سيقان الغزال . لذا قضت «الموضة» ، وقضت أيضاً بأن يكون فستان المرأة قصيراً ، وزادته على ممر الأيام قصراً ، حتى لم يعد للمسكينة التي ابتليت بسيقان غليظة ، الا أن تروح وتغدو بين الناس معلنة عن بليتها ، كاشفة عن ساقها . أليس من الميسور تنحيف السيقان الغليظة ؟ لقد تقدم الطب تقدماً مذهلاً ، وهم يقولون إنه يأتي بالمعجزات . خطر إذا لسوزان أن تلجأ الى الطب لعلها تنجح في الوصول الى سيقان نحيفة . ولكنها ، وهي العاقلة الحصيفة المحتاطة ، لم تشأ أن تلجأ الى طبيب أيا كان ، ولم تذهب لأحد تلك المعاهد التي تسمى نفسها معاهد تجميل ، والتي تعلن عن نفسها بالصفحات الأخيرة للصحف ، بل رأت أن تلجأ لأطباء مشهورين حسنى السمعة ، عرفوا بسعة العلم وطول التجربة ومثانة الخلق .

كانت تتجول في باريس فاستلفتت نظرها الاعلانات الموضوعة حول

مستشفى بوجون . قرأت فيها أن الدكتور ليوبولد ليفي ، الطبيب المساعد بالمستشفى ، يهتم بصفة خاصة بأمراض السمنة والدورة الدموية .

وجدت الفتاة هذا الطبيب الرسمي بغيتها ، فهو الذي يجب عليها ان تلجأ اليه ليجيها عما يشغل بالها ، فاستفسرت عن عنوانه ، وذهبت اليه ، لا في العيادة الخارجية للمستشفى ، بل في عيادته الخاصة .

والدكتور ليفي عالم كبير متواضع ، مخلص لفنه ، وجه اهتمامه بصفة خاصة لعلم الاوبوتيرابي أى دراسة الغدد . فقد لاحظ ، كما لاحظ غيره من كبار الاطباء ، ان لعدم نشاط بعض الغدد أثراً فعالاً فيما يصيب الجسم من أمراض .

فحص الدكتور ليوبولد ليفي الأنسة سوزان بعناية ودقه ، فوجدها متمتعة بصحة كاملة ، لا تشكو عارضا ، ولا يضيرها الا تينك الساقين الغليظتين . فلما أتم فحصه ، قال لها الدكتور ليفي ، ذلك الرجل الذى هو الضمير تجسم شخصا ، إنه يعتقد ان لاسبيل لعمل شيء لها ، وإنها جاءت إلى العالم بساقين غليظتين فما عليها إلا ان تحتفظ بهما كما هما .

لم تنل سوزان بغيتها ولم يتحقق أملها فسألت الدكتور ان كانت تستطيع الاستعانة بالاشعة ، تلك الاشعة السحرية التى نجحت فى شفاء أمراض مستعصية ، أو إلى علاج بالكهرباء أو بالتدليك أو بأى طريقة توصلها لبغيتها : أى تنحيف ساقها .

فكان رد الدكتور ليفي إنه من الجائز الوصول إلى نتيجة ، اذ لا أحد يدري ، ولكنه أضاف ان ذلك يتطلب وقتا طويلا وجلسات يومية لا تتفق مع عمل الطالبة ، فضلا عن ذلك فان التكاليف باهظة والنجاح غير مضمون ، ولذلك فهو ينصحها ان لاتفعل شيئا .

ازدادت سوزان خيبة امل ولكنها عادت فسألت الدكتور ليفي :

« إذا كنت ترى ان لافائدة من العلاج الطبي فهل من الممكن الوصول إلى النتيجة التي أرجوها بواسطة جراحة التجميل ؟ »

هنا كان رد الدكتور ليفي حكيماً وصريحاً : « أنا لست جراحاً وهذه مسألة تخرج عن حدود اختصاصي . ولكنني انصحك يا ابنتي ، ان كنت تقبلين نصحي ، ان تختاري الجراح ، قبل ان تلجأى إلى جراح . فلا تسلى نفسك لجراح أياً كان ، لأن التدخل الجراحي خطير دائماً ، فتحرى قبل ان تقدمي . » لم تكن سوزان تعرف جراحاً بذاته وقد رأت طيبة الدكتور ليفي ، وصراحته واخلاصه . رأته يرفض معالجة سيدة لا تطلب الا ان تدفع له الأجر ، فرأت ان تستشيريه عن جراح تستطيع ان تثق به فقال لها الدكتور ليفي ، من باب النصح الخالص ، إنه يعرف جراحاً بالمستشفيات ، حسن السمعة هو الدكتور دوجارييه ، فيمكنها ان تذهب إليه .

قبلت سوزان جوفر ، بل وطلبت من الدكتور ليفي كتاب توصية ففعل ، ثم قصدت الدكتور دوجارييه ، وقد امتلأت نفسها ثقة وفاضت أملاً . وليس الدكتور دوجارييه بالرجل المجهول ، ولا هو من نوع الجراحين الذين يكثرون من الاعلان عن أنفسهم بغية تصيد المال ، بل هو رجل علم ، يشغل مركزاً أدبياً محترماً . هو جراح بالمستشفيات ، يعمل بمستشفى بوسيكو ، وهو خبير لدى محكمة السين المدنية ولدى محكمة استئناف باريس . توفرت فيه إذاً كل الضمانات . هو إذاً ممن يستطيع الانسان ان يضع فيه ثقته ، لامن الناحية الفنية فحسب ، بل - ولهذا قيمته في الدعوى - من الناحية الأدبية أيضاً .

قصدت سوزان جوفر الدكتور دوجارييه ، وبسطت له حالتها . فقصها ثم قال لها : « إن مسألتك في غاية البساطة . كمية شحم زائدة في السيقان ، من السهل جداً إزالتها وليس في ذلك أدنى خطر . هي عملية سريعة وسهلة ولا تمضى عشرة أيام حتى تعودى لعملك على ساقين رفيفتين كما تحبين ، ولا

يتبقى غير أثر بسيط فتعودى للدكتور ليفى ، فيعالجك بالكهرباء . ويزيل ذلك الأثر حتى لا يكاد يبقى منه شيء ولا تمكن رؤياه حين تلبسين جورابا »

غمر الفرخ سوزان جوهر . أمامها جراح كبير ، قيل لها إنها تستطيع أن تضع فيه ثقتها ، هو رجل كبير السن ، له تجربة طويلة ، وله المركز الذى ذكرته ، وهذا الجراح يقول لها إن العملية فى غاية السهولة ، لا تنتج أدنى خطر ولا تبقىها فى السرير إلا عشرة أيام . كيف تستطيع أن تردد ؟ قبلت سوزان جوهر لا أقول نصيحة الدكتور دوجارييه بل دعوته . ويهمنى أن أصرح فى بدء مرافقتى أن الدكتور دوجارييه لم يدفعه — فى قضيتنا — أى طمع فى مكسب . إنه لم يطلب من سوزان جوهر عن هذه الاستشارة إلا مائة فرنك ، وهو مبلغ معتدل ، معقول ، ليس عليه أى اعتراض .

لم يشر عليها الدكتور دوجارييه بأن تدخل عيادته الخاصة ، ولا حدد لها الأتعاب التى يطلبها أجراً للعملية . ولكن الأنسة جوهر — كما رأيت — قد تقدمت إليه كزبونة عادية ، على استعداد لأن تدفع ما يطلب منها دفعه . وقال لها الدكتور دوجارييه : « ستدخلين المستشفى فى القسم المخصص لى وسأجرى لك العملية هناك » .

دهشت سوزان وسألت الدكتور : « ولكن متى يادكتور ؟ » فكان رد الدكتور : « باكر » . وكتب لها استمارة بقبولها فوراً بالمستشفى فى القسم المخصص له .

كيف تريدون من هذه الفتاة أن يداخلها أى تردد أو خوف ؟ لقد خرجت من عيادة الدكتور دوجارييه ، فرحة سعيدة ، لا تدرى كيف تعبر له عن شكرها ؟

وفى الغد وهو اليوم الثامن والعشرين من فبراير سنة ١٩٢٦ دخلت وأجريت لها العملية الجراحية ، بعد ذلك بأربع وعشرين ساعة . وتم كل

شيء على وجه السرعة ، فلا كشف عليها ، ولا أجرى لها أى تحليل ، ولا أخذت منها عينة دم ولا صورة بالأشعة . ولماذا ذلك والعملية التى أجريت لها من السهولة لدرجة لا تتطلب شيئاً من هذا . فما دخلت المستشفى حتى أجريت العملية .

وكانت قد سمعت أن العملية سهلة وأنها تستغرق زمناً قصيراً ، أو على حد تعبير الدكتور دوجارييه القاسى ، لا تمضى عشرون دقيقة حتى تكون الساقان قد فقدتا شحمهما .

كان ذلك هو الوعد ، ولكن أين من الوعد الحقيقة ؟ لقد أسفرت الحقيقة عن شيء آخر ، عن شيء فظيع .

فالعملية ، وقد أجريت على ساق واحد ، لاساقين ، استغرقت ساعة ونصف الساعة . ذاك أمر لا سبيل لانكاره ، فقد كانت الضحية المسكينة ، التى أترافع عنها ، تتابع بعينيها عقارب ساعة المستشفى . لم تنوّم بالكلوروفورم بل أعطيت حقنة موضعية تفقد الانسان الاحساس بالألم كلية ولكنها لا تفقده الادراك .

ولقد قالت لى مدام لوجين إن العملية بدأت فى الساعة ٢٠ و ١١ ولم تنته إلا فى الساعة ٥٠ و ١٢ !

وأية عملية هى ؟ هل كانت ، كما قيل لها ، مجرد إزالة جزء من الشحم ؟ لا . لقد أراد الدكتور دوجارييه أن يأتى بجديد فماذا فعل ؟ . اقتطع جزءاً من عضلات الساق ، لأنها كانت ضخمة ، ثم حاول أن يضم حافى الجرح . وسأثبت لكم ان استحالة ضم الحافتين هو الذى اقتضى قطع الساق كلها . وهذا الذى أقدمه لا يحتمل الانكار فالساق قد بترت من تحت الركبة ، ومن الميسور التأكد من فحص الجزء الباقى ، مما كانت عليه العملية قبل البتر . لقد كانت العملية التى تخيلها الدكتور دوجارييه دقيقة ، خطيرة ، جديدة قد تؤدى لنتائج هائلة . لا ادعى القدرة على إلقاء محاضرة فى الجراحة

والتشريح ، ولاكننا كلنا نعلم أن هذا الجزء من الأعصاب يضم العصب المحرك للقدم ولأصابع القدم . فالمساس به ، والاقتطاع منه ، يعرض من تُجرى له العملية للعجز عن تحريك قدمه .

هذا هو الخطر الأول .

وهناك خطر آخر لم يعره الدكتور دوجارييه الالتفات الكافي ، فقد كاد يودى بحياة موكلتي ، وقد كلفها ساقها التي بترت .

فكلنا ، من غير أن نكون قد درسنا الطب ، نعلم دقة وظيفة الدورة الدموية ، خصوصا في أعضاء الجسم السفلي ، وكلنا نعلم أن الدورة الدموية تسوء أحيانا بسبب بعض الأمراض أو الحوادث ، فتكون أول العوارض التي يشعر بها المصاب ، في أجزاء الجسم السفلي ، ذلك أن بهذا الجزء من الجسم شبكة متداخلة من العروق والأوردة ، لها أهمية عظيمة .

فاذا قطعنا بالمشروط في هذا الجزء عرضنا نهاية الساق ، أي القدم ، لأن لا تتغذى بالدم ، التغذية الكافية ، فتبدأ الغنغرينة ، لأن الأجزاء التي لا يغذيها الدم تموت .

ما الذي حصل ؟ لقد عرفناه فيما بعد . أجرى الدكتور دوجارييه عملية ثم حاول أن يخطط الجرح فكانت غرز الخياطة تنقطع الواحدة بعد الأخرى . لم يسعه آخر الأمر إلا أن يحزم الساق حزما كما يحزم اللحم المشوى .

ونقلت المسكينة إلى فراشها وما كاد مفعول المسكن يزول حتى بدأت تشعر بالآلام لا تطاق .

حقنت بالمورفين !!

وفي المساء جاءها الدكتور دوجارييه يزورها ، وكان مظهره ينم عن القلق . طلب منها أن تحرك قدمها ، فحاولت عبثا . لعله فكر اذ ذاك فقط في أن العملية التي أجراها قد أتت بنتيجة لم يكن قد فكر فيها .

وفي الغد طلب منها نفس الطاب ، فحاولت ، ولكن دون جدوى .
تضايق الدكتور دوجارييه ، ولكنه لم يقل شيئا .
وأقبل الليل ، وشعرت بالآلام فوق طاقة البشر ، وأمضت ليلها تصرخ ،
وتطلب حقن المورفين ، وتطلب أن يُفك رباط ساقها ، فقد كانت تحس بأن
ساقها في قالب محكم ، وقدمها كالثلج . شكت ، وبكت ، وصرخت ، ولكن
عبثا . إن الممرضين والممرضات لم يريدوا - ولهم الحق - أن يمدوا أيديهم
للرباط الذي وضعه الدكتور دوجارييه بنفسه .
وانتظروا محي . الأطباء في الغد .
وأقبل أول الأمر الدكتور كوفيني فذكرت له الممرضات كيف أمضت
المریضة ليلتها . فحص القدم ، وضغط عليه ، ولاحظ أنه فاقده الشعور كلية .
تضايق هو أيضا ولكنه لم يقل شيئا . ابتعد ، وعاد بعد لحظة وجيزة ،
ومعه الدكتور دوجارييه .
فحص الدكتور دوجارييه القدم بسرعة ، أعاد الفحص ، وأعاد الضغط
ولاحظ فقدان الشعور . وما كاد حتى أمر باحضار عربة نقل المرضى .
وضعت مدموازيل لوجوفر على العربة ، واغمضت عيناها حتى لا ترى
ما سيكشف عنه رفع ضمادات ساقها .
وأحست ، وهي مغمضة العينين ، بأن الأربطة تقطع ، وما لبثت ان
شعرت براحة تامة . لقد فُتح القالب الضاغط .
حسبت أن كل شيء قد انتهى ! وفي الأيام التالية كانت تتألم كلما غيروا
لها الأربطة ، وتشم رائحة كريهة .
وكان المرض يتقدم في سيره . وكلما رفعوا الأربطة قطعوا أجزاء من
اللحم ميتة وبقيت القدم فاقدة الشعور ، لا تحس وخز الا بر . والمرض في
تقدم مستمر ثلاثة أسابيع طوالا .
وبعد ثلاثة أسابيع ، أي في يوم ٢٠ مارس على وجه التحديد ، أعلن

الدكتور دوجارييه أن الجرح غير قابل للشفاء ، وأنه لم يبق ... إلا بتر الساق .

قد لا يكون بتر الساق ، في عرف الجراح ، بالأمر ذى البال . وما هو بذلك عند الضحية التي سيقطعون منها ساقها .

أخطر بالأمر المسيو لوجين خطيب سوزان فطار صوابه وقال : « إن هذا مستحيل . إن سوزان لن تقبل . وحياتها بعد ذلك قد ضاعت » .

فقال له الدكتور دوجارييه : « هذه اعتبارات لا أريد الدخول فيها ، ولكننى أقول لك ، بكل صراحة ، إنه إذا لم تبتتر ساقها غدا ، فستموت بعد أربع وعشرين ساعة ، فعليك أن تنهض بمسؤوليتك وتتخذ لك رأيا » .

وهكذا لم ير المسكين بداً من أن يقنع خطيبته ، تلك المسكينة التي أرادت أن تكشف عن ساقين ريفيتين جميلتين ، بأن عليها أن تبتتر إحداهما .

لا أود أن أصف لكم ذلك المنظر المحزن المبكى ، فأنتم تستطيعون أن تتصوروه بسهولة . لقد تهدمت أحلام السعادة في لحظة عين ، ولم تبق إلا امرأة بائسة ، تفضل أن تموت ، على أن يذكر لها بتر الساق .

كانت حالتها سيئة . وكان تشخيص الدكتور دوجارييه في هذه المرة صادقا ، فلو أنهم انتظروا عليها ثمانية وأربعين ساعة ، لعملت الغنغرينة عملها ، ولقضت على سوزان . لقد أغمى عليها في يوم ٢٠ مارس ثلاث مرات . أراد المسيو لوجين أن يمنح خطيبته التعزية الوحيدة التي يستطيع أن يمنحها لها ، فعرض عليها أن يتزوجها .

واعطت ادارة المستشفى شهادة بأن مدموازيل سوزان لوجوفر في خطر الموت ، وعقد الزواج في يوم ٢١ مارس في الساعة ٣٠هـ بقاعة المستشفى . ان بلاغة اللسان لا تنفع في مثل هذه الظروف . اننا لا نحتاج لخيال واسع لتصور كيف تم ذلك الزواج . سوزان لوجوفر المسكينة ، على سرير

المستشفى ، تأكل الغنغرينة قدمها ... وكل ذلك من أجل عملية لم تكن هناك ضرورة تقتضيها .

والدكتور دوجارييه يعرف هذه التفاصيل كلها وأحسبه يذكرها كلها ، وأظنه كلما فكر في ضحيته ، بالنهار أثناء سيره ، أو بالليل أثناء ارقه ، ينصت لصوت ضميره وهو يؤنبه لأنه أقدم على تلك التجربة ، التي سببت كل هذه الآلام وكل هذه المصائب .

وفي الغد أصبحت مدموازيل سوزان لوجوفر مدام لوجين ، ولكنها بدلا من أن تسافر في رحلة جميلة لتمضية شهر العسل ، نقلت الى غرفة العمليات بالمستشفى لتبتسر ساقها .

واستغرق الشفاء زمنا طويلا . طال ألمها ، واستمرت سنة كاملة لا تستطيع السير فكانت تتنقل داخل منزلها على عكازين ، ثم على عصا ، ولكن لفترة قصيرة . فقد ساءت حالتها بدلا من أن تتحسن ، كما سألينه لكم ، حتى اضطرت مدام لوجين أن تبيع تجارتها ، لأنها عجزت عن مباشرتها .

هذه هي الوقائع .

فلنبحث فيما إذا كان الدكتور دوجارييه قد ارتكب خطأ ، وفيما إذا كان عنه مسئولولا .

وأملى كبير في أن أثبت لكم أن مسئولية الدكتور دوجارييه مزدوجة .

إنه أخطأ أولا في الطريقة التي اتبعها في اجراء العملية ، وأخطأ ثانيا لأنه أجرى تلك العملية التي ما كان له أن يجريها .

أما عن خطأه الأول . وأخذ يشرح من الناحية الفنية كيف أجريت العملية ، وكيف لم تقتصر على إزالة الشحم الخ ...

أما الخطأ الثاني ففي إقدامه على اجراء تلك العملية .

إن للقضية التي أترافع فيها أمامكم أهمية كبرى . ولمَ ذلك ؟ لأنها - فيما أعلم - أول قضية عرضت على المحاكم - المحاكم الفرنسية على الأقل - بجلاء ووضوح ، ما يباح وما لا يباح للجراح أن يجريه على جسم الإنسان . لقد جلبت الجراحة على الإنسانية نعمًا ليس فينا من يجهلها . لقد خطت الجراحة في السنين الأخيرة خطوات واسعة ، وأحرزت نتائج باهرة ، لا سبيل لا نكارها .

فهل معنى ذلك أنه قد أصبح من حق الجراح أن يعمل ما يريد ، وأن يحاول ما طاب له ؟ هل أصبح الجراحون سادة المشرط ، لا يُسألون عما يفعلون ؟ هل من حقهم التصرف ، تصرف السيد المالك ، في أجسام المرضى المعهود بها إليهم ؟

هذا هو السؤال المعروف عليكم والمطلوب منكم ان تضعوا له رداً !!
ولست أحسب أن هناك شخصاً واحداً يقول بان من حق الجراح أن يجرب باسم العلم أو باسم حب الاستطلاع ، ما حلا له في جسم المريض الذي يضع نفسه بين يديه .

إن جسم الإنسان لا يجوز استعماله للتجارب التشريحية ، مهما كان الغرض الذي يسعى له الجراح شريفاً ، ومهما كان أمله في الوصول ، بفضل تلك التجارب ، إلى ما يفيد الإنسانية .

إن المبدأ المسيطر على قضيتنا - كما أتصوره - هو أن الجسم الإنساني شيء مقدس . إنها حقيقة فلسفية ، اجتماعية ، دينية ، بل واستطيع أن أقول إنها حقيقة قضائية أيضاً .

إن الإنسان لا يملك أن يتناول جسمه بالتقطيع ، فكيف يكون لآخر ذلك الحق ؟

فاذا سألتوني ومتى إذاً يكون من حق الجراح ان يتدخل ، قلت لكم :
« ليشفى فقط . ليس للجراح ان يقطع في الجسم البشرى الا ليشفى ، لا لشيء . »

آخر . إن له ان يقطع في الجسم الانساني ، وله أن ينتزع اجزاء منه ، ولكن ليدافع عن ذلك الجسم ضد الفناء أو ضد الآلام التي لا تتحمل .
ومن المفيد أن نقول ذلك في هذا الوقت الذي يُخيل للبعض أن من الممكن نسيان ذلك .

فليس للجراح ان يعرض بحياة انسانية وان يجازف بها في سبيل تجارب لتحقيق أغراض عديمة الأهمية أو غير مفيدة . ان دلال المرأة أو دلال الرجل ، والرغبة في مجارة «الموضة» والنزول على حكمها ليسا من الاسباب التي تبرر اجراء عملية جراحية .

ولا أحب ان أتهم باتى ارمى القول على عواهنة أو اتحدث بخفة في قضية خطيرة ومحنة كهذه . ولكن ! هل من المقبول ان يُمثل الجراح بصانع الابنوس الذي يحول قطعة الخشب إلى دمية جميلة أو الحلاق الذي يقص الشعر ؟ طبعاً لا . من أجل هذا أرى ان الجراح لم يكن له ، في مثل حالتنا ، ان يقبل اجراء عملية يراها غير ضرورية . لم يكن المطلوب منه ان يُشفى أو ان يضع حداً لآلام جسمانية ، لم يكن المطلوب منه ان يحارب الموت أو الألم ، فلم يكن هناك خطر موت ولا ألم ، بل كل ما كان هناك رغبة في التجميل . وانا أقول إنه لم يكن يحق للطبيب ان يجرى هذه العملية ولو كانت الزبونة قد رجته والحت عليه في ان يجريها .

ولكن الواقع - ولهذا الأمر خطورته - الواقع ان مدام لوجين لم تكن هي التي طلبت من الدكتور دوجارييه ان يجرى لها العملية ، بل الدكتور دوجارييه هو الذي تصور تلك العملية ، وهو الذي اقنع مدام لوجين باجرائها . وفي هذا تظهر مسؤوليته ثقيلة بنوع خاص .

لو ان مدام لوجين كانت قد التجأت الى طبيب جاهل أو إلى دجال ، لما حرمها ذلك عطفنا ، ولما فقدت حقها في الشكوى ، وفي المطالبة بتعويض . ولكننا هنا أمام حالة تختلف عن ذلك كلية . ان مسؤولية الدكتور

دوجارييه - وانا أقول ذلك ولا أخشى ان اتهم بالتناقض - ان مسؤولية الدكتور دوجارييه أكبر بكثير من المسؤولية القضائية والأدبية التي تقع على عاتق الطبيب الجاهل أو الدجال .

إذ ماذا كانت موكلتي حين قصدت الدكتور دوجارييه ؟ لقد كانت فتاة لعوبا متدلة . ليسكن ذلك ، فمن هو الذي يلومها ؟ انها تجهل كل شيء عن الطب وعن الجراحة . ذهبت تطلب نصيحة من ؟ نصيحة رجل كبير السن ، كبير التجربة ، له مركز اجتماعي كبير ، وألقاب عليية ضخمة . وهذه كلها صفات من شأنها ان تدخل الطمأنينة قلبها وتملأه ثقة .

فكيف لها ، وهي الخياطة الصغيرة الجاهلة ، ان تشك أو تردد في حضرة من كان هذا مركزه ؟ كيف يمكنها ان تناقش ؟ كيف يمكنها ان تشك ؟ انها واثقة ! بل ويمكننا ان نقول إنها اسلمت نفسها ، معصوبة العينين ، إلى الدكتور دوجارييه الذي قال لها إنه يعرف العملية الواجب اجراءها لها ، ووصف لها كيفية اجرائها .

لقد احتمل الدكتور دوجارييه بتصرفه هذه مسؤولية عظيمة . ولقد قلت لكم إنه لاشك يفكر في ذلك الزواج الذي تم بقاعة المستشفى في الساعة ٣٠ و٥ مساءً في أحد أيام شهر مارس سنة ١٩٢٦ . واني لا اعتقد انه كثيراً ما يفكر في تلك الفتاة التعسة ، التي جاءت يوماً تستشيرها وكلها ثقة وكلها أمل ، فكان نصيبها ، نظير ثقتها ونظير سماحها له باجراء العملية التي اجراها ، ان اصبحت اليوم عرجاء ، مبتورة الساق ، مهدورة المستقبل ، مظلمته . لم يكن الدكتور دوجارييه ، بعلمه وتجربته ، ليجعل خطورة العملية التي انتوى اجراءها .

لو أن مدام لوجين هي التي فكرت في تلك العملية ، وهي التي طلبت من الدكتور دوجارييه أن يجريها لها ، لوجب عليه هو أن يرفض . لقد كان واجبه ، بالنسبة لمركزه الاجتماعي ولطول تجاربه ، أن يلوم تلك الفتاة

الصغيرة ويوبخها وأن يقول لها : « لا يجوز أن تخاطري بحياتك أو بساقتك لسبب واه » كالموضة » لقد جئت إلى العالم بساقين غليظتين فاحتفظي بهما . أما أنا فلا أتحمّل تبعه ارتكاب هذا الحادث ، الذي أعده جناية ، وهو أن اقتطع من الساق لأن الطبيعة جعلتها سميكة » . هذا هو القول الذي كان يجب على الدكتور دوجارييه أن يقوله .

إنها مبادئ محترمة ، ثابتة ، يسلم بها الجميع .

وكما قلت لكم ، لم يسبق للمحاكم أن عرض عليها أن تفصل في مثل هذا الموضوع ، بطريقة واضحة صريحة . ولقد وجب على المحاكم أن تقول كلمتها ، قبل أن يعم البلاء ، وتنتشر تلك الجراحة التي يسمونها بجراحة التجميل .

ومع ذلك فقد سبق للمحاكم أن تعرضت لبعض نواحي الموضوع . وتلى الأحكام وأقوال الشراح ولخصها في أنه لا يجوز للجراح — الجدير بهذا الاسم — أن يجري عملية جراحية إلا إذا كان أمام مرض لا يمكن علاجه بالأدوية أو آلام لا يقوى المريض على احتمالها ، وإن هذا لا يكفي ، بل لابد للجراح - قبل البدء في العملية - أن ينال موافقة المريض وأن يقول له أو لمن حوله ، مدى خطورة العملية وما يمكن أن تؤدي إليه . لم يقيم الدكتور دوجارييه بأى من هذين الواجبين .

فهو أولاً لم يكن أمام مرض أو ألم . لقد كانت مدام لوجين متمتعة بكامل صحتها ، ولم تكن تشكو ألماً .

لقد قرر إجراء عملية خطيرة ، لضرورة تقتضيها ، خطيرة كما دلت الحوادث التالية ، فقد أوشكت مدام لوجين أن تموت من جرائها ، ولم تنج من الموت إلا بتضحية ساقها .

وإذا كان الدكتور دوجارييه قد اندفع وراء تفكيره الخاطئ وصمم على إجراء عملية خطيرة ، لضرورة تقتضيها ، فقد كان يتحتم عليه أن يقول

لسوزان لوجوفر ، لا كما قال لها ، إنها عملية سهلة لاخطر فيها ، بل كان يجب عليه أن يقول لها ، بعكس ذلك : « أنت تريدني مني أن أجرى لك عملية بالرغم من أنك لست مريضة ولا بك ألم . فليكن . إنما اعلى بأنك قد تموتين بسبب هذه العملية ، أو قد تفقدين ساقك أو ساقيك » .

فلا أظنني بحاجة لأن أقول لحضراتكم ، إنه لو كان الدكتور دوجارييه قد اتبع القواعد التي يحتمها فنه ، وأخطر سوزان بما تتعرض له ، فما كانت لتقبل أن تعرض ساقها للبتر كما بُترت ، وما كانت لتجازف بحياتها أو ساقها . قد يعترض على بأن الدكتور دوجارييه لم يكن مدفوعا بعامل الشره أو الرغبة في كسب المال واني لست أمام أحد أولئك الأطباء الذين يقررون إجراء عملية لا يرونها هم لازمة ، ولكنهم يطمعون في الأتعاب التي سوف يطالبون بها المريض أو أسرته .

هذه حقيقة لا أنكرها . فالدكتور دوجارييه لم يكن مدفوعا بعامل الربح المباشر . ولكن هل مسئولية القضاية ، بسبب ذلك ، أخف ؟ كلا . إن العملية التي أجراها ، كما أجراها ، كانت ابتكاراً . لقد حدث أن رفعت من الساق ومن أجزاء أخرى من الجسم ، كميات زائدة من الشحم ، وأتت تلك العمليات بنتائج حسنة ، فلم يشك المريض بسببها ولم تسؤ حالته . ولو أن حادثاً وقع مع ذلك بسبب تلك العملية ، لما شككت لحظة في أن مسئولية الجراح متوفرة ثابتة .

على أن الدكتور دوجارييه لم يعمل ذلك . إنه عمل ما هو أخطر من ذلك . إن مبضعه لم يقنع برفع الشحم بل اقتطع من اللحم ورفع من الساق أجزاء هامة .

ولست أدري أي شيطان داخلي هو الذي دفع الدكتور دوجارييه في هذا السبيل ؟ أترأه رمى إلى الوصول إلى نتيجة تكسوه فخارا علمياً ؟ أترأه

أمل أن ينشئ طريقة جديدة ، تحمل اسمه وتسمى طريقة دوجارييه فتخلد اسمه على مدى الزمان ؟ أترأه فكّر في وفود النساء اللواتي سيحضرن اليه باقيات آملات لأن سيقانهن غليظة وهن يُردنها هيفاء ؟

الواقع أن الدكتور دوجارييه أراد أن يجرى تجربة ، أراد أن يبتكر طريقة ، وكل ما في القضية ينطق بذلك .

والإلا . فلم العجلة في الإشارة باجراء عملية ؟ إنه هو الذي قرر إجراء تلك العملية ، فعند ما ذهبت اليه سوزان لوجوفر لم تقل له إجر لي عملية كذا ، فهي لا تعرف عن الطب ولا عن الجراحة شيئاً . لقد شرحت له حالتها ، وقالت له إن سيقانها غليظة وهي تريد هما رفيفتين . ذلك كل ما قالته .

فالدكتور دوجارييه هو الذي فكّر ، من تلقاء نفسه في إجراء عملية جراحية . هو الذي أشار باجراء العملية ، وأقن بأنها بسيطة ، لا خطر منها .

ولولم يكن متعجلاً ، ولولم يرد أن يجرى العملية بسرعة ، لما أمر بادخال الفتاة في الجزء المخصص له بالمستشفى ؟

هناك ملاحظة أرجو أن ألقت اليها نظرکم ، تلقى ضوءاً واضحاً على البواعث التي حملت الدكتور دوجارييه .

ان الدكتور دوجارييه جراح بالمستشفيات ، على رأس قسم الجراحة بمستشفى بوسيكو .

وأتم تعلمون أن مستشفيات باريس ، سواء الأجزاء المخصصة للعلاج أو الجراحة ، تضيق بمرضى باريس . ويخيل إلى أن بشوارع باريس عدداً وافراً من المرضى الذين كانوا ينتظرون أن يقبلوا بالمستشفى بينما كان الدكتور دوجارييه يحتجز مكاناً لسوزان لوجوفر ، التي لم تكن مريضة . لقد كنا في أواخر فبراير ، في الشتاء ، في الوقت الذي تسكث فيه الأمراض .

ولمکن الدكتور دوجارييه أمر بأن تقبل في الجزء المخصص له بالمستشفى

هذه الفتاة التي كانت في أتم صحة ، كأنه لا يريد أن تفلت الفرصة من بين يديه ، لا يريد أن لا يجرى العملية التي تخيلها .

ألا يدل ذلك على أن الدكتور دوجارييه قد استمع لنصائح ذلك لذي أسميته بشيطانه الداخلي الذي سول له ما تجلبه عليه العملية من نجاح على ، أو من نتائج من نوع آخر لا أحب أن أتعرض لها ؟

وعلى كل حال ، فهو الذي تصور العملية وهو الذي أشار بها ، وهو الذي أدخل الفتاة مباشرة للمستشفى . هذه كلها وقائع غير منكورة .

سيقال لي ، ولكنك تفكر تفكيراً معكوساً ، وتنسب للدكتور دوجارييه مقاصد لم تمر له ببال . إن الحقيقة أبسط من ذلك بكثير . إن الدكتور دوجارييه لم يفكر إلا في أمر واحد ، هو أن يؤدي لدموازيل سوزان لوجوفر خدمة .

أى كلام هذا ؟ إن الدكتور لم يكن يعرفها قبل ربع ساعة ؟ كانت غريبة عنه ، لم يكن هناك ما يدفعه لأن يؤدي لها أى خدمة ، أو يكون ظريفاً معها ؟ آه . لو كان قد دخل عيادة الدكتور دوجارييه شخص يتأوه ويصرخ من شدة الألم ويقول إنه لم يود يستطيع الجأء ولا يقوى على احتمال الألم ، لفهمنا أن يقول الدكتور دوجارييه إنه تأثر من ذلك المنظر ، فأجرى لذلك الرجل العملية فوراً ، في القسم الخاص به بالمستشفى ، غير مدفوع إلا بالرغبة في تخفيف آلام ذلك المريض .

أما هنا ، فلا شيء من ذلك . فتاة حديثة التجارب أو معدومتها ، جاءت اليك يادكتور دوجارييه تعرض عليك أمراً يهمها ، يدفعها للاهتمام به دلالها والعناية بجمالها ، وهي لا تعرفك ولا أنت تعرفها .

وأنت مع ذلك الذي قررت أن اجراء العملية ضرورى ، وقدت الفتاة تقريبا من يدها لتدخلها المستشفى ، وأعطيتها تذكرة ليخصص لها سرير فوراً ، وفي الغد أجريت لها العملية .

هذه العملية . أنت الذى أردتها ، وأنت الذى أجريتها ، هذه العملية التى لم تكن ضرورة تقتضيها هذه العملية المجرمة . هذه هى غلطتك ، أكثر من أى غلطة جراحية ارتكبتها .

تُرى هل سيقال لنا إن جراحة جديدة نشأت ، جراحة التجميل ، وإن للجراح الحق ، باسم جراحة التجميل هذه ، أن يفعل فى الجسم البشرى ما يشاء ؟

إن كان ذلك ، فلنعرض إذا لجراحة التجميل هذه .
لنجنب الخطأ أولاً . فعند ما تنشوه خلقة رجل بفعل الحرب مثلاً ، فأننى أفهم تماماً الجهود التى تبذل لإصلاح ما أفسدته الحرب فى وجهه ومظهره . فالجراح ، فى مثل هذه الحالة يؤدي عملاً داخلاً فى نطاق واجبه . إنه يتدخل ليصلح ، ليصلح ما أفسدته الجروح . هو يؤدي واجبه ولا يتخطاه . أما إذا كان المقصود إصلاح بعض النقص فى عمل الطبيعة ، فأننى لا أسلم بأن يكون الجراح حراً لا شئ . يقيد .

من الطبيعى ، إذا كان الغرض مجرد إجراء بعض عمليات سطحية ، كإزالة النمش أو زيبية أو زيادة جلدية ، أو بطعاً بالبشرة ، فإن التدخل الجراحى لا يعاب بشرط أن لا يؤدي لآى خطر . ولكنى لا أظن أن المحاكم تقر هذا التيار الذى يسعى بعض الجراحين المبتدئين لخلقه ، والذى يريد أن يسير فيه - فيما أرى - بعض كبارهم ، وأعنى به التيار الذى يبيح تدخل الجراح فى الجسم الإنسانى - والجسم النسائى على الأخص - بحجة إعادة الشباب ، أو متابعة «الموضة» .

سيقولون لى إن هناك جراحين يتولون إزالة الثديين أو أجزاء أخرى بارزة من الجسم ، ليحولوا المرأة إلى دمية عصرية جميلة . ولكنى لا أسلم بأن ذلك من الجراحة فى شئ .

لقد سمعت وصفا لبعض عمليات مدهشة ، ترفع الثدي الهابط وتشد

البطن المترهلة . فهل هذا هو المثل الأعلى الذى تسعى الجراحة للوصول اليه ؟ لا أرى ذلك ولا زلت أعتقد — كما قلت فى بدء مرافعتى — إنه لا يجوز إجراء عملية جراحية إلا للوصول إلى شفاء المريض .
فهل كنا أمام مرض يراد شفاؤه ؟ لا . هل كان القصد مجرد تدخل سطحى لا يودى لضرر ؟ لا . نحن أمام عملية خطيرة ، اقتطاع جزء من لحم انسان ، كما يقلم البستانى جزع الشجرة . ذلك ما فعله الدكتور دوجارييه .

فاذا دفع عن نفسه بأنه أجرى تلك العملية لأنه طُلب منه أن يجريها ، قلت له بكل بساطة ، إن الجراح - خصوصا الجراح من طبقتك - لا يجوز له أن يضعف أمام تخريفات زبائنه أو أعراض هوسهم .

ولنضرب لذلك مثلا . إذا جاء رجل اتنايته أزمة تصوفية وطلب الى جراح أن يبتز من جسمه ذلك العضو الذى يسبب له الشهوة والاغراء ، أياكون الجراح ملزما بإجراء تلك العملية ؟ وإذا جاءه شاب يريد الافلات من الخدمة العسكرية ، وطلب منه أن يبتز له بعض أصابعه ، أياكون الجراح ملزما بإجراء تلك العملية ؟ وإذا وفدت عليه امرأة تريد أن تتمتع باللذات ولا تحب أن يصيبها الحمل وما يجره وراءه وطلبت من الجراح أن يجعلها عقيما ، أيفعل الجراح ذلك ؟ لا ، ليس هذا من عمل الجراح . والشخص الذى يجيب مثل هذه الطلبات ، هذه الطلبات الجنونية بل الطلبات المجرمة ، يكون أكثر اجراما من الطالبين .

إننى أعيد القول ولكن التكرار هنا واجب . إن مهمة الجراح أعظم وأجمل وأنبى . إن أول واجب عليه هو أن يحترم الجسم الانسانى . إنه هو حاميه والمدافع عنه . هو السيد المسيطر على العملية الجراحية ، ولذلك كبر واجبه ، بقدر ما كبرت سيادته وسيطرته .

إن للجراح على هذا الجسم المعهود به اليه ، جسمنا أو جسم عزيز علينا

حق مطلق ، يحز فيه ويقطع ، حتى ولو نتجت عن ذلك الوفاة . له ذلك ، ولكن ليس له ذلك الا ليحارب الموت أو يطارد الألم . فاذا قرر أن يحز أو يتر بغير ضرورة ، لارضاء شهوة (الموضة) أو الدلال ، فمن حق أن أقول له : إنه يخون واجبه ويرتكب خطأ لا يجد له تبريرا .

وهذا هو مافعله الدكتور دوجارييه .

فما هو قائل للدفاع عن نفسه ؟ مرافعته المكتوبة لا تذكر شيئا . هي أقوال عادية ليس فيها جديد .

ما الذى سيقوله لتبرير هذه العملية الخطيرة ، التى لم تكن ضرورة تقتضيها ، والتى أدت للغرينة ، ثم لبتر الساق ؟ لست أدري . أترأه سيقول إن المسؤولية مشتركة ، وإنه إذا كان قد أخطأ لأنه أجرى العملية ، فوكلتى قد أخطأت هى الأخرى لأنها طلبت منه اجراءها ؟ لا أحسبه سيتقدم بدفاع كهذا لا يمكن قبوله ، دفاع يخالف كل مبادئ القانون ، والتفكير السليم .

إن الدكتور دوجارييه رجل فن . هو الذى يعلم ما يجب عليه أن يعمل وما يجب عليه أن لا يعمل ، فليست مهمة الطبيب أو الجراح بقاصرة على اتباع طلبات زبائنه والائتمار بأمرهم . إن واجبه أن يُعنى بهم ، تبعاً لقواعد العلم والفن ، وأن يأبى إجابة ملتزم المريض ، إذا كان مخالفاً لقواعد العلم والفن .

هذه مبادئ بديهية ، نراها مطبقة فى كل يوم ، فى أقل الأمور أهمية . هل إذا شيد مهندس بناء سخيفاً ، مستحيلاً ، فانهار . هل يباح له أن يقول : « من الجائز أن أكون قد خالفت قواعد الفن ، وأضفت الأخطاء على الأخطاء ، ولذلك انهار المنزل ، ولكن تملك كانت إرادة الزبون . فلست مذنباً ، أو على الأقل فهو شريك لى فى المسؤولية ؟ » إنكم ترفضون أن تبحثوا مثل هذا الدفاع ، وتستبعدوه لأول وهلة .

فاذا جاء جراح - فى حالة كحالتنا - يقول إنه أجرى العملية التى يسلم بأنها لم تكن لازمة ، لأن زبوته رأته لازمة ، فسيكون جوابكم بغير شك أن لا محل لتوزيع المسئولية .

ان الضرر الذى أصابنا عظيم . لقد طلبتُ خمسةائة ألف فرنك ، وسترون أن هذا المبلغ لا مبالغة فيه .

ان مدام لوجين شابة فى مقتبل العمر ، بُترت ساقها - بغير ضرورة وبغير الحاح من جانبها - لقد ضاعت حياتها إذا .

ولكن ضررا أعظم - من ناحية مهنتها - قد أصابها . كانت تدير تجارة رابحة، تجارة أزياء باسم (لوسى جيل) بشارع ٢٩ يوليو. هى التى أسست المحل وهى التى كانت تديره . وكان زوجها يهتم بالناحية الادارية . أما حياة المحل وروحه فكانت هى . لقد كانت هى - اليد الأولى لاحدى محلات الخياطة الكبرى الباريسية - هى التى كانت ، بما تبتكره من رسوم (ومودلات) ، وبطريقتها فى حياكة الملابس ، تجتذب الزبائن وترضيهم .

وسترون حضراتكم انها - خلال عامين كاملين - لم تستطع أن تدير محلا . ليس هذا فحسب . بل ان ساقها لم تلتحم بالرغم من البتر وبالرغم مما عمله الدكتور دوجارييه . لقد قال لها الدكتور بيلاد الذى تولى تركيب الساق الصناعية لها ، إنها لن تستطيع السير على قدمها طويلا وإنها كلما اطالت الوقوف حدث لها جرح فى الساق يتطلب البقاء بالفراش أياما ليزول . لم يسع مدام لوجين إلا أن تبيع محل تجارتها . فتجارتها ، كما تعلمون ، من ذلك النوع الذى يتطلب نشاطا كبيرا وحركة دائمة : ووقوفا مستمرا ، لاستقبال الزبائن ، واصدار الأوامر ومراقبة المروسين .

وليس هذا كل ما هو مطلوب . بل يجب تتبع تغير الأزياء ، والاكثر

من الخروج والزيارات والمقابلات ، والتفرد على المسارح والاجتماعات
وبلاد المياه ، وكل ذلك لا يأتى لامرأة مسكينة تنوكل على عكازين .

فهي لم تعد قادرة على ادارة عمل تجارتها ، وتحتج عليها أن تهجره ، وقد
احابتها من جراء ذلك خسارة تربو ، بغير شك ، على التسمية ألف فريك .
هنا ما اطلبه منكم .

فان كنتم فى حاجة لزيادة الاعضاء ، فانى اطلب منكم تعيين خبراء ،
على ان تحدوا لهم مأموريتهم فى الحدود الآتية . الخ . الخ .

مرافقة الاستاذ ثورب Thorp عن الدكتور دوجاريه .

تيتيم من مرافقة زميلى المحترم ، ان مسيو ومدام لوجين يدعيان ان
مدام لوجين قد نعت ضحية افعال وعدم احتياط وجعل الجراح الذى
سلت نفسها له ، الدكتور دوجاريه .

وايست الطلبات ، من أمثال هذا الطلب ، بالجديفة على المحاكم .
ومجاميع الاحكام تضم احكاما عن مسئولية الطبيب ترجع الى ما قبل
التاريخ الذى حددته زميلى وصديق الاستاذ جوزيه تيرى بكثير .

فالل الاول ، فى مجموعة الاحكام ، للمسئولية الطبية يعود بنا الى عام
١٨٣٩ ، حيث كانت قضية مشهورة انهم فيها أحد اطباء مصلحة الصحة .
ومن وقت ذلك ، كما سنتبينه سويا ، وضعت المحاكم ، لمسئولية
الطبيب ، قواعد وحدوداً .

وهى قواعد ، إذا استوعبناها ، وجدناها عين الحكمة والصواب . هى
تحمى فى آن واحد ، الطبيب من اللوم الذى كثيراً ما يكون فى غير موضعه ،
ومن الجحود الذى يصادفه أحياناً ، وتحمى المرضى فى الوقت نفسه ،
من عبث الطبيب وجهله .

فالطبيب - كأي انسان آخر - يجب أن لا يفات من مسئولية
خطأه . ذلك هو المبدأ الذى غدا يسلم به الجميع ، والذى يدهشنا أن نعلم انه

ظل هذا طويلاً محل نقاش وجدال ، فقد كان الأقدمون يرون أن الطبيب لا يُسأل ، إلا أمام ضميره .

ويأتى بعد ذلك سؤال آخر . ما هو خطأ الطبيب الذى يدعو لمسئوليته ؟
ففى الطب ، كما فى الجراحة ، توجد مسائل خاصة ، أو كما نقول نحن فى لغتنا القضائية ، قضايا موضوعية ، ترجع إلى اختلاف تكوين الاجسام .
وزيادة على ذلك فالعلم ، مهما بلغ من التقدم ، كثيراً ما تكون مبادئه محل خلاف . فالطبيب والجراح كثيراً ما ينحصر اهتمامه فيما يعرف ، وأحياناً فيما يتخيل .

لذلك لم يسبق للمحاكم ان تعرضت ، كما يطلب منكم الآن أن تتعرضوا ،
للنظريات الطبية والجراحية . بل كل ما يطلب من المحاكم أن تبحثه هى الظروف
التي أدت إلى المسئولية الطبية .

فهل تسمحوا لى أن أخص لكم المبادئ التي أقرتها المحاكم .
إن المحاكم تفرق بين الرجل وبين الطبيب . فإذا أجرى الجراح عملية
وهو سكران ، أو إذا أخطأ الطبيب فوصف دواء بدل دواء ، أو إذا أهمل
مريضه فلم يُعنى به ، حكمت عليه ، وهى حين تدينه تدين الرجل ، لا الطبيب .
وإذا أظهر جهلاً طبيياً فاضحاً ، إذا جهل كل ما يجب على الطبيب أو
الجراح أن يعرفه ، إذا ارتكب الخطأ الفاحش الذى ليس له ما يبرره ادانت
الطبيب ، لا الرجل . . .

. . . الذى يطالب منكم أن تزنوه إذا هو ما إذا كان الدكتور دوجاريه
قد ارتكب إهمالاً ، أو أجرى عملية ضد كل معقول وكل مقبول .
فهمة القاضى اليوم محددة تحديداً ، وإن كان هذا لا يمنع أنها لاتزال
دقيقة جداً .

كيف يستطيع القضاة أن يتوا فى مثل هذه التجربة ؟ كيف يقولون
إن إهمالاً قد وقع ؟ هل يجب على الطبيب — كما يُطلب منكم فى الناحية

الأخرى — أن يلقي درساً كاملاً في الطب ، ليشرح كيف أنه لم يخطئ ؟
أيسمح القضاة لأنفسهم أن يحرموا دواء ويحلموا آخر ؟
أيمكن للقضاة أن يقولوا ، كما طلب منكم ، اننا نسمح بإزالة النمش
والزبيبة ، والبطع ، ولكننا لا نسمح بما دون ذلك ؟ انا — القاضي — لا أسمح
لك — أنت الجراح — أن تمتد يدك إلى الساق ، أو إلى الذراع أو
إلى الصدر .

هذا هو الذى يطلبونه منكم اليوم .
ولست أريد أن أعود بكم القهقري لأذ كركم بعدد كان القضاة فيه
يحرمون الدواء يوماً ، ثم يمجّدونه يوماً آخر ، فليست هذه مهمة القاضي اليوم .
كل ما أتم مطالبون به هو أن تثبتوا أن الخطأ الذى ارتكبه الطبيب ،
مما ينفي عنه كل احتياط وما يأباه كل فكر سليم .

تلك هى أحكام المحاكم .
إذا كانت هذه المبادئ قد تقررت بوضوح ، فأى شيء يأخذه الزوجان
لوجين على الدكتور دوجارييه ؟

هم يلومون الدكتور دوجارييه لأنه أشار بعملية خطيرة ، لتحقيق دلال
مدام لوجين وخضوعها لسلطان (الموضة) ، لا غير .

ومدام لوجين — حين تقول ذلك — تنسى أولاً أن الدكتور
دوجارييه ليس هو الذى أشار عليها بالعملية . فقد سلم زميلي بأن مدام
لوجين — وكانت إذ ذاك مدموازيل لوجوفر — قد ذهبت لطبيبها المعالج
الدكتور ليوبولد ليفي الذى أرسلها للدكتور دوجارييه . وقيل لكم —
بصراحة أعجبتنى — إن الدكتور ليوبولد كان يعرف لمن هو يرسلها .

إنه أرسلها للدكتور دوجارييه .

فمن هو إذاً الدكتور دوجارييه ؟

اسمحوا لى أن أقدمه لحضراتكم .

كان الدكتور دوجارييه رئيساً للعيادة الخارجية . وهو جراح

بالمستشفيات من عام ١٩٠٥ يُشرف على قسم الجراحة في بوسيكو . وهو رئيس مدرج علم وظائف الأعضاء ، وخير لدى المحكمة ، وسكرتير عام النقابة . . . ولقد كنت أستطيع أن آتيكم بالخطابات العديدة للرضى الذين أجرى لهم عمليات ناجحة ، وهم له شاكرون .

ولكن - لسوء الحظ - لا أحد يقدر الفشل . لافشل الأطباء والجراحين ولا - وأنت تعرف ذلك يازميلي - فشل المحامين .

تعجب مدام لوجين على الدكتور دوجارييه إنه لم يذهبها لخطورة العملية . لم تكن العملية بذات خطورة خاصة . ولكن مدام لوجين ومسؤولو جين ينسيان أمراً واحداً ، هو أن الدكتور دوجارييه كرو لهما ، ماسبق أن قاله لهما الدكتور ليوبولد ليفي وهو أن التدخل الجراحي خطير دائماً ، والعملية الجراحية مهما كانت بسيطة ، قد تنقلب خطيرة .

ان مدام لوجين تعترف بأن الدكتور ليفي قال لها نفس الشيء ، ولكن الذى تنساه ، وهو المهم ، هو انها ارتمت على قدمي الدكتور دوجارييه وقالت له : « أرجوك يادكتور أن تجرى لى هذه العملية ، يجب أن تجربها لى . . . »

ولقد أدهشتنى - منذ لحظة - دهشة زميلي الذى كان يتساءل عن سبب الكرم المفاجئ الذى أظهره الدكتور دوجارييه نحو موكلته ، وهو لم يكن يعرفها قبل ربع ساعة . . . ان ربع ساعة تكفى ليعرف الطبيب إن كان يستطيع أن يصدق مريضه . لقد كانت مدام لوجين فى حالة هياج شديد . أوكد ذلك لأن الدكتور دوجارييه ، فى هذا الموضوع ، قد أقسم لى بشرفه . وأظن أن توكيدات موكلتى تساوى « على الأقل » توكيدات موكلتك ! قال لى : « إن هذه المرأة كانت فى حالة جنون ، وقالت لى إنها ، إذا لم أجر لها العملية ، ستقتل نفسها . »

مدام لوجين - هذا غير صحيح . هذا غير صحيح ، ياسيدى .

الاستاذ ثورب - هل يستطيع ان استمر يا حضرة الرئيس ؟

رئيس المحكمة - مدام لوجين . أرجوك

الاستاذ ثورب - لقد كنت اتحدث عن حالة الهياج التي كانت عليها مدام لوجين ، وإني اشكرها ، إذ قدمت لي على ذلك الدليل . هكذا كانت حالتها حين ذهبت للدكتور دوجارييه . لم أكن موجوداً ، ولست انا الذي أوكد ، ولكنه موكلى ، وقد قال لي ذلك وأقسم لي بشرفه إنها قالت له : « إذا لم تجر لي العملية انتحر »

امام هياج زبونتته ، فعل الدكتور دوجارييه ما كان يفعله كل انسان له احساس وله قلب . حاول العملية

لقد كانت ساقا مدام لوجين تحتزن شحماً ، وكانت هي تعد ذلك عاهة . قد يكون لزواجها - الذى كان قد اقترب كما قال زميلى - دخل فى رغبتها فى اجراء العملية ؟

على انه يجب ان لا ننظر دائماً باستهزاء للجراحة التجميلية . لقد اتيت لنا بامثال لاشأن لها بالموضوع . تحدثت لنا عن جراح يساعدا امرأة تريد ان تصبح عقيماً ، أو مهندسا يبنى بيتاً ينهار على ساكنيه . ان هؤلاء ، ياسيدى ، يرتكبون جريمة .

ولكن الدكتور دوجارييه لم يرتكب جريمة ، بل ظن انه يقوم بواجب محتوم ، ويؤدى خدمة لمدام لوجين .

ان رغبة النساء فى أن لا يظهر عليهن الكبر ليست بنت اليوم . فانتم تذكرون حكاية ماء جوفنس التي تعيد الشيب شبانا . ان من النساء كثيرات يخشين الكبر وهن فى ذلك مخطئات فالمساء لا يخلو من سحر . وانا أعرف شخصياً كثيرات من الكبيرات فى السن ، جميلات فائتات . واؤكد لكم ان الراغب فى تصغير سنه ، هو أول من ينال عقاب ذلك ، فهو أول من يحس بوطأة الكبر .

وإذا كانت هناك سيدات يخشين الكبر ، ويكثرن من التردد على العيادات الطبية رغبة في الاحتفاظ بمظهر الشباب ، فهناك نساء كثيرات يرجعن اهتمامهن بمظهرهن ، لضرورات المهنة ، المهنة الشريفة .

ان الانموذج (الموديل) عند الرسام ، «والمنانكان» عند الخياط لا يمكن ان تبقى انموذجا أو مانكانا ، إذا برزت بطنها ، أو تهدل لحمها . ان بعض العيوب الجسمانية تضايق بعض النساء ، ولكنها للبعض الآخر تقضى على مورد رزقهن ، وتمنعهن التـكسب .

هذا ما يقوله انصار جراحة التجميل .

وانى اطلب منكم ان تعملوا ، ماعملته انا ، وان تتحدثوا إلى الأطباء ، اطباء المستشفيات وسواهم ، فستسمعون منهم ان من الواجبات المحتومة على الطبيب احيانا ، ان يمد يد المعونة فى مثل هذه الاحوال .

ان المرأة التى تتولى مهنة معينة كالخياطة مثلا ، فى هذا الزمن الذى اصبحت النساء فيه تتحدى الجو ، وتتعري من الرأس إلى القدم ، إذا كانت مبتلاة بساقين غليظتين ، كساقى مدام لوجين ، تجد نفسها ملزمة بان تلبس أردية طويلة ، كالتى كانت تلبسها جداتنا ، لتأمن بذلك نظرات الرجال ، وتسلم من ابتسامات النساء الساخرة .

لهذا كانت الجراحة التجميلية ضرورية . وهى ضرورية أيضا لانها تساعد على الشفاء . واذ كركم بالحالة التى كانت عليها مدام لوجين ، حين ذهبت لمقابلة الدكتور دوجارييه .

اننى افتح امامى كتابا طبيا ، فماذا انا واجد فيه ؟

«ان هذه السيقان الغليظة ، وهذه الاثدية المترهلة ، تؤدى إلى حالة نفسية تتراوح بين الحزن العادى والنورستانيا ، وتصل احيانا إلى الجنون والانتحار» وأنتم ترون إذا أن الجراحين لا يتقدمون بمساعدتهم ، لمجرد ارضاء

شهوة الظهور عند النساء ، حين يطالب منهم بعضهم تصغير أجزاء من جسمهن فقدت كل جمال .

ذلك ما فعله الدكتور دوجارييه . فهل يمكن أن يقال إن تصرفه كان ، في أى وقت من الأوقات ، عرضة للانتقاد ؟

لقد كنت على حق يازميلي ، عند ما تحدثت عن جراحة التجميل وأعلنت خصومتك لها ، إذ اعترفت برغم ذلك بأن لها بعض الحسنات وأن الكثيرين من مشوهى الحرب مدينون لجراحهم بالفضل الدائم .

هذا ما فعله الدكتور دوجارييه . فهل كان من حقه أن يفعل ذلك ؟

ليس "يطلب منكم أن تجيبوا على هذا السؤال ، فما أنتم بالحكم في هذا الموضوع . ولكننى إذا سألت رجال الفن ، إذا سألت الرجال المختصين ، الذين لرأيهم وزن وقيمة ، فماذا أجدهم قائلين ؟

أجد في مقال مقدم لكم في ملف الدعوى : « والآن أمكن العدول عن هذه الفكرة الخاطئة ، وأصبح الكل يسلم بأن هذه الجراحة المصاحبة ، المحسنة ، يجب أن يفسح لها مكان بيننا . . . »

ولا شك أن الزميل لم يكن ليعرف هذه المقالات .

الأستاذ جوزيه تيرى - بل كنت أعرفها .

الأستاذ ثورب - إذاً فما أكبر مسئوروليتك إذ طعنت على جراحة التجميل . ها أنت ترى أننى لست وحدى الذى أنشر محاسنها . واؤكد لك أن كثيرين هم الذين يعترفون بجميل الجراحين الذين نجّوهم من حالة تؤدي بهم الى النورستانيا ، فالجنون ، فالانتحار .

ولكن مدام لوجين تقول إن الدكتور دوجارييه لم يفحص دمه ولا حائل البول .

لقد قرأت ذلك في المرافعة المكتوبة فدهشت له . لو صح هذا لما كان

دليلا على عدم الاحتياط ، فقد كانت مدام لوجين ، كما أكد زميلي ، في صحة تامة ، ولم تكن مصابة ، قبل العملية ، لا بالسكر ولا بالزلال .

ولكن الذى أثر في موكلى ، الدكتور العظيم المحترم دوجارييه ، هو ما أنسب اليه في المرافعة المكتوبة ، ولم يرد على لسان المترافع بالجلسة ، من أنه لم يعتن بمريضته وأهمها . فقد قيل إن الدكتور دوجارييه لم يكشف على الساق غداة اجراء العملية .

آه . لو صح هذا لكان أمرا آخر . ولكن هذا ليس بصحيح . إنه كذب .

.. لقد أجريت العملية بحسب قواعد الفن . ولكن ما لم يكن الدكتور دوجارييه يستطيع أن يتنبأ به ، هو ما دل عليه العمل بعد ذلك ، من أن مدام لوجين - وهو مالا يحقرها - ذات جلد متصلب ، جعل ضم حافى الجرح مستحيلا .

تلك حالة فسيولوجية شاذة ، لم يكن الدكتور دوجارييه يستطيع أن يتوقعها .

لقد فعل الدكتور دوجارييه كل ما كان عليه أن يفعله . وضع الضمادات المطهرة ، وهو يأسف ، كما نأسف نحن ، لهذا الحادث الذى هو ، كما تدركون ، احدى ضحاياها . فان هذه العملية لم تكن لتساعد على سمعته الطبية .

وأضيف - كما قال لكم زميلي - ان الدكتور دوجارييه قدّم خدماته بغير مقابل .

كان لابد ان أقول لكم ذلك . لقد هممت أن لأترافع ولكننى خشيت ، إن انا لم أترافع ، أن يُفسر سكوتى ، بتسليم الدكتور دوجارييه بخطأ لم يرتكبه .

ان الدكتور دوجارييه ينكر كل مسئولية . وكل ما قالت له لكم مدام لوجين من صنع خيالها . فقد أجريت العملية وفق قواعد الفن .

لقد طلب منكم زميلي أن تصدروا حكمكم بغير رجوع لأهل الخبرة .
لقد جاءنا ، في نهاية مرافعته ، بطلب اضافي . ان لكم خبرة قضائية
طويلة ولست أدرى ان كنتم ترون - كما أرى - ولكنهم يقولون إن
المرأة تضع رغبتها الحقيقية ، في الخطاب الذي تكتبه ، بالخاصية . كذلك
المرافع فانه يضع الطلب الحقيقي الذي يسعى اليه ، في الطلب الاضافي .
لقد طلب الخصم في طلبه الاضافي تعيين خبراء . ولست أرى سيلا
للعمل بغير ذلك ؟ هل تقولون لي ، هل تريدون أن تنصبوا من أنفسكم كلية
طبية ، وأن أتحول أنا إلى طبيب ؟ لقد أدهشتني مرافعة الاستاذ تيرى بما فيها
من معلومات طبية انحنى أمامها ، وكنت اسأل نفسي ترى أيهما أخطر على ،
الاستاذ جوزيه تيرى ، أو الدكتور جوزيه تيرى . ولكن ما كل واحد
يستطيع أن تكون عنده هذه المعلومات . فكيف يمكنكم أن تحكموا بغير
رأى الخبراء ؟ ماذا أتم قائلون ؟ هل تقولون إن الدكتور دوجارييه أخطأ ؟
هل كنتم حاضرين ؟ ماهي الشهادات التي سمعتموها ؟ من هو رجل الفن
الذي جاء وأيد مدام لوجين ؟

اننا نقر دائماً بمعلوماتكم القضائية . ولكن - اسمحوا لي أن أقول لكم -
إن معلوماتكم الطبية لا تزال في حاجة للاستكمال ؟
ولكن الخصم يقول إن المسألة تتلخص في هل من حقكم اجراء عمليات
جراحية للتجميل ؟

هل المحكمة هي التي ستقول ذلك ؟ هل أتم الذين ستحرّمون جراحة
التجميل ؟ من أين تأتون بهذا الحق ؟

اننى أحب أن أرى حكماً كهذا ؟ اننى أوكد لكم إنه يكون حادثاً فذاً ،
لا عند الأطباء وحدهم ، بل وعند الجمهور أيضاً !!

إنكم ستقولون ، حين يطلب منكم أن تحكموا على جراحة التجميل ، إن

هذا ليس من اختصاصكم . لن تقولوا إنكم تسمحون بكذا ولا تسمحون
بكذا

ما الذى تقوله الأحكام ؟ إنها تقول إن الطبيب لا يسأل إلا إذا
ارتكب خطأ كبيراً أو فاحشاً ، أو أجرى عملية على خلاف كل معقول ،
و ضد أبسط قواعد الطب .

لا أريد أن أقول كلمة جارحة ، ولكن من منكم ، أتم القضاة الثلاثة ،
يستطيع أن يقسم بشرفه أن مدام لوجين على حق ؟ لا أحد .
ولكن إصدار حكم يتطلب أن يكون القاضى واثقاً ، أن يكون فى
مقدوره أن يقسم بشرفه . وليست هذه حالتكم .

ستأمرون اذاً بانتداب خبراء ، إذا وجدتم ضرورة لذلك ، وأنا أقولها
لكم بصراحة ، إننى لا أرى سبيلاً للحكم بغير انتداب خبراء .
لقد أكدت ، وأكّد خصمى ، باخلاص من الجانبين وجهة نظرنا .
ولكن أحدا منا لم يتقدم بدليل . والخبراء هم الذين يمكنهم أن يفصلوا
ما بيننا بالحق .

وترافع وكيل النيابة فرأى أنه لم يكن يحق للدكتور دوجاريه أن
يجرى عملية خطيرة كهذه ، مهما كان رجاء الطالبة والباحث ، ما دامت ليست
مریضة أو فى حالة خطر . وهو ما أخذت به المحكمة ، وقضت بتعويض قدره
مائتا ألف فرنك ، وكان أهم ما فى حيثيات حكمها :

وبما ان الدكتور دوجاريه لا ينكر أن العملية التى أجريت لم يكن
الغرض منها تخفيف آلام ، أو شفاء حالة مرضية ولا اصلاح تشويه فظيع ،
أو عيب واضح ، بل كان الغرض الوحيد منها تنحيف ساقى السيدة لوجين ،
بأى اصلاح نقص طبيعى هو فضلاً عن ذلك نسبي .

وبما أنه - وبصرف النظر عن مكانة الدكتور دوجاريه وحسن ذمته ،

وما أظهره من عطف في هذه القضية مما دعاه لعدم المطالبة باتعاب - فان مجرد اجراء عملية جراحية خطيرة ، على جسم سليم ، بفكرة اصلاح شكله فقط ، وبغير أن تكون هذه العملية ضرورية بسبب المرض ، أو تكون مفيدة لصحة المريض ، هو في نفسه خطأ يؤدي لمسئولية الجراح ، وهذا الخطأ مستمد من تطبيق القواعد العامة ، بغض النظر عن الاعتبارات الطبية ، وبغير حاجة للرجوع إلى معلومات أهل الفن .

مقتطفات :

وصف امرأة

ترافع جولتييه Gaultier أحد محامى القرن السابع عشر ، ضد امرأة ، ذات ماض غير سليم ، كانت متزوجة وغاب عنها زوجها بضعة أشهر فتزوجت بآخر ، فلما ظهر زوجها الأول ، رفعت دعوى تطلب فسخ زواجها منه لتنجو من تهمة تعدد الأزواج قال :

هى امرأة قدا اكتسب وجهها المتحجر كل مظاهر الخفر والخجل ، تجرأ أن تدنس ملجأ العدالة المقدس . . . انها تلوث جو هذه القاعة الطاهرة بما تنفثه من حياة كلها اجرام ، يطلب الرأى العام عقابها عنه ، ولو باهدار دمها ، وهى مع ذلك ، وقد ألقت نفسها ، مهددة بهذا المصير الذى ينتظرها تجرأ أن تمد يدها وتطالب بدل العقاب بالمكافأة .

ها أتم ترونها ، أيها السادة ، فى هذه الجلسة . . . انكم ، وأنتم تنظرون إلى هذا الوجه الهادى ، ليصعب عليكم أن تتصوروا كيف استطاعت امرأة بسيطة أن تصل إلى هذا المدى من الرياء . ومع ذلك فتاريخ حياتها مليء بالحوادث التى لا تنقضى والتى تجعلنا نشك ، الإنسان أم شيطان هو الذى يحركها ويدفعها ويختفى خلف هذا الغطاء الخارجى من خفر ورياء . دعونى أتهم بالحق اذاً ، هذه التى تتهمنا بالباطل .

فليس ينفعها رياء أو تخفى . يجب أن يعلم العالم أجمع أنكم تقاضونها لأنها مزجت بين العهر والزواج والزنا ، وأنها خلال حياة الرذيلة الطويلة التى عاشتها ، كانت مرتعاً لادران الفساد والرذيلة والشهوة ، وأنها دنست رباط الزواج الطاهر ، فمقدته وحلته كما شامت وشاء لها الهوى . . . وأنها جمعت بين الأزواج والعشاق ، فلم يكفها واحد من هؤلاء ولا من هؤلاء . فصمت رباط الزوجية ، وعقدت أربطة الزنا ، التى كانت يد العدالة قد قطعتها .

فتاة تتصيد زوجا

وفي قضية أخرى ترفع عن شاب يدعى دي ميروس De Méros رفعت عليه فتاة عانس ، تكبره بأعوام كثيرة ، دعوى تقول فيها إنها زوجته ، وتطلب من القضاء إثبات ذلك ، وترافع محاميها فذكر مقدار ما كان يظهره الشاب للسيدة من حب وهيام ، وكيف تبدل كل ذلك فمجرها وأهملها — قال جولتييه :

« الواقع أن دي ميروس قد تغير . لقد كان فيما مضى أعمى ينساق لشهوته فتقوده إلى حيث تريد . وهو اليوم شاب متنور يفر من الحفرة التي كدت ترديه فيها . لقد كان ، تحت وقع فورة الشباب ، يفيض خضوعاً لك واحتراماً ، لأن ضعف حدائته لم يكن ليسمح له بأن يتبين ألاعيبك . ولكنك قد أصبحت اليوم موضع ازدراءه وحقده ، فقد فهم أن قبلائك مسممة . . أجل لقد كان في أيام سلطانك عبداً يحب اغلاله ، وهو اليوم رجل حر يكسر أصفاده .

أيها السادة ، عند ما بلغ دي ميروس العشرين من عمره ، وكان قد فقد منذ ذلك أباه وأمه ، رأى أقاربه أن يعثوا به إلى هذه المدينة ليدرس القانون . لم يحسبوا إذ ذاك أنهم ، بهذا السفر ، يعرضون قاصراً ضعيفاً لحيل هاته البنات الخادعات ، اللاتي لم يفزن بالثروة من طريق الزواج الشريف ، فبقين يرقبن باستمرار الشبان الأبرياء ليوقعن أحدهم فريسة لهن . لقد حسب أهله أنهم في أمان ، أليسوا يتركونه لضمان القوانين ؟ وهم حبا في مستقبله واهتماماً بأمره قد قدروا أن ليس أفيد له من أن يغترف العلم من مناهله الصافية ، من مدينة النور .

فماكادت قدمه تطأ ثرى باريس ، حتى حاصرتة الآنسة دي فيلنوف De Villeneuve . هذا القاصر الذي يملك إيرادا يبلغ العشرة آلاف جنيه سنويا قد أصبح محط آمالها ، ومعقد رجائها ، ففعلت ، ما كانت تفعله من

قبلها تيودورا مع تلاميذ سقراط من اغراء وافساد . لقد كانت تذهب اليه ، في فصله ، وتكاد تأخذه من بين يدي اساتذته ومدرسيه . ولم يكن هو إلا تلميذا لا معرفة له ولا دراية ، حدثٌ برئ ، يرى اناقة الملابس وظرف الحديث فيعدها معجزة من المعجزات . ليس له من دافع الاحرارة الشباب . رأته كذلك فحسبت ان من السهل تصيده وايقاعه في شباكه .

... لم تترك وسيلة لكسبه الا اتخذتها . حاصرت تلك القلعة الضعيفة وقشيت زواياها ودرست مواضع ضعفها ثم هاجمتها ، وكادت تستولي عليها ، لولا عناية الله .

بدأت فاستعانت بجنديين قبضا عليه ، وهكذا بدأت حبسها له تحت لواء العنف . سرها أن تراه بين يدي الجنديين فتقدمت اليه في ثوب المخلصة ، وقصدت بذلك ان تخضعه لها وتكتسب قلبه الطاهر . تلك كانت أولى حبائلها .

ثم جاءت براهب ادخلته بعد ذلك في مؤامرتها . رجل الدين هذا ، الذي يتسم كذبا بوقار القديسين ، دخل هو أيضاً المعركة . زاردي مينوس في بيته ، وتغلغل من حيث لا يكاد يشعر إلى زوايا قلبه ، وسهر غورميوله ، وخدّره بما ابداه من دعة . ثم دفعه بمهارة وحذق الى فكرة الزواج ، وابان له عن فوائده . ولما شعر بسيطرته على ميوله وعواطفه ، تحدث اليه عن تلك الفتاة ، مظهرا له فضلها الموهوم ، ونبها المصطنع ، ومظاهرها لها الكاذب ، وأكد له انها تحترمه ، بل في وسعه ان يتوقع منها أكثر من ذلك . واستطاع بهذه الحيل ان يتغلب على بساطة التلميذ الساذج ، ثم لم يدع له وقتا يفكر فيه . وكان من الجائز برغم ذلك ان ينجو الفتى ، لولا الضربة الثالثة التي كانت قاضية ، الضربة التي أكملت الهزيمة .

اقبلت الفتاة بنفسها ، وعرضت كل مغريات الشهوة وكشفت لعيني الفتى عن كل ما حبتها به الطبيعة من فتنة وجمال ، وازافت لكل ذلك فنون الدلال

والتصنع . حملت عينيها المسبلتين كل مظاهر الحب الصحيح ووضعت في حديثها المتكسر سهاماً توجهها إلى قلب الفتى . واتخذت من تنهداتها المملوءة عطفاً مكذوباً ، ومن حماسها المصطنع الذى تفيض به أسارير وجهها ، اتخذت من كل هذه وسائل رمت بها الى ان تفرط للفتى بما لم يكن يجوز لها ان تفرط فيه .

ماسبيل الفتى للخلاص من هذا الخطر المحقق ؟ وكيف ينجو ، وسط كل هذه الصخور ، من الغرق ؟ إذا كان كل شيء يدينه من الهاوية فمن أين تأتية القدرة على المقاومة ؟ وكما قال القديس سبيريان : أى شيء لا تقوى عليه فتاة من هذا النوع ؟ انها تحرك الاعصاب ، وتتملق الشهوات ، ومهما قاوم القلب ، تحطمه وتنزله على إرادتها . لا . لا . ليس من السهل التخلص من سلطان الشخص الحاضر امامك الملازم لك دائماً . والفتى الذى لم يسبق له ان جرب مقدرته فى ميدان الحب أضعف من ان يحمى نفسه . ولما كان هذا الاغراء ، كما قال قديس آخر ، أقسى وأحد وأصعب عذاب للروح ، فلا بد أن يكون الشخص قد جرب الضربات حتى يستطيع حماية نفسه .

إن السلطان المغتصب على الارادة ريح صرصر عاتية ، تكسر شكيمة النفس ، وتنقل الارادة والحرية من مكانها الطبيعى ، فلا يعود الانسان يدرى ماهو فاعل ، ولا يعود يرى الابعين الشهوة الخادعة الغالبة ، ويصبح العقل وقد استسلم لهياج الدم بغير قوة وبغير مضاء . . .

لقد قادت ، تلك التى أتحدث عنها ، موكلى إلى هذا الوضع ، فأصبح عبداً لها بالبصر وبالسمع وبالجسد . . . وهذه العانس العجوز ، التى ثقلت عليها طهارتها ، حدثت هذا الطفل فى موضوع الزواج . لقد تعبت من اضاءة وقتها بغير مقابل ، ولم تعد تستطيع الا كتفاء بالمقدمات ، ولا بد لها من اتخاذ قرار سريع . . .

وفتاة أخرى ..

وكان على باترو Patru وهو أيضا من محامى القرن السابع عشر ، ان يدفع عن خادم ألماني ، لا يعرف اللغة الفرنسية ، تهمة اغواء ابنة مخدومه وكان صاحب حانة :

ولما كان من المهم أن تعرف المحكمة الفتاة التى تدعى أنها أغويت ، والأب الذى يتهمنا ، فسمحوا لى أن أقول لكم هنا عنهما شيئا . اننى أمر كريما بعيوب الأسرة . فلا أقول لكم إن أخ الأب حكم عليه ، بحكم موجود فى هذا الملف . من منذ بضع سنوات بالسجن ، لأنه أخفى أشياء مسروقة . فلعله كان يستحق عطفنا لو لم يثبت ، بما فعل ، أنه جدير بأخيه وبابنة أخيه . لقد كان الأب تاجر شعير فيما مضى ثم أصبح يدير حانة . ولا يذكر أحد أنه رآه إلا محاطا بنساء وبنات من ذوى السيرة المعطرة . انه ليتباهى بقدرته على استمالة أكثر البنات تحفظا وتمنعا . وهو مع ذلك لم يوفق للثراء ، فقد أدت سوء إدارته وسوء معيشتة الى الحالة التى هو فيها الآن . وتشبهت البنت بأبيها فحققت ما أورثها من سوء المثل والأحذوثة . لقد بلغت اثنين وعشرين سنة ويزيد ، فاكتسبت شهرة واسعة فى شالون حيث يدعوها الكل « سوزون » . وليس فى المدينة كلها من يجمل ذلك الاسم ، وإذا كان وضعها فى العام الماضى هو حقيقة ، أول وضع لها ، فلا بد أن يكون فى تكوينها الطبيعى شذوذ جعلها عقيما . هذه الفتاة التى حملت منذ ثمانية عشر شهرا قد جاءت بولد يمكننا التوكيد بأنه مجهول الأب بكل معنى كلمة التجهيل . ومع ذلك فكم من رجل كان يمكن توجيه التهمة اليه ببعض مظاهر الحق . ولكنهم تركوهم جميعا لـ ليتهموا بالباطل بريئا . خشوا ان يتعبهم الآخرون ، أما هذا الصانع الحديث ، الذى لا تربطه بأخرى محبة ، وليس لأخرى مطمع فيه ، فقد يرهب الاتهام ويخشى مصاريف الدعوى . وحسبوا

أنهم ، لا ثبات ذلك اليهتان ، ان يعدموا شهودا وأدلة . حسبوا أن خادما غريبا عن موطنه ، لا سند له ولا أمل ، إذا ما ألقي نفسه طريح السجون ، لا يلبث أن يخضع وأن يشتري حريته وحياته بالزواج .

إنه حدث في الخامسة عشر أو السادسة عشر من عمره ، خادم ، ألماني . فإذا كان يكفي لاغراء سوزون أن ينتسب الانسان لغير جنسها فما أغربه إغراء ! ! أما إذا كان الأمر يتطلب اقناعها قبل أن تخضع ، إذا كان لابد لأخذها من أن تُهاجم فمن هو الذي يصدق أن خادما في خدمة سيده ، وفي السنين الأولى من شبابه ، قد استطاع أن يفعل ذلك ؟ !

اننا نعلم مدى مقاومة الفتاة الشريفة للعار ، ونعرف أنه لابد للتغلب عليها - في كل الأحوال - من قسط كبير من المهارة والحيلة . لابد من عناية كبيرة ومثابرة طويلة . وكل ذلك عبث ان لم يدعم بالحديث . فالاحتجابات ، والوعود والاقسام وكل ما هو مؤثر ومنتج في مهنة الحب ، هذه كلها من فعل الكلام . ليس يجدى العاشق ان يتنهد ، ليس يجديه أن يرتعش بجوار محبوبته ، عبثا تحاول أعينه وأسارير وجهه أن تترجم عن مشاعر قلبه ، ان الفتاة البريئة لا تفقه اللغة الصمت معنى . هي في حاجة للأفصاح والكلام والاقناع ، أو يضيع عمر الطامع فيها هباء .

فان صح ان المتهم قد ارتكب الجريمة المنسوبة اليه ، فأى شيء افسد من فتاة تسلم في نفسها ، وتتهاون في عرضها من غير أن يكون أحد قد رجاها ، أو حدثها . أى خطوات متعاقبة تلك التي قادت مثل هذه الفتاة الى هذه الوهدة من العهر والفجور ؟ لابد ، لابد ، للوصول الى هذا الدرك من الفساد والفجور ، من سنين طويلة انقضت في سوء الخلق وفساد الحرية ، واهدار الطهارة ، والكرامة .

ولو كان يباح لنا أن نتحدث عن ماضى سوزون ووقائعها الشهيرة ، إذا مللنا جو هذه القاعة بأخبار فضائنها وحوادثها ، إذا لرأينا كيف أن

أمها ، وقد اكتشفت حملها ، أخذت وهي تبكي ، تنهم ، لا موكل ، ولكن
شخصاً يدعى رولان مرة ، وشخصاً آخر لا اسميه مرة أخرى ، وفي كل
مرة تذكر انساناً جديداً . إذاً لعرفتم عدد السادة الذي اضطروا للاستغناء
عن خدمات خدمهم ، أو سواسهم ، أو قواد عرباتهم ، لأن أيديهم امتدت
للسرقة أرضاء لمطامع سوزون . وإذاً لرأيتموها ، إذا أقبل الليل ، تتسلل
وحدها وفي زراعتها عشيقها ، الذي يتغير في كل مرة ، ثم تطفىء نور غرفتها ،
وبعد قليل تخرج ، من فراش الشرف هذا ، وعليها كل سيماء البراءة والطهر .
ولكن كل هذا الوصف لحياة فاجرة ممجوجة لن يحوى جديداً لا يمكن توقعه
من امرأة قد جاوزت كل حدود الحياء ، لا تنتظر لتسلم في نفسها ان يرجى
منها أو يتحدث اليها أو يبحث عنها .

قضية طاعة :

كانت هورتنس ماتسني ابنة أخت الكاردينال مازاران وزير لويس
الرابع عشر العظيم وكانت ضمن أخوات خمس أحبهن لويس الرابع عشر
حباً إجماعياً . وقد زوجها الكاردينال لدوق ميليريه وأورثه اسمه ولقبه
وثروته الطائلة . ولكن هورتنس كانت فتاة لعوبا ، بقدر ما كان زوجها تقياً
ورعاً متغالياً في الدين . لم يطل لذلك وفاقهما ففرت بادية الأمر ولكنها
استسمحت زوجها وأقامت في أحد الأديرة فترة ثم عادت للسكنى معه .

لم تلبث إلا فترة قصيرة ثم فرت وساحت بأغلب بلاد أوروبا واستقرت
آخر الأمر بانجلترا . وبعد غيبة طالت عشرين عاماً رفع الزوج عليها دعوى
يطلبها للدخول في طاعته أو حرمانها من جميع حقوقها في ميراثه . وتولى
شرح شكوى الزوج الأستاذ إيرار Erard .

وكانت مدام مازاران قد ادعت أن سبب غيبتها ببلاد الانجليز أنها
ذهبت هناك لتساعد الملكة فيما تسعى إليه من حمل الانجليز على اعتناق
الكاثوليكية ، قال :

« أماردى على ذلك فاستخلصه من الطريقة التى أقامت بها مدام مازاران لدى ملكة الانجليز .

هل دعته الملكة إلى لندن ؟ هل رغبت فى بقائها فيها وأمسكت بها ؟ ..
هى الصدقة وحدها التى قادتها للندن ، بعد أن زارت مالا عدد له من الأقطار والبلدان . بل هى لم تذهب إلى لندن إلا لتجعل البحر بينها وبين المسيو دى مازاران والى لا تكون وإياه فى قارة واحدة . ولقد شاء حظها أن تجد فى تلك البلاد ملكة انجلترا التى تفضلت فاحتملتها ، وبسطت لها يدها محسنة آملة أن يكون فى وجودها ، ونصائحها ، واحترام مدام دى مازاران لها ، ما قد يخفف من فوران طيشها .

ولكن كيف استغلت مدام مازاران ذلك الفضل ؟ وكيف أقامت لدى تلك الملكة العظيمة ؟ أكانت تكثر من التردد عليها ؟ أكانت تتبعها فى إحسانها وتقواها ؟ أكانت تقلدها فى كريم فعالها ؟ كلا . . . بل لقد كانت على النقيض من كل ذلك .

كانت الملكة لا تهتم بشيء بقدر اهتمامها بنجاة روحها ، وبالحياة الآخرة وبتقوى الله . أما مدام مازاران فما كانت تهتم إلا بنزق الشباب ، وما كانت لها رغبة إلا فى أن تفقد نفسها وتفقد معها الآخرين .

كانت الملكة تجمع فى قصرها الأتقياء المختارين ، وتحوله الى مكان عبادة وتقوى ، بينما كان بيت مدام دى مازاران مباءة عامة للميسر والمسرات والملذات ، برج بابل جديد يجتمع فيه الناس من مختلف العوالم والأجناس يتكلمون بكل لسان ، ويسرون مختلطين تحت لواء الحظ والشهوة .

كانت الملكة تعمل على تخفيف آلام الفقراء والمعوزين ، وفك قيود المساجين ، بينما كانت مدام مازاران تسعى لسلب الأغنياء ثرواتهم وأسر الطليقين وتقييد حرياتهم .

كانت الملكة تهبط من فوق عرشها لتتواضع وتركع أمام الهيكل وتعبد الله

وتؤدى فروض الدين ، بينما كانت مدام مازاران المعجبة بنفسها ، تجمع حولها عبّاد جمالها ، يقدمون لها فروض الطاعة المجرمة .

أهذا ماتسمونه البقاء بجوار ملكة انجلترا ؟ لقد كنتم بعيدين عنها كما تبعد الأرض عن السماء

ولو فكرتم فى ظروف هذا الابتعاد والطلاق لو جدتم فى كل ناحية من نواحيه ظرفا مشددا يستأهل قسوة القانون ويستبعد كل رافة . /

انظروا كيف هجرت مدام مازاران منزل زوجها ؟ لقد تركته فى الليل متخفية ، فى رداء رجل . خرجت من باب خلفى كانت قد أعدته لتصل به الى المنزل المجاور . ولم تخرج بمفردها ، بل سبقت ذلك فهرتبت من ذلك الباب نفسه كل ما حواه قصرها من حلل فضية وآوان وأشياء ثمينة . ثم ، أو تعرفون بمن استعانت فى الفرار ؟ حقا لقد أعانها أخوها دوق نيفير بادىء الأمر وتبعها فترة من الزمن ولكنه لم يلبث أن تركها بين يدي مَنْ ؟ بين يدى سيد من أكثر شبان البلاط حظوة لدى النساء ، وأوسمهم منظرا ، ليس هو من أقاربها ولا هو من محارمها .

ألا تدل ظروف الهرب هذه بمفردها على مدى إجرامها ؟ اليس من المعقول تصور أن جرما أفظع قد ارتكب ؟ وهل من الصعب تصور أن المرأة التى تخاطر بعرضها هذه المخاطرة لا يضيرها أن تفرط فيه ؟

ألا يكفى هذا ليقنع زوج غيور إقناعا جازما ، بأن مثل هذا الفرار يحمل فى طياته دليلا مؤكدا للخيانة ؟ أما كان القضاة أنفسهم ليتأثروا لو أن قضية قد رفعت إذ ذاك ؟ وهلا يجب على مدام مازاران أن تعترف بفضل زوجها الذى يأبى أن يشك فيها بالرغم من كل هذه المظاهر والتصرفات ؟ وحين هجرت مدام مازاران قصرها ؟ أتراها لجأت الى دير أو منزل شريف من منازل المملكة ؟ لا شيء من ذلك بل تركت فرنسا كلها ، وجابت الأقطار ، وطوفت عارها وعار زوجها تحت سماء أوروبا كلها .

وكم من الزمن هجرت مدام مازاران مملكتها ودار زوجها ؟ .. كم ؟ ...
اثنتان وعشرون سنة كاملة وهي تستمرى. الخروج على سلطة زوجها
والابتعاد عن واجباتها ، والاهمال لوطنها وأولادها . أما آن للقضاة أن
يتدخلوا بسلطانهم فيازموها بالشعور الذى كان يجب أن تمليه عليهما منذ زمن
الطبيعة وحب الوطن واعتبارات واجبها وشرفها ؟

وأخيرا هل عاشت مدام مازاران خلال غيابها عيشة التواضع
والانزواء التى تحتّمها ظروف امرأة اضطرت لهجر بيتها وعائلتها ووطنها ؟
لن أقول فى ذلك إلا ماذاع وملا الأسماع مما كنا نجتهد عبثا فى إخفائه . لقد
هجرت مدام مازاران فرنسا لتعيش فى لندرا مباءة للميسر والفساد الذى
يعقب الميسر والذى يتخذ من الميسر ستارا .

هل ينظر القضاة الى هذه الفضائح وهذا الفساد من غير أن أن يضعوا
له علاجا ؟ أتعجز القوانين عن عقاب مثل هذا العمل وعن الانتقام لزوج
لاقى من الازدراء ما لاقاه دوق مازاران ؟

العقوبات البدنية

كان الاستاذ لوازو Loyseau من محامى القرن الثامن عشر يكره
العقوبات البدنية ، التى كانت توقع إذ ذاك على التلاميذ ، وفى احدى مرافعاته
ضد مدرس اعتدى على تلميذ بالضرب قال :

... يندر ان تفيد هذه العقوبات ! إنها تهيج النفوس الخجولة ، وتشير
النفوس الآية وأفضل منها ، ألف مرة ، الاقناع والتأثير . ان حب النفس
من العواطف التى تولد مع الانسان وتسبق ما عداها ، بحيث ان الشخص
قبل ان يدرك كنه الفضيلة أو الرذيلة يحس فى دخيلة نفسه بانه يطلب ان
يُحترم ويأنف ان يُزدري .

فاذا لم يخضع التلميذ لأوامركم ، إذا لم يكن مطيعا ، إذا هاج ضد العقوبة
الموقعة عليه ، فعالجوا ، أيها الاساتذة ، عالجوا بالحلم واللين ، نفس التلميذ التى

اندفعت وراء فورة شبابها . ان نظام العقوبة نفسه يدهشه ويهيجه . فلا تستخلصوا من ذلك إلا خيراً ، ففعل ما يشعر به من التأثير ، فيه العقوبة الكافية . فاذا ظنتم ان غلطته تضطركم لزيادة اللاحاح ، فليكن ذلك بالاقناع والقول الحكيم ، لتكسروا من شكيمة ، وتضعفوا من حدته ، وتلينوا من قسوته . أظهروا له بوضوح وقوة ما في ثورته من خروج على العدل ، لعله يخجل ، ولعله يحاسب نفسه ويحكم عليها ؟ انني لا تبين المربي الصحيح من اسلوبه في العقاب . فاذا ذهبت جهودكم سدى ، إذا كان هذا الفتى لا يخضع للتهديد ، ولا للين ، فالتمسوا له عذرا ، وامتنعوا عن تطبيق عقوبات لا يمكن الا ان تضر . ذلك انه ، ولا أريد تكرارا ، يجب ان يقاس كل شيء بمصلحة التلميذ وان يكون القانون ويكون سلطان المربي موجه لتلك المصلحة دون سواها .

أيجوز ، والشاب في الثامنة عشر أو العشرين من عمره ، أيجوز ، لانه لا يزال طالبا ، ان تقابل غلطته الأولى ، بان يكون للمدرس حق ضربه بالعصا ، بالرغم من صياحه ومقاومته ، فاذا حاول الفرار قيد ، واذا قطع اغلاله استعين بآخرين لا خضاعه ؟

ما هذا ؟ ان العبد الذي يضع قدمه على أرض فرنسية يغدو حرا ، وأتم تريدون ان يعامل فرنسيون ولدوا للحرية معاملة الارقاء . اهكذا تريدون أن تربوا للامة النبيلة العريقة ابناءها ؟

كرامة المحامي إخلاصه وصدقه :

ترافع فيرير Ferrere في قضية فوقف محامي الخصم رافيز ، وكان صديقا حميما لفيرير وقال في مرافعته « إن مانسبه فيتال (الخصم) لموكله سوفيريرى اقترأ محض ، كان يجب أن يلحظه محاميه ويتجنبه ولكن الانسان كثيرا ما يدفع وراء الرغبة في إلقاء عبارة حماسية » فلما جاء دور فيرير للرد ، لم يوجه الكلام الى محامي الخصم بل وجهه الى الخصم نفسه قال :
« انك يا سوفيريرى لن تسلبني الضمير ولا الشجاعة اللازمة لاداء واجبي .

وطالما كان عليّ ان اتحدث عن المساكين والمرهقين فسيخرج من هذا القالب الذي جرحته ، عبارات لن تخلو من قوة ، عبارات قد تجاريها بغير شك ، وقد تفوقها أيضاً ولاكنك لن تكبتها . لقد شعرت بذلك ولكي تتصل منها ، حاولت ان تبذر الشقاق حيث ظلت الصداقة المقدسة وارقة الظلال وحيث قام الاحترام المتبادل وحيث ، مهما فعلت ، ستبقى ذكريات لا تمحى . أترانى ، فى هذه المهنة الشاقة التى أسير فيها شاعرا بعجزى ، متأثرا باحساسى ونقصى ، أترانى سوف تأتى على أيام جدد ، أيام قائمة يصبح فيها كل كلام ألفظه محل شك ، وكل تعبير أقوله إهانة وازدراء .

ما أضعفنا وما أسوأ حظنا !! اننا نمزج عواطفنا السامية بهذه العواطف الدارجة نناضل بحدة وسط هذه القاعة ، ونغضب على حين كانت آلهة البلاغة من فوق منابرها الخالدة تتبارى والشعب قاضيه ، والسماء مهادهم . يتراشقون بالبلاغة ويعيشون متحدّين .

الشك يفسر لصالح المتهم .

فى قضية الملازم لا رونسير الذى اتهم بأنه اعتدى بالليل على ابنة الجنرال موريل وكانت تنام بغرفة بجوار مريبتها ، وهى فتاة انجليزية ، كان الجمهور كله يكاد يكون ساخطا على المتهم . ترافع عن المدعى بالحق المدنى برييه العظيم ، وكان التحقيق ولا يزال الى يومنا بعد مضى أكثر من قرن على الحادث محوطا بالشك من كل نواحيه . ماهو السبب الذى دفع الملازم لا رونسير إلى هذا الاعتداء ؟ أكان يحب الأم ؟ أكان يحب البنت أم المريية ؟ لم يقو الاتهام على التحديد . قال محامى المتهم شيه دى استانج موجه الحدّث الى برييه :

انك لا تستطيع أن تحدد المصلحة ، أو الانتقام ، أو البغض أو الحب وهى البواعث لكل عمل انسانى . ولقد رأيتك أمس لا تدري ماذا

تقول وماذا تشرح ، ولكننى رأيت فيض نبوغك يخرجك من هذا المأزق كما يخرجك من كل مأزق . طلبت من بلاغتك التفسير الذى أبت الوقائع أن تقدمه لك . كلا ، بل لقد أقرت بلاغتك أمس علنا بأنها لا تستطيع لذلك تفسيراً . ولكنك صرخت قائلاً : « أنا المطالب بان أشرح المصلحة وأن أبين الأسباب التى دفعت الى هذه الجريمة ؟ اننى رجل شريف لا أستطيع ان أفقه فى هذا الاجرام شيئاً . . »

ماذا ، ياسيدى ، الآنك رجل شريف تظن أن من حَقك أن تتهم ولا تفسر ؟ الآنك رجل شريف ، حى الضمير ، تتهم ولا تطالب بالدليل ثم تحتّم وراء ضميرك ، ضميرك النزيه الذى لا يستطيع أن يتصور مثل هذه الجريمة ، فيكفيك أن تقول صدقوا قولى . وعبثاً أطالبك بشرح اتهامك ، وتقديم أدلتك ومحاربة كل هذه المتناقضات ، بل هذه المستحيلات المادية والأدبية . لا . لا . ما الذى يهملك ، أنت ، من هذه الضرورات الحَقيرة فى تهمة حقيرة . يكفيك أنت أن تجيب : « أنا رجلٌ خيرٌ وهذا هو المجرم . صدقوا قولى ، هذا هو المجرم ، فأحكموا . »

لا ياسيدى ، لا . إن العدالة التى تريد نجاة البريء ، كما تريد نجاة الحياة الاجتماعية ، العدالة يجب أن لا تخضع لسحر البلاغة هذا . . . فلنبعد عنا هذه العواطف ، ولنقص عنا هذه الآلام . لنصل إلى لباب الموضوع . ولنبحث الأدلة ، الأدلة ، أسمعتم ؟ الأدلة . . . هذا هو ما يطلبه المحافون . هم لا يطلبون دموعا ، تلك الدموع التى نجحت فى ارسالها حتى من مآقى أنا أيضاً ، وتلطّيح شرفه ، أدلة . هذا ما يجب قبل اتهام مسكين ، والقضاء عليه ، ولكنهم يطلبون وإقامة المشنقة له . . . »

ثم تعرض لتصرف مدموازيل موريل ، وهو يرى أنه لا توسط فى الأمر فأما أن يكون لارونسير مجرماً أو تكون مدموازيل دى موريل قد كذبت . وهو يريد أن يثبت كذبها .

« إن منكم ، يا حضرات المحالفين من هم أباء أسر ورجال يحبون أبناءهم ،
ويعدونهم مصدر سعادتهم وهنائهم ، والأمل الباسم لمستقبلهم ، هم يحبون
أبنائهم كما نحب جميعنا أبناءنا ... فلو أصاب أحدكم حادث كهذا ، يا إلهي ،
لو أن ابنتكم ... لا أريد أن أقول اللفظ ، لو أن ابنتكم أمامكم ، محقرة ،
مهانة ، مضروبة ، لو أصابها ذلك ، أما كانت تصدر من صدر تلك البنت ،
قبل أن تصدر من شفيتها تلك الصرخة الطبيعية : « أمي ، أريد أن
أرى أمي . »

ولكن ، والأسفاه ، ان مدموازيل موريل لم تقل هذا .

.....
خبروني ، حين شعرت بالخطر ، حين قفزت من فوق سريرها ، حين
تسلحت بالكرسي ، وحين سمعت المهاجم يفتح النافذة ، وحين رآته يغلق
الباب ، وحين صارعته ، خبروني ، لماذا لم تصرخ ؟ لقد كان أقل صراخ
ينجيها ، فلماذا لم تصرخ ؟

هنا لجأ منافسي ، بذلك الصوت العظيم الذي يؤثر ويسحر ، لجأ ليرد
علي إلى إحدى حججه التي كثيراً ما تساعد في مثل هذه المواقف المخرجة
قال : لماذا تصرخ ؟ لقد أرادت المسكينة ، أن توارى بالسكوت
وان تدفن تلك الجريمة التي دنستها ، التفت بحيائها ، وتدثرت بطهارتها ،
وغطت بنجلها عارها وكانت تتسأل : « أما رأيتني أحد ؟ » فليكن ذلك . لقد
أخفت عارها بعد ارتكاب الجريمة . ليكن ذلك . ولكن قبل الجريمة ،
من فضلك ، عندما لم يكن قد أصابها ما تخفيه ، عندما كان أمامها أن
تدفع كل شيء ، لماذا لم تصرخ ؟ حين وجدت الشجاعة الكافية لتدافع عن
نفسها ، لتنصت وتسمع ، وتذكر ، لماذا لم تصرخ ؟ هذا ما أطلبه منك ،
وبلاغتك كلها لم تجد لهذا رداً .

ومس الين المربية الانجليزية ؟ آه ، إنكم لتعرفون أن مس ايلين ثقيلة

النوم كل هذه الأصوات ، هذه الأصوات المنكرة ، لم توقظها ، - أستغفر الله - لقد استيقظت عند ما تم كل شيء . يا الله ! ان مارى تدعوها لنجدتها ! أسرع ، أسرع ! ولكن ماذا ؟ الباب موصد ؟ الباب الذى لا يوصد أبداً . ثم تسمع صوتين يتحدثان ! ... صوتان ! مسكينة مارى . انهم ينتهكونها ، انهم يقتلونهم . أسرع ، اطرقى بقدميك ، اصرخى ، اصرخى ، اطلبى النجدة ، ألا تصرخى يامس ايلين ! . ولكن لا . . . انهما لم تصرخ .

إن المتناقضات جميعها ، وإن المستحيلات جميعها مجتمعة فى هذه الرواية ، وإن عقلى ليثور ضدها . كم من المسائل لا تزال مغلقة ؟ هذه الخطابات المجهولة المصدر ، خطابات سنة ١٨٣٣ ، وهذا الورق الذى هو ورق مدموازيل موريل ، وهذا الخط الذى هو خطها ، إن الخطابات لتحتوى أسراراً لم يطلع عليها أجنبى : كانت تصعها حولها أيد لم تضبط وهى تحوى روايات مذهشة ، مملوءة بالمستحيلات وبالمناقضات ، كيف تأتى ذلك كله إذا كانت مدموازيل موريل صادقة بريئة ؟ لست أدرى ، ولست أنا المطالب بأن أفسر لكم ذلك السر الغامض . إن كل ما أنا مطالب به هو أن أقول لكم إن المتهم برئ . وأنا أقول ذلك لكم وأؤكدده ، مؤدياً فى هذا واجباً يتطلب بعض الشجاعة ، واجباً - لا أنكر اننى شعرت ببعض التردد فى قبوله . . . ولكنى قبلت . قبلت لأنه موقف شريف نبيل . نعم دعونى أقول لكم ذلك ، فإن المحامى الذى يتولى الدفاع فى قضية ضد الرأى العام الخاطىء ويدافع عن رجل مسكين يدفعون به إلى المشنقة لشبهات خاطئة ، إنما يؤدى عملاً نبيلاً . . .

المضاربة فى البورصة

وترافع لاشو عن رجال ضاربوا فى البورصة وأفلسوا :
 اننا حين نرى هذه الكشوف التى تصل أرقامها الى الملايين نخيل لنا ، لا أننا
 (١٢)

فى العهد الذهبى ، فالذهب لم يكن موجوداً فى العهد الذهبى ، بل أننا - لست أدرى - فى أى كليفورنيا خيالية . إن المضاربة داء عضال . ذلك ما يجب أن لا ننساه . لست ممن يطلبون غلق البورصة . ولست ممن ينددون بهذه الثروات الطائلة التى يقال إنها تنبت فى مثل ملح البصر ، لأننى أعتقد أن المنددين هم فى أغلب الأحوال حاسدون . إننى أعتقد أن الثروة العامة فى حاجة إلى تعدد انتقال الثروات ، وأنه لا بد لرواج الأعمال من رواج المضاربة ، فهى التى تلد عظام الأمور ، وهى التى أقامت لفرنسا تلك المشروعات الواسعة وذلك الرغد الذى نحن فيه .

لقد أصبح من المتبع الآن مهاجمة المضاربة والمضاربين وأصحاب الأموال والمجازفين . فالناس يجدونهم قد أثروا أكثر من اللازم إذا نجحوا ، ولم يفتقروا الفقر الكافى إذا فشلوا . لذلك ، حين أسمع بعض الخطباء ، وبعض الكتاب ينددون بالمضاربة ، أقول للمضاربين ، لا تبتئسوا فليس لكم يوجه الحديث .

لا أريد أن أوجه هنا أى نقد فليس لى ذلك الحق . . لا أريد أن أوجه النصيح لأحد ، فانى مقر بحداثة تجربتى وصغر شأنى . ولكننى رجل شريف ، أرى أنه من المؤلم حقاً أن يوضع شخص بحيث يستطيع ، بإيجار قدره مائتان وثمانون فرنكاً يدفعها أو يقترضها ، أن يدير معاملات تبلغ فى مجموعها الثلاثة والأربعين مليوناً ، أى أن يخاطر بثروة تفوق كل ما كان يكفى لويس السادس عشر لينقذ الملكية الفرنسية .

من لا يرى أن مثل هذا الرجل ، بمظهره ، وملبسه ، وخط يده ، لا يعدو أن يكون مسكيناً ، لم تكن له فى يوم من الأيام أية صلة بالملايين ! ولكن لا . كل الأبواب تفتح لتتسلم أمواله ، فاذا انقضى الفصل ، ونزل الستار ، فقد فقد هذا الرجل الثروة والشرف ! . . أظن أنه قد جاء الأوان لوضع الحدود وإقامة الحواجز .

الظروف المخففة :

في قضية برانزيني المجازف الايطالى الاصل ، المصرى المولد ، الذى قتل فى باريس عشيقته وابنتها وخادمتها ليسلبها مالها . قال النائب العام فى ختام مرافعته :

ليس على أن أحاول دحض ما قد يمكن تصوره من ظروف مخففة ، فى مثل هذه القضية الشنيعة ، فانى أعد ذلك إهانة لعقليتكم وتقديركم ، فالتهمة لا تحتملها ، والمتهم غير أهل لها . .

كل ما أطلبه منكم هو أن لا تعيروا أى التفات للنظرية التى تقول بأن الظروف المخففة تتحتم حين تكون الأدلة غير كافية للحكم بالاعدام . أنا عدو لمثل هذه النظريات . إذا لم توقنوا ، فى دخيلة نفوسكم وضمايركم ، إذا لم تقتنعوا إقتناعا تاما بالادانة ، فواجبكم واضح لا لبس فيه : احكموا بالبراءة . إذا لم تكونوا قد اقتنعتم بأن برانزيني هو القاتل فردوا اليه حريته ، أطلقوا سراحه . أما إذا كنتم قد اقتنعتم بأنه قد قتل الضحايا الثلاث ، فواجبكم ، أيضا ، لا يقل وضوحا . لا أقول لكم إن دم الضحايا يطلب الانتقام ، فما نحن هنا لنأثر ، ولكننا ، أتم ونحن قد اجتمعنا ، لنؤدى واجب العدالة . أنا لا أطلب منكم الا العدل ، ولكننى أطلبه كاملا غير مبتور .

الرد خالص :

كان لا بورى ، المحامى الفرنسى الفذ ، يترافع عن إميل زولا الكاتب الفرنسى المعروف فى التهمة التى وجهت اليه بأنه أهان الجيش ، فى خطاب مفتوح نشره بعنوان « إني أتهم J'accuse » كان غرضه منه أن يُحاكم ليُعاد النظر فى قضية دريفوس المشهورة ، الذى كان إميل زولا من أوائل من اعتقدوا ببراءته وسعوا سعيهم للوصول إليها .

ترافع لا بورى يومين كاملين برغم أنه كان قد اعتدى عليه أحد أنصار الجيش باطلاق رصاصة فى فخذه ، وهو متجه للحكمة ، فنقل إلى المستشفى ولكنه كتب يطلب الى القاضى تأجيل القضية حتى يقوى على الحضور

واتمام واجبه وتأجلت القضية فعلا، وما كاد يقوى على الخروج من المستشفى حتى ذهب للحكمة لينهض بالعبء .

ورد الأفوكاتو العمومي على مرافعة لا بوري رداً مختصراً ختمه بقوله :
« إن الذين يسبون الجيش قد اضطروا هنا للانزواء والهتاف : ليحي الجيش (برافو .. وتصفيق حاد وهتاف فليحي الجيش) .

« إن فرنسا لتثق بكم يا حضرات المحلفين . فاتخذوا من روح الوطن قبساً ينير لكم الطريق . » (تصفيق حاد) .

وما كاد الأفوكاتو العمومي يجلس حتى وقف لا بوري :

« حضرات المحلفين ،

ارجوكم أن تتغاضوا عن ضعف صوتي فلم تعد لي قدرة على رفعه ..
لقد كان هذا الحادث الأخير ضروريا ليظهر لكم بجلاء ، أن هما الخصمان اللذان يحتجان إليكم . إنهم ، في ناحية ، يمثلو العدالة والحرية والقانون ، كما قال لكم كليمنصو ، وهم ، في الناحية الأخرى ، أولئك الذين لا يريدون أن يكون للدفاع - كما في كل القضايا - الكلمة الأخيرة ..
لقد وقف حضرة الأفوكاتو العمومي لا ليرد ، بل ليتهمنى شخصا ، بانني ممن يسبون الجيش (حركة) إذ أنني أنا الذي أتكلم هنا من يومين .
لم أعتد أن أقبل ، في ساحة العدالة ، ضربات شخصية من هذا النوع .
لست ممن ينزفون ، لست ممن يختبئون وراء أحد ، لست ممن يقبلون أن ترتفع إليهم كلمة تلييح أو تصریح ، ولو كانت صادرة من منبر الاتهام ، برغم ارتفاع الكرسي الذي تصدر عنه (تصفيق)

لقد أخطأ حضرة الأفوكاتو العمومي حين خيل له أن من حقه أن يلقى على درساً . إنني لا أسلم له بهذا الحق . لقد وقف ليلقي بعض العبارات الرنانة . عبارات اعرف - لقصرها وخلوها من كل اقناع - ماذا قصد من إلقيائها . إنها ألقيت لتقوم هذه المظاهرة التي كان من الميسور توقعها من قاعة كوّنت وكونت ضدنا .

هذا ما أردت أن أقوله ، وفيه الكفاية .

المرافعة

بحث في أساليبها وحقوق المترافعين وواجباتهم
للمؤلف

مقدمة للأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى بك عميد كلية الحقوق
وأبحاث مطولة للاساتذة المحامين الهلباوى بك ، ومحمد على علوبه باشا ، واحمد رشدى

بعض آراء المؤلف

... كتاب مفيد للمحامى والنائب والقاضى والمحاضر وكل من يهمه الاطلاع على اساليب
المرافعات (الاهرام)

... ولا آراء الاستاذ الجداوى قيمة خاصة فقد اشتغل محامياً ثم التحق بالنيابة العمومية فى العاصمة
وعهد اليه فى هذه السنوات الاخيرة بتحقيقات دقيقة قام بها جميعها بمهارة وحسن تصريف ، وقد عرف
كيف يحافظ على دقته واستقلاله فى ظروف دقيقة وشهوات متضاربة . فهو وقد وقف أمام محاكم الجنايات
تارة فى جانب الدفاع وتارة فى جانب الاتهام قد استطاع أن يدرس بشخصه وجهتى المسألة ، فأراه من اجل
ذلك عملية ومفيدة للشباب المبتدى . وقد اعجبنا فى هذا الكتاب وضوح الشرح ، والترتيب المنطقى للأفكار
وأسلوب عال أدبى برغم ما للدوضوع الذى يعالجه من ناحية فنية خاصة (الليبريه)

ومن الفصول التى تقرأ بلذة فصل الارتجال ، وفصل الفراسة واللباقة ، وفيه اختبارات ومعلومات
طريقة عما يجرى بين المحامى والقاضى أو بين وكيل النيابة والقاضى . . . ومثل هذا فصل «فن الالتقاء»
فانه بحث علمى جدير بالاعجاب . فنهى الاستاذ حسن الجداوى بهذه التحفة الفنية التى أهداها الى القضاء
المصرى . (المقطم)

من يعرف الجداوى فقد عرف القدم الراسخ فى الادب ، والذوق الحساس فى فنونه ، فهو شاعر مبدع ،
وكاتب رشيق ، كما أنه قانونى وثيق ، وربما استطعت أن تصل الى تعرف روحه الوثابة وشخصيته الجذابة
من ثنايا سطور كتاب المرافعة . . حديث الصيام للصدىق الراحل الذى لا يهوى (التفاتانى)

كتاب المرافعة جديد في باب طريف في بحثه . ويكفى أن يمر به القارىء ليعلم أن مؤلفه وضعه وهو يملك موضوعه فهو لذلك يحول فيه بفكر غزير وقلم رصين وعبارة سهلة بليغة . . . (البلاغ)

سفر جليل ومرجع قيم يشهد للاستاذ الجداوى بما هو معروف عنه من دقة البحث والتعمق في الدراسات القانونية . . . ونحفة يجدر بالمتقاضين والمشتغلين بالمحاماة والقضاء والقوانين أن يحتفظوا بها ويرجعوا اليها . (المصور)

كتاب يتميز بأسلوب عال . (القضاء المصرى)

مؤلف قيم سد فراغا كبيرا كانت تحس به الاسرة القضائية . (الجامعة)

أسلوب يجمع الى جزالة الالفاظ وانتقاء العبارات بلاغة في التعبير لاعمد لكتب القانون عادة بها . . ونحفة فنية تشهد للمؤلف الفاضل بالذوق السليم والتقدير الصحيح . (روزاليوسف)

هذا كتاب أدب في أرفع ماتكون ضروب الادب وآفاته . (الوادى)

كتاب لرجل من خيرة الادباء ، خبر المرافعة محامياً وفي مواقف النيابة فهو يبسط أسرارها وأساليبها بسطاً أخاذاً . . . كل ذلك في أسلوب يحمل غير المعنى بشئون القضاء الفنية ، ككتاب هذه السطور ، على مطالعة فصول الكتاب كأنه يطالع فصلاً من الادب العالى . (المقتطف)

